

جامعة عدن  
كلية التربية - عدن  
قسم اللغة العربية

# الدروس الصرفية في كتب المجالس و الأمالي

رسالة ماجستير مقدمة من :  
اعتدال عمر محسن الكثيري

بإشراف الأستاذ الدكتور  
طارق عبد عون الجنابي

١٩٩٨م

١٤١٩هـ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير  
في قسم اللغة العربية بكلية التربية - عدن

١١/١١/٩٦

جامعة عدن  
كلية التربية - عدن  
قسم اللغة العربية

# الدروس الصرفية في كتب المجالس و الأمالي

رسالة ماجستير مقدمة من :  
اعتدال عمر محسن الكثيري

١١/١١/٩٦

بإشراف الأستاذ الدكتور  
طارق عبد عون الجنابي

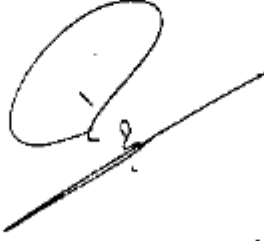
١٩٩٨م

١٤١٩هـ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير  
في قسم اللغة العربية بكلية التربية - عدن

(1)

أشهد بأن هذه الرسالة أنجزت تحت إشرافي بمراحلها المختلفة  
كافة ، و أرشحها للمناقشة .




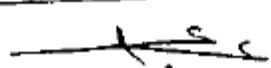
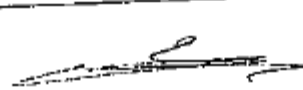
المشرف العلمي : أ. د. طارق عبد عون الجنابي

(ب)

نوقشت هذه الرسالة و أجزت بتاريخ : ١٤١٩/٩/١٨ هـ

الموافق : ١٩٩٩/١/٥ م

رئيس لجنة المناقشة و أعضاؤها

التوقيع	الاسم	
	أ. د. طارق عبد عون الجنابي	-١
	أ. د. عبد الجليل عبيد العاني	-٢
	أ. المشارك د. كريم حسين ناصح	-٣

## فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	المقدمة .
٤	التمهيد :
٤	أ - مفهوم الصرف .
٨	ب - نشأة الدرر الصرفي و تطوره حتى القرن السابع الهجري .
١١	ج - أهمية علم الصرف .
١١	د - صلة علم الصرف بغيره من علوم اللغة .
١٣	الفصل الأول : كتب المجالس و الأمالي :
١٣	أ - ما الأمالي ؟
١٤	ب - أنواع الأمالي .
١٤	ج - أهناك فرق بين المجالس و الأمالي ؟
١٦	د - كتب المجالس و الأمالي .
١٨	هـ - تعريف بأصحاب المجالس و الأمالي :
١٨	١- أبو العباس المبرد .
١٩	٢- أبو العباس (ثعلب) .
٢٠	٣- أبو القاسم الزجاجي .
٢١	٤- المعافى بن زكريا .
٢٢	٥- الشريف المرتضى .
٢٣	٦- أبو السعادات هبة الله ابن الشجري .
٢٤	٧- ابن الحاجب .
٢٦	و - تعريف بكتب المجالس و الأمالي بمنهجها في دراسة القضايا الصرفية :
٢٦	١- الكامل .
٢٦	منهج (الكامل) .
٢٨	منهج (الكامل) في دراسة القضايا الصرفية .
٣١	٢- مجالس ثعلب .
٣١	منهج مجالس ثعلب .
٣٤	منهج (مجالس ثعلب) في دراسة القضايا الصرفية .

- ٣٥ -٣- أمالي الزُّجَاجِيّ و أخبار أبي القاسم الزُّجَاجِيّ .
- ٣٥ . منهج الأمالي و الأخبار .
- ٣٧ . منهج الأمالي و الأخبار في دراسة القضايا المصرفية .
- ٣٩ -٤- المجلس الصالح الكافي و الأنيس الناصح الشافي .
- ٣٩ . منهج (المجلس الصالح) .
- ٤٠ . منهج (المجلس) في دراسة القضايا المصرفية .
- ٤٣ -٥- أمالي المرتضى .
- ٤٣ . منهج (أمالي المرتضى) .
- ٤٤ . منهج أمالي المرتضى في دراسة القضايا المصرفية .
- ٤٦ -٦- أمالي ابن الشجري .
- ٤٦ . منهج (أمالي ابن الشجري) .
- ٤٨ . منهج (أمالي ابن الشجري) في دراسة القضايا المصرفية .
- ٥٠ -٧- الأمالي النحوية .
- ٥١ . منهج الأمالي النحوية .
- ٥٢ . منهج (الأمالي النحوية) في دراسة القضايا المصرفية .
- ٥٤ ز - الطريقة التعليمية في كتب المجالس و الأمالي .
- ٥٧ الفصل الثاني : تصريف الأفعال :
- ٥٧ الميزان الصرفي .
- ٦٠ معرفة حروف الزيادة .
- ٦١ تعريف الفعل .
- ٦٢ تقسيم الأفعال بحسب أزمنتها .
- ٦٥ صوغ أمثلة الأفعال للدلالة على الأزمنة المختلفة .
- ٦٧ ١- أبنية الأفعال الثلاثية المجردة .
- ٧٧ ٢- أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة :
- ٧٧ أ - أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف .
- ٨٠ ب - أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين .
- ٨٤ ج - أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف .
- ٨٥ ٣- بناء الأفعال الرباعية المجردة .

٨٦

الفعل المبني للمجهول .

٨٧

فعل الأمر .

٨٩

إسناد الأفعال المعتلة إلى الضمانر .

٩٠

الفصل الثالث : تصريف الأسماء :

٩٠

أ - تعريف الاسم .

٩١

ب - أبنية الأسماء .

٩٤

ج - التتوين .

١٠٢

د - دخول (ال) على الأسماء .

١٠٥

هـ - التذكير و التأنيث .

١٠٦

علامات التأنيث :

١٠٦

١- تاء التأنيث .

١٠٩

٢- ألف التأنيث المقصورة .

١١٠

٣- ألف التأنيث الممدودة .

١١١

و - التثنية و الجمع .

١١٢

١- التثنية :

١١٣

تثنية التغليب .

١١٣

المنثى الذي لا مفرد له .

١١٤

تثنية المقصور .

١١٥

٢- الجمع .

١١٥

اسم الجنس الجمعي

١١٦

اسم الجمع .

١١٦

أنواع الجمع :

١١٧

١- جمع المنكر السالم .

١١٨

الملحق بجمع المنكر السالم .

١١٩

٢- جمع المؤنث السالم .

١٢٠

٣- جمع التكسير .

١٢١

أبنية جموع التكسير :

١٢١

١- أبنية جموع القلة .

١٢٢	٢- أبنية جموع الكثرة .
١٢٧	٣- جمع الجمع .
١٢٨	ز - التصغير :
١٢٩	كيفية التصغير .
١٣١	ما لا يحذف في التصغير .
١٣٢	تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف .
١٣٣	تصغير المؤنث المعنوي .
١٣٣	تصغير الجمع و اسم الجمع .
١٣٤	تصغير الترخيم .
١٣٤	التصغير غير القياسي .
١٣٦	ح - النسب :
١٣٦	التغييرات التي قد تطرأ على المنسوب إليه في النسب :
١٣٦	١- التغيير بالحذف .
١٣٩	٢- التغيير بالقلب .
١٣٩	٣- رد المحذوف إذا نسب إلى محذوف اللام .
١٤٠	ما يستقل في النسب .
١٤٠	النسب إلى المركب .
١٤١	النسب إلى الجمع .
١٤١	النسب على غير القياس .
١٤٣	الفصل الرابع : تصريف المصادر و المشتقات :
١٤٣	الاشتقاق .
١٤٦	أولاً : تصريف المصادر :
١٤٦	أ - تعريف المصدر .
١٤٨	ب - أبنية المصادر :
١٤٨	١- أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة .
١٥٢	٢- أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة .
١٥٣	٣- أبنية مصادر الأفعال الرباعية المجردة .
١٥٤	ج - الفرق بين المصدر و اسم المصدر .



١٥٦	د - المصدر الميمي .
١٥٧	هـ - مصدر الهيئة .
١٥٨	و - مصدر المرة .
١٥٩	ثانيا : تصريف المشتقات :
١٥٩	المشتقات .
١٥٩	١- اسم الفاعل و الصفة المشبهة .
١٦٥	٢- اسم المفعول .
١٦٧	٣- صيغ المبالغة .
١٧٢	٤- اسما الزمان و المكان .
١٧٣	٥- اسم الآلة .
١٧٤	٦- اسم التفضيل .
١٧٨	الخاتمة .
	فهرس المراجع .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على سيد البشر أجمعين محمد ، صلوات الله و سلامه عليه ، و على آله ، و صحبه ، و من و الاله إلى يوم الدين .

و بعد . فإن لكتب المجالس و الأمالي في نفسي حظوة منذ زمن بعيد فقد اطلعت على كتاب (الكامل) للمبرد في سنوات دراستي الجامعية الأولى ؛ و أسرني أسلوبه ، و راقني ما صادفت فيه من مزج بين فنون العربية من أثر و خبر و شعر و نثر و لغة و نحو و صرف و نقد و بلاغة ، و سوها من فنون اللغة و الأدب في صورة لا تدع القارئ يشعر بالملل . ولكم ضايقتني ان أفلته من يدي من غير أن أتى عليه كله !

و كان يكفي لتجديد شغفي القديم بكتاب (الكامل) و بكتب الأمالي جميعها أن يقترح عليّ أستاذي المشرف على رسالتي الدكتور طارق الجنابي جملة من الموضوعات لأختار واحداً منها كي يكون موضوع رسالتي لنيل شهادة الماجستير ، فكان الدرس الصرفي في كتب المجالس و الأمالي .

و لا يخفى ما لعلم الصرف من أهمية عظيمة ؛ فهو ركن من أركان تعلم العربية ، فيه تعرف أبنية كلام العرب ، و الوسائل التي يشتقون بها كلامهم ؛ مما يقي الأسن الخطأ ، و يعين على إغناء اللغة بمفردات جديدة على قياس كلام العرب ؛ لان ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم .

و يضيق كثير من طلاب العلم بدراسة علم الصرف ، لأنهم يرونه في صورة أبنية معقدة ، قلما يعون الكيفية التي تصاغ بها ، أو يعون الجدوى من درسها . و لا اخفي سراً إن قلت : إن هذه كانت نظرتي إليه قبل أن أدرسه في كتب المجالس و الأمالي ، فيتبدى لي سعة هذا العلم و رواؤه ، إذ قدم في هذه الكتب في سياقه اللغوي مما أبرز جوهره ، و فائدته في فهم النصوص .

٥٠٨٣٧٩

و قد واجهتني - منذ أول خطوة خطوتها في البحث - جملة من الصعوبات ، لعل أبرزها قلة حظي من علم الصرف ، و ضيقي الشديد به ، و قد أوضحت سبب ذلك ، فكان عليّ أن أتخلص من هذه النظرة الضيقة إليه ، و أن أسد جوانب التصور في معرفتي بهذا العلم ؛ فكلفتني ذلك جهداً كبيراً .

و قد واجهتني بعدُ صعوبات أخر ، تجلّت في افتقاري إلى كثير من مصادر الدراسة ومراجعتها ، و قد دُلّت الصعوبات بعد جهد و وقت طويلين أمضيتهما في البحث عن هذه المصادر و المراجع ، فكان أن وقفت على جزءٍ منها في المكتبات العامة ، و جزء في مكتبات مدرّسيّ الخاصة و جزء أنفقت مالي في شرائه و جلبه من الدول المجاورة .

و قد عنيت بالتوثيق و باستكمال البحث بالرجوع إلى مصادر متقدّمة حيثما و جب ربط المادة الواردة في كتب المجالس و الأمالي ، و بالكتب المعاصرة لها استجابة لمبدأ الإحاطة و التوثيق ؛ و لمعرفة ما أضافه أصحاب كتب المجالس و الأمالي في مجال الدرس الصرفي .

و قد بدأت هذه الرسالة بتمهيد تناولت فيه تطوّر مفهوم الصرف عند الصرفيين حتى القرن السابع ، ثم حددت مفهومي للصرف و مجال دراسة هذا العلم ، و بنيت دراستي على أساس هذا المفهوم .

و قد تناولت في التمهيد - أيضاً - نشوء الدراسة الصرفية و تطورها حتى القرن السابع ، في ضوء عدد من الكتب التي بحثت فيها ، و شكّل كل واحد منها إضافة في مجال الدراسة الصرفية .

و ختمت هذا التمهيد ببيان أهمية علم الصرف وصلته بعلم اللغة الأخرى .  
و قسّمت فصول الدراسة على أربعة فصول : خصصت الأول منها بدراسة لكتب المجالس و الأمالي ، أوضحت فيها مفهومي الأمالي و المجالس ، و عدم وجود فرق بين هذين المفهومين . و ذكرت كتب المجالس و الأمالي ؛ و عرّفت بالشخصيات العلميّة لمؤلفي كتب المجالس و الأمالي الداخلة في موضوع دراستنا ، و عرّفت بمحتويات هذه الكتب و بمنهجها في دراسة القضايا الصرفية . و ختمت هذا الفصل ببيان الطرائق التعليمية في كتب المجالس و الأمالي ، و بيان مقدرتها على التخفيف من جفاف المادة التعليمية .

و درست في الفصل الثاني تصريف الأفعال ، و قد مهدت له ببيان قواعد دراسة أبنية الكلم المجردة و المزيدة و هي تسمى بالميزان الصرفي . ثم عرفت الفعل ، و بينت أنواعه ، و كيفية صوغ أبنية الأفعال للدلالة على الأزمنة المختلفة ، ثم عرضت لبيان أبنية الأفعال المجردة و المزيدة ، و الأفعال المبنية للمجهول ، و فعل الأمر ، و ختمت هذا الفصل ببيان ما درّس في كتب المجالس و الأمالي من قضايا إسناد الأفعال المعتلة إلى الضمانر .

و درست في الفصل الثالث تصريف الأسماء ، فعرضت لمعنى الاسم ، و لأبنية الأسماء المجردة : الثلاثية و الرباعية و الخماسية . ثم عرضت لدراسة الكيفية التي خصصت بها العربية الأسماء للدلالة على المعاني المختلفة من تعريف و تكبير ، و أفراد و تشبيه و جمع ،

و تذكير و تأنيث ، و تصغير و نسب ؛ من خلال دراسة الزوائد الصرفية و التغييرات في البنية التي تخلص الأسماء لأداء تلك المعاني .

و درست في الفصل الرابع (الأخير) تصريف المصادر و المشتقات ، فمهدت لهذا الفصل بتعريف للاشتقاق عند الصرفيين ، و بيان مذاهبهم المختلفة في أي الكلمات أصل للمشتقات . ثم تناولت تصريف المصادر ، فعرفت المصدر ، و أبنت عن الفائدة من اختلاف أبنية المصادر ، و درست أبنية المصادر القياسية و السماعية . و درست المصدر الميمي ، و مصدر المرة و مصدر الهيئة .

و في المبحث الأخير من هذا الفصل تناولت المشتقات و أبنيتها و هي : اسم الفاعل ، و الصفة المشبهة و صيغ المبالغة ، و اسم المفعول ، و اسم المكان ، و اسم الزمان ، و اسم الآلة ، و اسم التفضيل .

و لم أتناول في دراستي من تفصيلات الموضوعات الصرفية إلا بقدر ما ورد منها في كتب المجالس و الأمالي .

و أنهت الدراسة بخاتمة أجملت فيها النتائج التي توصلت إليها .

و لا يفوتني هنا أن أشكر كل من هيؤوا لي أسباب إنجاز هذه الرسالة : والدي وأساتذتي و أصدقائي ، و قبلهم جميعاً المشرف على رسالتي الدكتور طارق الجنابي الذي دُلل أمامي كثيراً من الصعوبات التي واجهتها في هذا البحث .

و أسأل الله العليّ القدير التوفيق ،،،

اعتدال عمر محسن الكثيري

التقديم

## التمهيد

سنتناول في هذا التمهيد مفهوم الصرف عند الصرفيين حتى القرن السابع ، ونشأة  
الدرس الصرفي وتطوره حتى هذا القرن نفسه ، وأهمية علم الصرف وصلته بعلوم اللغة  
الأخرى .

### مفهوم الصرف

لم يعرف الصرف بهذا الاسم إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ الدرس الصرفي ، أما في  
بداياته الأولى فقد استخدم مصطلح التصريف ليُدلَّ على مجال من مجالات دراسة هذا العلم ؛  
وظل قسم منه يدرس ضمن علم النحو .

و لعلَّ أقدم تعريف للتصريف ما نجده في كتاب سيبويه : " هذا باب ما بنت العرب من  
الأسماء و الصفات و الأفعال غير المعتلة و المعتلة ، و ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ،  
و لم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير أباه ، و هو الذي يسميه النحويون : التصريف و  
الفعل ."<sup>١</sup>

فمفهوم التصريف عند سيبويه ( ت ١٨٠هـ ) مبني على ما يسمي بمسائل التمرين ،  
و هي مسائل كان الغرض منها تمرين دارسي العربية على بناء كلمات على قياس أبنية كلام  
العرب ، علماً بأن العرب لم تتكلم بهذه الكلمات .

و ظل هذا المفهوم الذي يؤكد الجانب العملي ( التطبيقي ) من مجال دراسة الصرف سلنداً  
عند اللغويين الذين تلووا سيبويه . و قد وضَّح هذا المفهوم ابن جنِّي ( ت ٣٩٢هـ ) فعرف  
التصريف بقوله : إن معنى التصريف " هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتصرف فيها بزيادة  
أو تحريف بضرب من ضروب التغيير "<sup>٢</sup> .

و قوله : " التصريف هو أن تجئ إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ،  
مثال ذلك : أن تأتي إلى ( ضَرَبَ ) فتبني منه مثل ( جَعْفَرَ ) ، فنقول : " ضَرَبَ " ، و مثل ( قَمَطَرَ )  
فنقول : ( ضَرَبَ ) "<sup>٣</sup> . فقد وضَّح ابن جنِّي في تعريفه السابقين للتصريف الكيفية التي يتم بها

<sup>١</sup> كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . الطبعة الكبرى الأميرية . بولاق . مصر . ط ١ .  
١٢١٧هـ . ٣١٥/٢ .

<sup>٢</sup> شرح الملوكي في التصريف . موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش . تح فخر الدين قباوة . المكتبة العربية  
بجلب . ط ١ . ١٢٩٢هـ - ١٩٧٣م . ١٨ .

<sup>٣</sup> المنصف ( شرح التصريف ) . أبو الفتح عثمان بن جنِّي . تح إبراهيم مصطفى و محمد أمين . مطبعة مصطفى  
النبابي الحلبي و أولاده . مصر . ط ١ . ١٢٧٣هـ - ١٩٥٤م . ٣ / ١ - ٤ .

تصريف الكلمة ، من خلال الاعتماد على حروف الكلمة الأصلية المراد تصريفها أو بناؤها على قياس كلمة عربية أخرى ؛ و يكون ذلك بالتصريف في هذه الحروف بزيادة أو بتحريف بضرب من ضروب التغيير كتحريك أو إسكان و نحو ذلك.

و يلاحظ من تمثيل ابن جنّي بـ (ضَرَب) و (ضَرَبَ) أنه لم يكن يشترط في التصريف أن تدلّ الكلمة بعد تصريفها على معنى ؛ وهذا يدلّ على أن مفهومه للتصريف قائم على مسائل التمرين .

و اشترط ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في تعريفه التصريف أن يكون لما يتكوّن بالتصريف معنى ؛ فقال في تعريفه التصريف : "إن التصريف هو تغيير الحروف الأصول و دورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها"<sup>١</sup> .

و قد كان لسيادة هذا المفهوم العملي أثر في المصنفات المؤلفة في التصريف فلم يكدها أحدها يخلو من مسائل التمرين .

و برز إلى جوار المفهوم العملي للتصريف مفهوم آخر ينظر إلى الصرف من وجهة النظر العلميّة ، إلا أنه لم يستوعب في الدراسات الصرفيّة المتقدّمة فظل ما يندرج تحت هذا المفهوم منضوياً تحت مجال الدراسات النحويّة . و لعل أول من أشار إليه أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٣٧هـ) ، وإن لم يقلّ إنه تعريف التصريف ، أو الصرف ، بل كان يرى أنه قسم من أقسام علم النحو الذي يعرفه بأنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، و يقسمه على قسمين : أحدهما : تغيير يلحق أواخر الكلم ، و الآخر تغيير يلحق ذوات الكلم و أنفسها<sup>٢</sup> . و قال في بيان التغيير الذي يلحق ذوات الكلم و أنفسها : "و ذلك نحو : التثنية و الجمع التي على حذها و النسب و إضافة الاسم المعتلّ إلى ياء المتكلم و تخفيف الهمة ، و المقصور و الممدود ، و العدد و التانيث و التذكير و جمع التكسير و التصغير و الإمالة و المصادر و ما اشتقّ منها من أسماء الفاعلين و المفعولين و غيرها ، و التصريف و الإدغام"<sup>٣</sup> .

و على أساس هذا المفهوم جعل التصريف قسماً من أقسام التغيير الذي يلحق ذوات الكلم و أنفسها ، و التصريف — عنده — معرفة أبنية الكلم المجردة ، و علم حروف الزيادة ،

<sup>١</sup> شرح الملوكي / ١٩ .

<sup>٢</sup> ينظر التكملة . أبو عليّ الحسين بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) . تح حسن شانلي فرهود . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . ١٩٨٤م . ٣ .

<sup>٣</sup> التكملة ٤ .

و الإعلال و الإبدال<sup>١</sup> ؛ و هي المجالات التي درسها المازني قبله في كتاب (التصريف) ؛ و حددها سيبويه قبلهما في مفهومه للتصريف .

و قد أشار ابن جنّي إلى هذا المفهوم العلميّ للتصريف فعبر عنه بوصفه التصريف بأنه معرفة أنفس الكلم الثابتة<sup>٢</sup> . و أشار إليه ابن يعيش بقوله : "إن التصريف كلام على ذوات الكلم ... و حدّه : دور الأصل في الأبنية المختلفة و الصور المتغايرة"<sup>٣</sup> . و الفرق بينهما و بين أبي عليّ الفارسيّ أنهما أطلقا عليه مصطلح (التصريف) ، و أنهما لم يبحثا فيه كل موضوعات الصرف التي بحثها فيه أبو عليّ ، بل اقتصرا على ما بحثه تحت عنوان التصريف .

و لعل ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أول من جمع بين موضوعات الصرف التي ذكرها أبو عليّ و بحثها في (التكملة) و إطلاق مصطلح التصريف على ما بحثه ؛ فقال في تعريف التصريف : "التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"<sup>٤</sup> . و الفرق بين صنيع أبي عليّ في بحث الصرف و صنيع ابن الحاجب في بحثه ، أن أبا عليّ فرّق بين تغيير أواخر الكلم بغير إعراب ، أي أحكام الوقف و التقاء الساكنين و بعض أحكام التخفيف ؛ و تغيير ذوات الكلم ؛ في حين دمجها ابن الحاجب في تعريفه ، و في بحثه .

و قد أطلق على تعريف ابن الحاجب للتصريف مصطلح (الصرف)<sup>٥</sup> ، و به عُرف حتى عصرنا الراهن . و تبحث تحت هذا المصطلح موضوعات كثيرة هي : أبنية الكلم المجردة ، و المزيدة ، و قواعد الميزان الصرفيّ ، و معرفة حروف الزيادة ، و المشتقات و الجمع ، و التصغير ، و النسب ، و التقاء الساكنين و الابتداء ، و الوقف ، و الإعلال و الإبدال و الإدغام و الإمالة .

و الناظر في تعريف ابن الحاجب للتصريف يكتشف أنه عام أكثر مما ينبغي ، فلا صلة بين التغييرات التي تلحق أواخر الكلم مما ليس بإعراب و ذوات الكلم أنفسها ، فكيف ينضويان

<sup>١</sup> استنتجنا هذا المفهوم من المقارنة بين موضوعات (التكملة) و بين تعريفه لتغيير ذوات الكلم .

<sup>٢</sup> ينظر المنصف ٥/١ .

<sup>٣</sup> شرح الملوكي ١٩ .

<sup>٤</sup> شرح شافية ابن الحاجب رضيّ الدين الإستراباذيّ (ت ٦٨٦هـ) . تج محمد نور الحسن و محمد الزقزاق و محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت . ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . ١/١ .

<sup>٥</sup> ينظر في ذلك ارتشاف الضرب . أبو حيان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) . تج مصطفى أحمد النماصي . مطبعة النمر الذهبيّ . ط ١ . ١٤١٤هـ - ١٩٨٤م . ٤/١ . و شرح الجاربرديّ من (مجموعة الشافية من علمي الصرف و الخط) . عالم الكتب . بيروت . د . د . ت . ٩/١ .



تحت المفهوم نفسه؟ ثم إن من أحوال الكلم ما يكون عارضاً لسبب صوتي، و هذا القسم ينبغي أن يدرس في علم الصوت لا ضمن علم الصرف .

و قد تبنى بعض الصرفيين المعاصرين إلى ذلك و منهم الدكتور أحمد عبد العظيم الذي عاب على الصرفيين القدامى إقحامهم قضايا من صميم علم الأصوات كالإدغام و الوقف و التقاء الساكنين و كثير من قضايا الإعلال في مجال الدراسات الصرفية، و عاب عليهم إقحامهم ظواهر مجال دراستها اللهجات؛ كالإبدال و الإمالة و اختلاس الهمزة و بعض قضايا الإعلال كالتخفيف، في مجال هذه الدراسة<sup>١</sup>.

و قد ذهب الدكتور كمال بشر إلى أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها، و تؤدي إلى خدمة العبارة و الجملة، أو - بعبارة بعضهم - تؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية؛ كل دراسة من هذه القبيل هي صرف<sup>٢</sup>.

إلا أن معظم الصرفيين المعاصرين على المفهوم القديم للصرف؛ و إن جئنا بعضهم في أسلوب تناوله الدرس الصرفي، كما فعل الدكتور عبد الصبور شاهين عندما اقترح تطبيق المنهج الصوتي في دراسة الصرف، و قدّم دراسة متكاملة في ذلك في كتابه (المنهج الصوتي). و يمكن أن نعرف الصرف بأنه علم يبحث في ذوات الكلم و ما يعرض لها من تغييرات و ما يتصل بها من زيادات لإفادة المعاني النحوية المختلفة.

فخرج بهذا التعريف الكلمات الجامدة، إذ لا تتصرف، و خرج كل ما يتصل بعلم الأصوات من دراسة الإعلال و الإبدال و الإدغام كأبواب ثابتة في الدرس الصرفي، و بقي منها ما يتصل بفهم التغييرات التي تطرأ على ذوات الكلم، فلا يعقل أن تدرس الأفعال - مثلاً - بدون فهم لخصوصيات الأفعال المعتلة.

و دخل في هذا التعريف دراسة أبنية الكلم؛ الأسماء و الأفعال و المصادر و المشتقات، و دراسة السوابق و اللواحق الصرفية التي تتصل بأبنية الكلم لإفادة معنى نحوي، و هي: (ال) التعريف و التكوين و ياء النسب، و علامات التنثية و الجمع، و علامات التأنيث، و حروف المضارعة. و دخل فيه أيضاً دراسة التغييرات التي تحدث معاني نحوية جديدة في الكلمات كالتصغير. و صيغ جمع التكسير، و تغيير أبنية الأفعال في البناء للمجهول، و الاشتقاق و لا

<sup>١</sup> ينظر قضايا صرفية . أحمد عبد العظيم عبدالغني . دار الثقافة للنشر و التوزيع . القاهرة . ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . ٧ .

<sup>٢</sup> ينظر دراسات في علم اللغة (القسم الثاني) / ٨٥ . نقلاً عن التطبيق الصرفي . د. عبده الراجحي . دار النهضة العربية . بيروت . ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . ٧ .

يخفى أن كثيراً من هذه التغييرات تحدث بالزيادة و بالحذف و بتغيير حركة أو إسكان حرف ، أو بأكثر من واحد من هذه التغييرات معاً .

### نشأة الدرس الصرفي و تطوره حتى القرن السابع الهجري

لا يمكننا الجزم بأول من تكلم على الصرف ، لكن يبدو أنه نشأ مع النحو نشأة مشتركة في البداية ، إذ لم يفصل بينهما إلا في مرحلة متأخرة من مراحل تطور دراسة الصرف . و تشير بعض الأخبار إلى أن الإمام علي ابن أبي طالب - كرم الله وجهه - هو أول من تكلم على النحو ، حين أشار على أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) بأن يكتب في أصول العربية<sup>١</sup> . و كان سبب ذلك بداية تفشي اللحن في بلاد الإسلام ، وتوسع رقعة البلاد الإسلامية ، و رغبة الشعوب غير العربية في تعلم العربية ، لغة الدين الذي اعتنقته . فوفقاً لهذه الأخبار يحق لنا أن نفترض أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من كتب في النحو ؛ لا سيما أن ياقوتاً الحموي (ت ٦٢٦هـ) ذكر أن أبا بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) روى عن أبي سعد عن علي بن محمد الهاشمي عن أبيه أنه قال: "كان بدء ما وضع أبو الأسود النحو أنه مرّ به سعد ، و كان رجلاً فارسياً قدم البصرة ، فقال : "مالك يا سعد ألا تتركب ل؟" ، فقال : "قرسي ضالع" . فضحك به من حضره . فقال أبو الأسود : "هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام فلو علمناهم الكلام" . فوضع باب الفاعل و المفعول<sup>٢</sup> . و هذان المصطلحان كانا يستعملان بمعنى اسم الفاعل و اسم المفعول ، و هما أيضاً مصطلحان نحويان . و ما يحملنا على الظنّ أنهما بالمعنى الأول أن وضعهما كان سببه خطأ في كلمة (ضالع) و هو خطأ في اشتقاق اسم الفعل و الصفة المشبهة من الفعل (ضلع) .

و ذكر السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١هـ) أن معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٧٨هـ أو ١٩٠هـ) هو واضع علم الصرف<sup>٣</sup> ، مستنداً إلى خبر أورده أبو بكر الزبيدي : يقول : "و كان أبو مسلم مؤدّب عبد الملك بن مروان قد جلس إلى معاذ ، فسمعه يناظر رجلاً ،

<sup>١</sup> ينظر أمالي الزجاجي . أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) . تح عبدالسلام هارون . المؤسسة العربية الحديثة للطبع و النشر و التوزيع . القاهرة . ط ١ . ١٣٨٢هـ . ٢٣٨ .

<sup>٢</sup> ينظر معجم الأنبياء . ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) . دار المعشرق . بيروت . د . ت . ٣٤/١٢ .

<sup>٣</sup> ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة . الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) . تح محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . د . ت . ٢٩١/٢ .

و يقول له : "كيف تقول من (تؤزهم أزا) : "يا فاعل افعل"؟<sup>١</sup> و ليس في هذا الخبر ما يدل على أن معاداً هذا هو واضع علم الصرف ... ؟

و لم يصل إلينا أي مصنف في الصرف أو التصريف منسوباً إلى أبي الأسود الدؤلي أو إلى معاذ أو إلى غيرهما نستدل منه على واضع هذا العلم . و أقدم مصنف في العربية ضم الصرف بين مباحثه (كتاب سيبويه) ؛ و هو كتاب يشهد بنضج الدراسة الصرفية في ذلك الحين ، و قد عزا سيبويه كثيراً من مادة هذا الكتاب إلى شيوخه : الخليل بن أحمد الفراهيدي و أبي الخطّاب الأخفش الكبير و يونس و غيرهم . و الناظر في هذه الآراء يعلم أن الصرف قد بحث فيه مدة طويلة حتى تهيأ له هذا النضج الذي تشهد به آراؤهم .

و بحث سيبويه في (الكتاب) معظم أبواب الصرف ، و أفرد للصرف مكاناً متميزاً في كتابه ، بعد موضوعات علم النحو ، مما يدل على أنه يفهم خصوصية موضوعاته . لم يعرف الصرف ، و إن عرف التصريف تعريفاً مبنياً على مسائل التمرين . و عدّ مباحث هذا العلم : أبنية الأسماء و الأفعال المجردة و المزيدة ، و معرفة الزوائد و التمثيل من الفعل (الميزان الصرفي) و الإعلال و الإبدال و الإمالة و الإدغام و مسائل التمرين .

و قد أثر هذا المفهوم في من ألفوا في علوم العربية و في التصريف خاصة بعد سيبويه . و قد كان أول كتاب يصل إلينا مخصصاً للتصريف كتاب (التصريف) للمازني ، و قد بحث فيه المباحث التي بحثها سيبويه في (الكتاب) .

و ظلت معظم موضوعات علم الصرف تُبحث في كتب النحو ، و لم يُنظر إليها على أنها من التصريف أو الصرف ، إلا أن أبا عليّ الفارسيّ قد تنبه إلى خصوصية موضوعات الصرف فبحثها في كتاب (التكملة) . و كاد هذا الكتاب يكون خاصاً بالصرف - كما فهمه الصرفيون المتأخرون - لولا أنه بحث فيه العدد ، و إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم ، و هما موضوعان لا يُعدّان - عندهم - صرفاً .

و الموضوعات التي بحثها أبو عليّ الفارسيّ في (التكملة) هي : التقاء الساكنين و الابتداء و همزة الوصل ، و الوقف و التخفيف و التثنية و جمع المذكر السالم و جمع المؤنث السالم ، و الإضافة إلى ياء المتكلم و النسب ، و التثنية ، و جمع التكسير ، و التصغير ، و أبنية المصادر و أبنية الأفعال و الإمالة و المجرّد من الأسماء و معرفة حروف الزيادة

<sup>١</sup> ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة . القفطي . تح محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب المصرية . القاهرة . ١٣٦٩ هـ . ٢٩٢/٣ - ٢٩٣ . و البغية ٢٩١/٢ .

و الإبدال و الإعلال و الإدغام و طرف من مسائل المشتقات كاسم الفاعل و اسم المفعول و اسمي المكان و الزمان و صيغ المبالغة .

و لابن جنّي بحوث صرفية عظيمة الفائدة توزعتها مصنفاًته : (سرّ صناعة الإعراب) و (الخصائص) و (المنصف : شرح تصريف المازني) و (التصريف الملوكي) . إلا أن مفهوم التصريف عنده لم يكن مستوعباً كل ما بحثه فيه بل كان فيه متأثراً بسبويه .

و من الكتب المتخصصة في التصريف كتاب (شرح الملوكي في التصريف) الذي صنّفه ابن يعيش ليشرح كتاب (تصريف الملوكي) لابن جنّي ، و كتاب (الشافية) لابن الحاجب ، و الممتع في التصريف لابن عصفور . و يقف بينها كتاب (الشافية) متفرداً في مادته . فقد اقتصر بحث الكتّابين الآخرين على الموضوعات التي كان يبحثها الصرفيون المتقدمون في باب (التصريف) ، على الرغم من تطور مفهوم التصريف عند مؤلفيهما ؛ و قد عرضنا لمفهوم التصريف عند ابن يعيش ، و نعرض له الآن عند ابن عصفور الذي عرفه بأنه "معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب"<sup>١</sup> ؛ و قسمه على قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ، و الآخر تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة<sup>٢</sup> . و يعني بذلك الإعلال و الإبدال .

و قد كان يرى أن التصغير و جموع التكسير يدخلان في القسم الأول من التصريف إلا أنه أضرب عن البحث فيهما جرياً على عادة النحاة - كما يقول -<sup>٣</sup> .

أما (الشافية) فكتاب جمع فيه مؤلفه - على الرغم من اختصاره - كل المباحث الصرفية التي حدّدها في تعريفه التصريف بأنه "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"<sup>٤</sup> . و بحث فيه موضوعات الصرف كلها . أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر و الصفات المشتقة (ما عدا اسم الفاعل و اسم المفعول و أفعال التفضيل ، و قد أحياناً فيها على كتابه في النحو (الكافية)<sup>٥</sup>) و الميزان الصرفي ، و حروف الزيادة ، و التصغير و التكسير ، و النسب و التقاء الساكنين ، و المقصور و الممدود و الابتداء و الوقف .

<sup>١</sup> الممتع في التصريف . أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي الملقب بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) . تح فخرالدين قباوة . دار المعرفة . بيروت . ط ١ . ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . ٣٠/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الممتع ٣١/١ - ٣٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الممتع ٣١/١ .

<sup>٤</sup> شرح الشافية (للرضي) ١/١ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر السابق ١٣٩/١ .

و قد أدى كتاب (الشافية) إلى تغيير مفهوم التصريف عند الصرفيين المتأخرين و قد تجلّى ذلك في كتاباتهم . و قد عرّف هذا المفهوم أخيراً بالصرف .

### أهمية علم الصرف

فطن الصرفيون المتقدمون إلى أهمية علم الصرف ، فقال ابن جنّي - منبهاً على أهمية هذا العلم - : إنه ميزان العربية ، و به تُعرّف أصول الكلام من الزوائد ، و لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به . و إنه قد يؤخذ قسم كبير من اللغة بالقياس ، و لا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف<sup>١</sup> . و بيّن فضل هذا العلم في قوله : "ألا ترى أنك إذا سمعت إنساناً يقول كَرُمَ يَكْرُم - بفتح الراء من المضارع - لتضيت بأنه تارك لكلام العرب ، سمعتهم يقولون : يكرُم أو لم تسمعهم ؛ لأنه إذا صحَّ عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة من المضارع أيضاً قياساً على ما جاء ، و لم تحتج إلى السماع في هذا و نحوه .."<sup>٢</sup> .

و قد شرح ابن عصفور فائدته في معرفة أبنية كلام العرب قائلاً : إن كثيراً من سقطات العلماء سببها جهلهم بالتصريف ؛ ممثلاً لذلك بقول أبي عبيد في (مندوحة) : إنها من (انداح) ، و قال : إن هذا باطل ، لأنه يؤدي إلى أن توزن (مندوحة) بـ (مَنْعَلَةٌ) : و هو بناء لم يثبت في كلام العرب<sup>٣</sup> .

فمن ذلك يتضح أن علم الصرف علم تقوم به الألسن ، و تدرب على الاشتقاق و صوغ الكلام صوغاً سليماً يتفق و منطبق اللغة العربية و موازينها .

### صلة علم الصرف بغيره من علوم اللغة

ترتبط علوم اللغة بعضها ببعض ارتباطاً لا ينفصم ، فعلم الصوت و علم الصرف و علم الدلالة و علم النحو حلقات من سلسلة واحدة هي اللغة .

و ارتباط علم الصرف بعلم الصوت جليٌّ ، يشرحه الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله : "فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة ، دون دراسة أصواتها و مقاطعها ، و علاقة الصوامت

<sup>١</sup> ينظر المنصف ٢/١ .

<sup>٢</sup> المنصف ٢/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المتمتع ٢٩/١ .

(السواكن) بالحركات ، لأن كل تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية على مستوى الأفراد الناطقين باللغة . و لذلك نبدأ بدراسة الكلمة في عناصرها الأولية<sup>١</sup> .

فمن هذا القول نتضح أهمية الإمام يعلم الصوت لمعرفة التغييرات التي تطرأ لأبنية الكلمات . و لعل ذلك هو ما حدا بالصرفيين المتقدمين و المتأخرين - على حد سواء - لأن يعدوا قضايا الإعلال و الإبدال - وهي قضايا صوتية - من صميم علم الصرف .

و لا يمكن فهم المعاني المتحدة التي تفيدها الكلمات المشتركة في البنى الصرقيّة ، إلا من خلال استقراء معاني هذه الكلمات ، فمن ذلك فهم المقننون للصرف المعاني المتحدة البنية المحددة . نحو قولهم إن كل ما جاء على (مفعلة) اسم آلة .

و بين الصرف والنحو روابط قوية ، فقد ظلت موضوعات الصرف تبحث في كتب النحو مدة طويلة ، و ما ذلك إلا لأنها يشتركان في أنهما علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب<sup>٢</sup> . و ثمة أمر رجح هذا الارتباط بينهما ، إذ أن الكلمات لا تفيد وحدها ، بل ينبغي أن تدخل في تركيب الكلام لتفيد فائدة تامة ، فالأفعال و المشتقات العاملة ، و التذكير و التأنيث ، و التنكير و التعريف ، و الإفراد و النثية و الجمع أمور يتجاذبها الصرف و النحو . و الفرق بين تناول الصرفي لها و تناول النحوي ، أن الأول يبحث في صيغها و اللواصق الصرفية التي تدخل في تركيبها ، و الثاني يختص ببيان صلاتها بعضها ببعض و بباقي عناصر الجملة .

<sup>١</sup> المنهج الصوتي للبنية العربية . عبدالصبور شاهين . مؤسسة الزمالة . د . د . ت . ٢٥ .  
<sup>٢</sup> عزف أبو علي الفارسي النحو بأنه علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب ، و أدخل في هذا التعريف الصرف ، و إن لم يصرح بلفظ الصرف . ينظر الكلمة ٣ .

## الفصل الأول

# كتب المجالس والأماشي

## ١- ما الأمالي ؟

عرف حاجي خليفة الأمالي بقوله : "الأمالي هو جمع الإملاء ، و هو أن يقعد عالم و حوله تلامننه بالمحابر و القراطيس ؛ فيتكلم العالم بما فتح الله عليه سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتاباً ، و يسمونه الإملاء و الأمالي"<sup>١</sup> .

و الأمالي جمع ينبغي أن يكون مفردة (أملية) أو (أملية) ، بتخفيف جمعها من أمالي إلى أمالي ، هذا هو القياس ، أما الإملاء فمصدر و المصادر التي على هذا البناء تجمع جمع مؤنث سالماً ؛ و إذا عدت الأمالي جمع الإملاء ، فهو جمع على غير القياس ؛ و الأرجح أن تكون الأمالي جمعاً لأملية .

و قد وصف السيوطي الكيفية التي كانت تدون بها الأمالي ، قائلاً : "يكتب المستملي في أول القائمة : مجلس أملاء شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا ، ويذكر التاريخ ؛ ثم يورد المملي بإسناده كلاماً عن العرب و الفصحاء ، فيه غريب يحتاج إلى التفسير ؛ ثم يفسره ، و يورد من أشعار العرب و غيرها بأسانيد ، و من الفوائد اللغوية بإسناد و بغير إسناد ما يختاره"<sup>٢</sup> .

ففي القول السابق بيان للكيفية التي تدون بها الأمالي و لأسلوبها و مادتها . إلا أننا لا نجد فيما بين أيدينا من الأمالي تدويناً لمكان الإملاء و لا تاريخه ، إلا ما كان من عدد من أمالي ابن الشجري ، ففيها تدوين لتواريخ إملائها ، و من عدد من أمالي ابن الحاجب التي احتفظت بأماكن إملائها و بسنوات الإملاء فقط . و يبدو أن نساخ الأمالي قد حذفوا هذه المعلومات من كثير من الأمالي اختصاراً .

ثم إن عدداً من الأمالي قد خلا من الإسناد ، و عدداً منها تُسند فيه المرويات أحياناً و يُهمل إسنادها أحياناً أخرى ، وهذا نابع من موقف كل ممل من الإسناد و قيمته في هذه الأمالي .

و ليست كل الأمالي اللغوية — كما ذكر السيوطي — على أن كثيراً منها يقوم على أساس إيراد نصوص فيها غريب يحتاج إلى التفسير ، و تفسير هذا الغريب ، نحو أمالي اليزيدي و أمالي الزجاجي ، و أمالي أبي علي القالي . و يمكن أن تحدد مفهوم كتب المجالس و الأمالي

<sup>١</sup> كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون . حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) . إصدار دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع . بيروت . ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م . ١/١٨٠ .

<sup>٢</sup> المزهر في علوم اللغة و أنواعها . جلال الدين السيوطي . تح محمد أحمد جادالمولى و علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية . مطبعة عيسى البابي الحلبي . د . ت . ٢/٣١٣ .



على النحو الآتي ، فنقول : إن هذه الكتب حوت أمشاجاً من علوم العربية و الأدب و الروايات و الأخبار ، و علوم أخرى ، أملاها علماء العربية على تلاميذهم في مجالس العلم .

فعلى ذلك تتناول دراستنا الكتب الموسومة بالأمالي ، و كتاباً واحداً وُسم بالمجالس ، و كتباً خلت عنواناتها من اسم الأمالي ، هي : (الكامل) و (أخبار أبي القاسم) و (الجليس الصلح الكافي و الأنيس الناصح الشافي) لأنها داخلة في هذا المفهوم . أما الكتب التي أملاها العلماء في موضوع محدد نحو (معاني القرآن) للفرّاء ، فلا تدخل ضمن مفهومنا لكتب الأمالي .

و من الأفضل أن نوضح طبيعة كل كتاب من كتب الأمالي التي سندرسها على نحو مفصّل فيما يأتي من هذا الفصل .

### أنواع الأمالي :

فرّق السيوطي - عند حديثه عن الأمالي - بين نوعين من الأمالي ؛ هما : أمالي المحدثين ، و أمالي اللغويين<sup>١</sup> . و ما يعنينا هنا منها النوع الثاني ، و ما يعنينا من الأمالي اللغوية هو ما حظي الصرف فيه بجزء من مادته .

و نضيف نوعاً آخر هو الأمالي النحوية : و هي أمالي ابن الحاجب و قسم كبير جداً من أمالي ابن الشجري .

### أهناك فرق بين المجالس و الأمالي :

رأى المحقق العلامة عبدالسلام هارون أن هناك فرقاً دقيقاً بين المجالس و الأمالي ، قائلاً : "و كلُّ منهما مظهر لما كان يدور من تدوين لأقوال العلماء و المتصدّرين للتعليم . أمّا الأمالي فكان يملئها الشيخ أو من ينسب عنه بحضرته فيتلقأها الطلاب بالتفصيل في دفاترهم . و في هذا يكون الشيخ قد أعدّ ما يملئه أو يلقي على الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه . و أمّا المجالس فتختلف عنها بأنها تسجيل كامل لما كان يحدث في مجالس العلماء ، فيُدوّن كلُّ ذلك فيما كان يسمّى مجلساً . و كثيراً ما يعثر القارئ في مجالس ثعلب هذه على ذلك المظهر العلمي الجليل الذي يحاول فيه ثعلب أن يتقبّل الأسئلة من طلابه فيجيب الجواب السديد أحياناً ، و حيناً يتردّد ، و حيناً يقول : "لا أدري" . كما أن رواة المجالس يعنون كذلك بإثبات سائر ما يحدث في المجلس مما له صلة بأداء النص"<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> ينظر المزهر ٣١٣/٢ .

<sup>٢</sup> مجالس ثعلب (المقنّمة) . أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) . تح عبدالسلام هارون . دار المعارف . مصر . ط ٢ . ١٩٦٠م . ٣٢/١ .

و ما حملته على هذا الاعتقاد إلا ما رآه في مجالس ثعلب في اختلاف في العنوان عن كتب الأمالي ، و عدد من الإشارات إلى ما كان يحدث في مجالسه من أسئلة و إجابات و إيماءات تفيد في توصيل المعنى الذي يقصده المملي .

و قد أقرَّ المحقق عبد السلام هارون ألا مثيل لمجالس ثعلب حتى في الكتب الأخرى التي سميت بالمجالس<sup>١</sup> . فهذا يثبت أن إمامه بشأن أسلوب كتب المجالس لم يكن في محله .

و قد ردُّ الدكتور محمود الطناحي القول بوجود فرق بين المجالس و الأمالي ، قائلاً : "إن كتب المجالس تسمى أيضاً أمالي كأماي ثعلب ، و إن بعض كتب الأمالي تأتي مسائلها تحت اسم (مجالس) كما هو الحال في (أمالي المرتضى) و (أمالي ابن الشجري)"<sup>٢</sup> .

و يمكننا أن نضيف إلى ما قاله الدكتور الطناحي ، لردِّ القول بوجود فرق بين المجالس و الأمالي ، أن المظهر العلمي الذي رآه المحقق عبد السلام هارون في (مجالس ثعلب) لم يكن جكراً عليها ؛ بل نجد في أمالي ابن الشجري و أمالي ابن الحاجب تدويناً لما يسأل عنه العلماء المملون و لإجاباتهم عن الأسئلة التي يرد قسم منها من المجلس ، و يرد قسم آخر منها مراسلة ، فيجيب عنه المملي في المجلس ، و ربّما دونَّ الجواب بخطِّ يده<sup>٣</sup> . و يغلب على ظننا أنه لم يخل مجلس من مجالس العلماء المملين من سؤال و جواب . إلا أن بعض المستملين - ربما - لم يعنوا بإثبات ذلك ، لاهتمامهم بالدرجة الأولى بما يمليه المملون .

و لأن بعض عنوانات الكتب ربما أعطى مفهوماً خاطئاً عن محتواها ، فإننا نشير هنا إلى كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي ، فعنوانه يوحي بتشابهه بينه و (مجالس ثعلب) و كتب الأمالي أيضاً ، و لعل ذلك هو ما حدا بالدكتور محمود الطناحي لأن يلحقه بكتاب (أمالي الزجاجي)<sup>٤</sup> ، كأنه كان لا يرى فرقاً بينهما في المحتوى . و في حقيقة الأمر إن كتاب (مجالس العلماء) مختلف عن (أمالي الزجاجي) فالمجالس كتاب جمع فيه الزجاجي مناظرات العلماء في مجالس العلم ، و اختلافاتهم في العلم . فعمله فيه عمل الراوي لا المملي كما هو الحال في كتاب (أمالي الزجاجي) . و من ناحية أخرى فموضوع كتاب (مجالس العلماء) لا يدرجه ضمن كتب الأمالي .

<sup>١</sup> ينظر مجالس ثعلب (المقدمة) ٣٢/١ .

<sup>٢</sup> أمالي ابن الشجري (هامش الدراسة) . هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ) . تح د. محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط ١ . ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . ١٨٨/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية . أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) . تح هادي حسن حمودي . عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية . بيروت . ط ١ . ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . ١٢٥/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري (هامش الدراسة) ١٨٧/١ .

و كتاب (أمالى السهيلي) ليس من كتب الأمالى على الحقيقة ؛ لأنه كتاب يحوي جوابات عن سؤالات سألها ابن قرقور المحدث ، و قد سمي المحقق هذا الكتاب بالأمالى مجازاً . و من ثم لا تشملها دلالة مفهوم الأمالى مضموناً و طريقةً و عرضاً .

### كتب المجالس و الأمالى

سنعمد إلى ترتيب هذه الكتب ترتيباً زمنياً (بحسب وفيات مؤلفيها) بادئين بما حفظته يد الدهر منها ؛ و هي :-

- ١- الكامل . لأبى العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢١٠هـ - ٢٨٥هـ) .
- ٢- مجالس ثعلب . لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢١٠هـ - ٢٩١هـ) .
- ٣- أمالى اليزيدي . لمحمد بن العباس اليزيدي (ت ٣١٠هـ) .
- ٤- أمالى بن دريد . و هي تعاليق من أمالى ابن دريد (ت ٣٢١هـ) .
- ٥- أمالى الزّجاجي . لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي (ت ٣٣٧هـ) .
- ٦- أخبار أبى القاسم . لأبى القاسم الزّجاجي . و هو و الكتاب السابق جزآن من أمالى الزّجاجي التي قيل إنها ثلاث أمال : كبرى و وسطى و صغرى . و قد فقد قسم من أمالى الزّجاجي . يدل على ذلك أننا نجد نقولات عنها في كتب أخرى ، ليست موجودة في النسختين المطبوعتين<sup>١</sup> .
- ٧- أمالى القالي . لإسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ) .
- ٨- الجليس الصالح الكافي و الأنيس الناصح الشافي . للمعافى بن زكريا الجريري (ت ٣٩٠هـ) .
- ٩- أمالى المرزوقي . لأحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي (ت ٤٣١هـ) . و لم نقف عليها إلا أن عبد السلام هارون ذكر أن منها قطعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٣٠٠ أدب<sup>٢</sup> .
- ١٠- أمالى المرتضى المسماة (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى (٣٥٥هـ - ٤٣٦هـ) .

<sup>١</sup> ينظر أمالى الزجاجي (المقدمة) ١٧ . و خزنة الأيب و لب لباب كلام العرب . عبدالقادر بن عمر البيغدادي . المطبعة الكبرى الأميرية . بولاق . مصر . ١٢٩٩هـ . ٥٤/١ و ٤٢٩/٢ ، ٢٥٧ ، ففي هذه المواضع نقول عن الأمالى ليست موجودة في أي من النسختين المنشورتين .

<sup>٢</sup> ينظر أمالى الزّجاجي (المقدمة) ١٥ .

- ١١- أمالي ابن الشجري . لأبي السعادات هبة الله علي بن محمد الملقب بابن الشجري (٤٥٠هـ - ٥٤٢هـ) .
- ١٢- الأمالي النحوية أو أمالي ابن الحاجب . لعثمان بن عمر بن الحاجب (٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ) .
- ١٣- أمالي الشهاب الخفاجي المسماة (طراز المجالس) للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) .  
 وقد ذكرت كتب أمال أخرى في (المزهر) هي : أمالي القاسم بن محمد الأنباري (ت ٣٥٠هـ) ، و أمالي أبي بكر بن القاسم بن محمد الأنباري<sup>١</sup> . ومنه قطعة ذكرها الزركلي في الأعلام<sup>٢</sup> .
- و ذكر صاحب (كشف الظنون) عدداً من كتب الأمالي المصنفة في الحديث . لا يعيننا ذكرها هاهنا ، لأننا إنما نبحث في كتب الأمالي المتصلة باللغة ؛ و قد ذكر منها طائفة ما لم يصل إلينا . وهو أمالي ابن إسحاق إبراهيم بن محمد الزجاج (ت ٣١٢هـ) . ولعله وهم فظن أن أمالي الزجاجي للزجاج . ويرجح ظننا أنه عنى أمالي الزجاجي أنه وصف هذه الأمالي بأنها ثلاث : كبرى و وسطى وصغرى وهو ما يتطابق مع وصف أمالي الزجاجي في (الخرانة) .  
 و ذكر صاحب (الكشف) أيضاً أمالي بديع الزمان الهمداني (ت ٣٩٨هـ) و أمالي جابر الله الرمخشري (ت ٥٣٨هـ) التي قال عنها : إنها من كل فن<sup>٣</sup> .
- و قد قصرنا دراستنا على الكتب المجالس و الأمالي المصنفة حتى القرن السابع . لأنه القرن الذي تم فيه للدراسة المصرفية نضجها و اتضح مفهومها و تحددت مباحثها ، و لأن كل ما صنف في الصرف في القرون اللاحقة كان متكلماً على ما ألف في هذا القرن و ما سبقه . لذا خرج من نطاق دراستنا (أمالي الشهاب الخفاجي) أو (طراز المجالس) .  
 و أخرجنا من نطاق دراستنا كتب الأمالي التي لم تُعنى بالصرف ، وهي : (أمالي اليزيدي) ، و (أمالي القالي) ، و كتاب (تعاليق من أمالي ابن دريد) .

<sup>١</sup> ينظر المزهر ٣١٢/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الأعلام . خير الدين الزركلي . دار الملايين . بيروت . ط٤ . يناير ١٩٧٩م . ٣٣٤/٦ .

<sup>٣</sup> ينظر كشف الظنون ١٨٠/٣ - ١٨٢ .

## تعريف بأصحاب المجالس و الأماشي

١- أبو العباس المبرّد<sup>١</sup>

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ الثماليّ المعروف بالمبرّد ، وُلِدَ غداة عيد الأضحى سنة ٢١٠ هجرية بالبصرة ، و قيل في سبب تلقيبه بالمبرّد : "إنّ المازنيّ بعد أن صنّف كتاب الألف و ائلام سأل المبرّد عن دقيقه و عويصه ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له : "قم فأنت المبرّد" ، أي : المثبت للحق ، فغيّره الكوفيّون و فتحوا الرءاء!"<sup>٢</sup> .

تلقى العلم عن أئمة المذهب البصريّ في النحو ، أبي عمر الجرميّ ، و أبي عثمان المازنيّ ، و أبي حاتم السجستانيّ ، و قد قرأ كتاب سيبويه على الجرميّ و المازنيّ<sup>٣</sup> .

و انتهت إليه رئاسة المذهب البصريّ في النحو ، و عندما صار إلى بغداد أضحت للمذهب البصريّ مكانة حتى عند عدد من الكوفيّين ، فقد ترك الزّجاج المذهب الكوفيّ إلى المذهب البصريّ منذ أن التقى بالمبرّد ، و علّل ذلك بطريقة المبرّد في إلزام خصمه بالحجّة و العلّة ، و ذلك ما جعل الزّجاج يشهد له برجاحة العقل<sup>٤</sup> .

و مما انماز به المبرّد إلى ذلك حسن عبارته و جودة تعليقه ، حتى لقد قيل : إن ثعلباً كان يخشى الاجتماع بالمبرّد ، و علّل أبو عبدالله الدينوريّ (ختن ثعلب) لذلك بكون المبرّد حسن العبارة ، حلو الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ، و بكون ثعلب مذهبه مذهب المعلمين ، و قال : "فإذا اجتمعوا في محفل حكم للمبرّد على الظاهر ، حتى يُعرف الباطن"<sup>٥</sup> .

و قد تلمذ للمبرّد طائفة من علماء العربية منهم : الزّجاج و ابن السّراج ، و أحمد بن ولاد ، و إسماعيل الصّفار ، و نبطويه ، و أبو بكر الصوليّ ... و غيرهم<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> من مراجع ترجمته : تاريخ بغداد أو مدينة السلام من تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ . الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣هـ) . دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع . بيروت . د . ت . ٣٨٠/٣ ، و معجم الأنباء ١١١/١٩ ، و وفيات الأعيان . شمس الدين بن خلكان . تح . د . إحسان عباس . دار صادر . بيروت . د . ت . ٣١٣/٤ ، و البداية و النهاية . أبو الفداء الحافظ ابن كثير دمشقيّ (ت ٧٧٤هـ) . مكتبة المعارف . بيروت . ط . ١ . ١٩٦٦م . ٨٩/١١ ، و بغية الوعاة ٢٦٩/١ .

<sup>٢</sup> البغية ٢٦٩/١ ، و ذكرت رواية أخرى في سبب تسميته المبرّد ، تنظر الوفيات ٣٢١/٤ .

<sup>٣</sup> ينظر معجم الأنباء ١١١/١٩-١١٢ .

<sup>٤</sup> ينظر معجم الأنباء ١١٧/١٩ .

<sup>٥</sup> معجم الأنباء ١٢١/١٩ .

<sup>٦</sup> ينظر تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، و البغية ١٠٩/١ ، ٢٦٩ ، ٣٩٥ ، ٤١١ .

و قد صنف عدة مؤلفات منها : (الكامل) و (المقتضب) و (معاني القرآن) و (الروضة) و (المذكر و المؤنث) و (المقصود و الممدود) .  
و كانت وفاته في شهر شوال عام ٢٨٥ هجرية ببغداد<sup>١</sup> .

## ٢- أبو العباس (ثعلب)<sup>٢</sup>

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ولاءً ، المعروف بـ (ثعلب) ، وُلِدَ حوالي سنة ٢٠٠ هجرية .

عني بطلب العلم منذ حداثة ، فقد قال عن نفسه إنه بدأ النظر في العربية و الشعر و اللغة في ست عشرة<sup>٣</sup> . و قد عني بالنحو أكثر من عنايته بغيره فأكب على كتب الفراء حتى أتم حفظها و هو لم يتجاوز الخامسة والعشرين ؛ بدأ بعدها بالإكباب على الشعر و المعاني و الغريب ، فلزم ابن الأعرابي بضع عشرة سنة .

و قد انتهت إليه رئاسة المذهب الكوفي في النحو و اللغة ورواية الشعر .  
و من شيوخه : ابن الأعرابي و سلمة بن عاصم ، و محمد بن حبيب ، و محمد بن قادم ، و أبو محلم الشيباني ، و ابن حمدون النديم و إبراهيم الحربي ، و إبراهيم الحزامي ، و محمد بن سلام الجمحي ، و الزبير بن بكار و أبو الفضل العباس بن الفرّج الرياشي<sup>٤</sup> .  
و ممن تلمذوا له : محمد بن العباس اليزيدي ، و أبو بكر بن القاسم الأنباري ، و علي بن سليمان الأخفش الأصغر ، و محمد بن الحسن بن مقسم ، و أبو عمر الزاهد الملقب بـ (غلام ثعلب)<sup>٥</sup> .

و عاش ثعلب حياة حافلة بالعلم و التعليم ، و كان مقرّباً من الخلفاء العباسيين ، فعاش في بحبوحة ، و عُمر تسعين عاماً أو يزيد ، و قيل في سبب وفاته : إنه كان سائراً في الطريق ، و قد ثقل سمعه بأخرة ، فصدمته دابة ، فألقته على رأسه في هوة ، فتسبّب ذلك بوفاته ، قيل : في العاشر من جمادى الأولى و قيل لثلاثة عشر بقين منها سنة ٢٩١ هجرية .

<sup>١</sup> ينظر وفيات الأعيان ٣١٩/٤ ، و نكر الاختلاف في سنة وفاته .

<sup>٢</sup> ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٢٠٤/٥ ، و معجم الأبناء ١٠٢/٥ ، و وفيات الأعيان ١٠٢/١ ، و البداية و النهاية ٩٨/١ .

<sup>٣</sup> ينظر معجم الأبناء ١٠٨/٥ .

<sup>٤</sup> ينظر تاريخ بغداد ٢٠٤/٥ ، بغية الوعاة ٧٣/١ ، ١٤٠ .

<sup>٥</sup> ينظر تاريخ بغداد ٢٠٤/٥ ، و معجم الأبناء ١٠٨/٥ .

و خلف لنا مكتبة ضخمة ضمت أكثر من أربعين مؤلفاً ، فقد بعضها ، و بقي البعض الآخر ؛ فمنه أماليه المطبوعة باسم (مجالس ثعلب) ، و (الفصيح) و قواعد الشعر ، و ديوان زهير ، و غيرها .

### ٣- أبو القاسم الزّجّاجي<sup>١</sup>

هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزّجّاجي ، وُلِدَ في صيبر ، و لم تحدد المراجع التي عدنا إليها في ترجمته سنة ولادته ، وانتقل إلى بغداد و نشأ بها ، واختلف بها إلى حلقات العلم ، و من شيوخه : إبراهيم بن السريّ الزّجّاج الذي قرأ عليه الزّجّاجي ، و صحبه حتى نُسِبَ إليه و عُرِفَ به ، و منهم أيضاً أبو بكر بن القاسم الأنباري ، و محمد بن العباس اليزيدي ، و نبطويه و الأخفش الصغير<sup>٢</sup> .

و قد اهتم بتدريس العلم سواء في أثناء مقامه ببغداد أو بحلب أو بدمشق التي أقام فيسها فانتفع الناس به و تخرّجوا عليه<sup>٣</sup> .

و ممن تلمذوا له عبدالله بن محمد تلميذه الذي روى عنه (أخبار أبي القاسم) ، و أحمد بن محمد بن سلمة الغساني ، و أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن أبي نصر ، و غيرهم<sup>٤</sup> .  
وله مصنفات كثيرة في النحو و الصرف و اللغة ، و العروض ؛ لعل أشهرها كتاب (الجمال الكبرى) المطبوع باسم (الجمال) ، و قد قيل في هذا الكتاب: إنه ما قرأه أحد إلا انتفع به ، و قيل : إنه ألفه بمكة ، فكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً ، ودعا الله تعالى أن يغفر له ، و ينفع قارئه به<sup>٥</sup> ، و قد شرح هذا الكتاب عدة شروح قيل إن أحسنها وأجمعها ما وضعه ابن عصفور<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> ينظر في ترجمته : وفيات الأعيان ١٣٦/٣ ، و العبير في خبر من غير . الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) . تح فواد سيد . سلسلة التراث العربي . الكويت . ١٩٦١م . ٢٥٤/٢ . و البداية و النهاية ٢٢٥/١١ ، و بغية الوعاة ٧٧/٢ ، و الأعلام ٢٩٩/٣ .

<sup>٢</sup> الوفيات ١٣٦/٣ ، و العبير ٢٥٤/٢ .

<sup>٣</sup> الوفيات ١٣٦/٣ .

<sup>٤</sup> أخبار أبي القاسم الزّجّاجي . أبو القاسم الزّجّاجي . تح د . عبدالحمين المبارك . دار الرشيد . بغداد . ١٩٨٠م . ٧٠ و ١٠ .

<sup>٥</sup> ينظر الوفيات ١٣٦/٣ .

<sup>٦</sup> ينظر البداية و النهاية ٢٢٥/١١ .

و من مصنفاته أيضاً : الأمالي ، و الإيضاح في علل النحو ، ومختصر الزاهر ،  
ومجالس العلماء ، و الإبدال و المعاقبة و النظائر ، و المخترع في القوافي ، و غيرها<sup>١</sup> .  
واختلف في تحديد سنة وفاته و مكانها ، فقيل : مات سنة ٣٤٠هـ ، وقيل : في  
٣٣٩هـ ، وقيل : في ٣٣٧هـ ، وقيل : مات بدمشق ، وقيل : بطبرية ، و المختار قول ابن  
خلكان : " و خرج من دمشق مع ابن الحارث عامل الضياع الإخشيدية ، فمات بطبرية في رجب  
سنة ٣٣٧ هجرية"<sup>٢</sup> .

#### ٤- المعافى بن زكريا الجريري<sup>٣</sup>

هو المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد أبو الفرج النهرواني ، وُلد في سنة ٣٠٣  
هجرية أو في ٣٠٥ هجرية ، و قد نُقِبَ بالجريري نسبة إلى إمام المذهب الذي كان يعتقه  
المعافى ، و هو مذهب ابن جرير الطبري .

تلقى العلم عن أبي القاسم البغوي و أبي بكر بن داود ، و يحيى بن صاعد ، و أبي سعيد  
العنوي ، و أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي ، و نبطويه ، و أبي بكر بن القاسم الأنباري ،  
و غيرهم<sup>٤</sup> ، فتكوّنت له ثقافة كبيرة في الفقه و النحو و اللغة و فنون الأدب .

و هو عالم ثقة ، كان من أعلم الناس بفقه ابن جرير ، و كانت له أنسة بسائر العلوم ؛  
فقد روى أحمد بن عمر بن روح النهرواني أن المعافى حضر في دار بعض الرؤساء ، و كان  
هناك جماعة من أهل العلم ، فقالوا : "في أي نوع من العلم نتذاكر ؟" فقال المعافى للرئيس  
صاحب الدار : "إن خزانة جمعت أنواع العلوم و أصناف الأدب ، فإن رأيت أن تبعث الغلام  
إليها يضرب بيده إلى أي كتاب منها فيحمله إليك ، ثم نفتحه فننظر في أي علم هو فتذاكر  
و نتجاري فيه"<sup>٥</sup> .

و قد ولي القضاء بباب الطاق ، فصار يلقب بالقاضي حتى مماته .

<sup>١</sup> ينظر البغية ٧٧/٢ ، و الأعلام ٢٩٩/٣ .

<sup>٢</sup> الوفيات ١٣٦/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد ٢٣٠/١٣ ، و معجم الأبناء ١٥١/١٩ ، و وفيات الأعيان ٢٢١/٥ ، و البداية  
و النهاية ٣٢٨/١١ .

<sup>٤</sup> ينظر تاريخ بغداد ٢٣١/١٣ .

<sup>٥</sup> معجم الأبناء ١٥٢/١٩ .



و قد كانت له حلقة يقد إليها طلاب العلم ، فممن تلمذوا له : القاضي أبو الطيب الطبري ، و أبو القاسم الأزهرى ، و أحمد بن عليّ التوزي ، و أحمد بن عمر النهرواني ، و محمد بن الحسين الجازري ، و غيرهم<sup>١</sup> .

و لم يصل إلينا من مصنفاته التي تعدّها كتب التراجم سوى أماليه المسماة (الجلس الصالح الكافي و الأنيس الناصح الشافي) .

و يبدو أنه كان يشعر بظلم شديد في زمن يرفع الخامل و يضع العالم ، و قد تجلّت شكواه منه في أماكن من مقدمته لكتابه هذا ، و بعد معاناة مع هذا العالم توفّي في شهر ذي الحجة سنة ٣٩٠ هجرية<sup>٢</sup> .

#### ٥- الشريف المرتضى<sup>٣</sup>

هو الشريف عليّ بن موسى بن محمد ، ينتهي نسبه إلى الحسين بن عليّ بن أبي طالب ، و يكنى بأبي القاسم ، و يلقب بالمرتضى ، وُلد سنة ٣٥٥ هجرية . تعلم فنوناً مختلفة من العلوم ، و برع فيها ؛ فكان عالماً بالكلام و الفقه و الأدب و النحو و الشعر و معانيه و اللغة ، و من شيوخه : سهل بن أحمد الديباجي ، و أبو عبد الله المرزباني ، و أبو الحسن الجندي .

قال عنه الذهبي : "و كان من الأذكىاء الأولياء المتبحرين في الكلام و الاعتزال و الأدب و الشعر ، و لكنه إمامي جلد" ، و قد كانت له آراء مغالية في التشيع نحو : قوله بتحريم الزواج بالكتابات ، و غيرها من الآراء التي ذكر عدداً منها ابن كثير<sup>٤</sup> .

و كان ميسور الحال ، فلم يشغله شيء عن القراءة و الدرس و التصنيف ، و الفتيا ، و كان منزله قبلة لطلاب العلم ؛ فممن تلمذوا له : أبو جعفر الطوسي الذي قال عنه : "مجمع على فضله ، توخّد في علوم كثيرة ، مثل : الكلام ، و الفقه ، و الأدب"<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> ينظر تاريخ بغداد ٢٣٠/١٣ .

<sup>٢</sup> ينظر تاريخ بغداد ٢٣١/١٣ .

<sup>٣</sup> من مراجع ترجمته : تاريخ بغداد ٤٠٢/١١ ، و معجم الأبياء ١٤٦/١٣ ، و فيات الأعيان ٣١٢/٣ ، و تهذيب سير أعلام النبلاء . شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تح شعيب الأرنؤوط و أحمد فايز العمصي . مؤسسة الرسالة . ط ٢ . ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . ٢٣٠/٢ . و البداية و النهاية ٥٣/١٢ .

<sup>٤</sup> ينظر تهذيب سير أعلام النبلاء ٣/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر البداية و النهاية ٥٣/١٢ .

<sup>٦</sup> معجم الأبياء ١٤٧/١٣ .

و كان شاعراً مجيداً ، و خلف ديوان شعر يزيد على عشرة آلاف بيت ، فمن شعره :  
 يقولون : لا تجزع من الشيب ضلةً وأسهمه إيتاي دونهم تُصمي  
 و ما سرتي حلسم يفيء إلى الردى كفاني ما قبل المشيب من الحلم  
 إذا كان ما يعطيني الحلسم سالباً حياتي فقل لي : كيف ينفعني حزمي؟  
 و له تصانيف كثيرة ؛ منها : أماليه ، و (الذخيرة) في الأصول ، و (الذريعة) في أصول  
 الفقه ، و كتاب (النقض على ابن جنّي في الحكاية و المحكي) ، و (طيف الخيال) ، و عدد كبير  
 من كتب المسائل التي كان يردّ فيها على الاستفتاءات التي كانت ترد إليه .  
 و كانت وفاته في الخامس و العشرين من ربيع الأول سنة ٤٣٦ هجرية<sup>١</sup> .

#### ٦- أبو السعادات هبة الله ابن الشجري<sup>٢</sup>

هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد ، من ولد الحسن بن علي بن أبي  
 طالب ، وُلد ببغداد في شهر رمضان سنة ٤٥٠ هجرية .  
 و قيل في سبب تلقيبه بابن الشجري أن يكون قد نسب إلى بيت الشجري من قبل أمه ،  
 أو أن يكون قد نسب إلى شجرة و هي قرية من أعمال المدينة ، أو أن يكون أحد أجداده اسمه  
 شجرة فنُسب إليه<sup>٣</sup> .

اهتم بتعلم النحو و اللغة و الأدب و التاريخ و الفقه ، و من شيوخه : أبو الحسن المبارك  
 بن عبد الجبار الصيرفي ، و أبو علي محمد بن سعيد بن نبهان الكاتب ، و ابن فضال المجاشعي<sup>٤</sup> ،  
 و الخطيب التبريزي ، و أبو معمر بن طباطبا العلوي<sup>٥</sup> .  
 و قد أخلص نفسه للتعليم ؛ يدل على ذلك ما يروى من أنه أقرأ النحو سبعين سنة ،  
 و من تلاميذه : تاج الدين الكندي ، و العنّابي ، و محمد بن منصور السمعاني ، و أبو البركات  
 الأنباري و ابن الخشاب ، و غيرهم<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> وفيات الأعيان ٣/٣١٦ .

<sup>٢</sup> ينظر في ترجمته : معجم الأبناء ١٩/٢٨٢ ، و وفيات الأعيان ٦/٤٥ ، و تهذيب سير أعلام النبلاء ٣/١٣ ،  
 و البداية و النهاية ١٢/٢٢٣ ، و بغية الوعاة ٢/٣٢٤ .

<sup>٣</sup> ينظر في هذه الآراء معجم الأبناء ١٩/٢٨٢ ، و وفيات الأعيان ٦/٥٠ .

<sup>٤</sup> ينظر معجم الأبناء ١٩/٢٨٢-٢٨٣ ، و الوفيات ٦/٤٦ ، و تهذيب سير أعلام النبلاء ٣/١٣ .

<sup>٥</sup> ينظر معجم الأبناء ١٩/٢٨٣ ، و الوفيات ٦/٤٦ ، و تهذيب سير أعلام النبلاء ٣/١٣ .

و له شعر جيّد ، منه قوله :

و تجنّب الظلم الذي هلكت به أمّ تود لو أنّها لم تظلم  
إيساك و الدنيا الذنّبة إنّها دار إذا سألتمّها لم تسلّم

و له مصنفات قليلة ، إذ يبدو أنّ انشغاله بالتعلّيم ملأ وقته ، منها : (الأمالي) و (الحماسة) و (شرح النّوع لابن جنّي) و (شرح التصريف الملوكي) ، و (ما اتفق لفظه و اختلف معناه) <sup>١</sup> .

توفي ابن الشجري يوم الخميس السادس و العشرين من رمضان سنة ٥٤٢ هجرية <sup>٢</sup> .

#### ٧- ابن الحاجب <sup>٣</sup>

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدّونيّ ثمّ المصريّ ، المعروف بابن الحاجب الملقب بجمال الدين ، وُلِد في آخر سنة ٥٧٠ هجرية <sup>٤</sup> ، و قد شهّر بابن الحاجب لأنّ والده كان حاجباً للأمير عزّ الدين موسك الصلاحيّ .

اهتمّ منذ صغره بتعلّم القرآن الكريم ثمّ بالفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ثمّ بالعربية و القراءات و برع في هذه العلوم و أتقنها ، و من شيوخه في القراءات : الشاطبيّ و الشهاب الغزنويّ و أبو الجود ، و في الفقه : أبو المنصور الإيباريّ ، و في العربية : الرضيّ القسطنطينيّ <sup>٥</sup> .

و قد اشتغل بالتدريس ، فكانت له حلقة في القاهرة يدرس فيها الفقه و النحو ، ثمّ انتقل إلى دمشق و درّس بجامعها ، و ممّن تلمذوا له : الشيخ الموفق ابن أبي العلاء ، و المنذريّ و الدميّاطيّ ، و حدثت عنه بالإجازة العماد البالسيّ و يونس الدبّوسيّ ، و غيرهم <sup>٦</sup> .  
و له مصنفات في النحو منها : (الكافية) و شرحها و نظمها ، و (الوافية) و شرحها ، و (الإيضاح) و هو شرحه لمفصل الزمخشريّ و له في الصرف (الشافية) و شرحها ، و في

<sup>١</sup> ينظر معجم الأبناء ٢٨٣/١٩-٢٨٤ .

<sup>٢</sup> ينظر معجم الأبناء ٢٨٣/١٩ .

<sup>٣</sup> من مراجع ترجمته : وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، و تهذيب سير أعلام النبلاء ٢٩١/٣ ، و البداية و النهاية ١٧٦/١٣ ، و بغية الوعاة ١٣٤/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ .

<sup>٥</sup> ينظر تهذيب سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٣ ، و البغية ١٣٥/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر تهذيب سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٣ ، و البغية ١٣٥/٢ .

العروض : منظومة على وزن الشاطبية . و له مختصران في الفقه فضلاً عن أماليه<sup>١</sup> .  
 و قد عاد إلى مصر بعد أن قضى إحدى و عشرين سنة بدمشق<sup>٢</sup> ، فأراً منها عندما  
 أعطى صاحبها بلد الشقيف للفرنج ، و كانت وفاته بالإسكندرية ضاحي نهار الخميس السادس  
 و العشرين من شوال سنة ٦٤٦ هجرية<sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> ينظر البداية و النهاية ١٧٦/١٣ ، و البيهقي ١٣٥/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر البداية و النهاية ١٧٦/١٣ .

<sup>٣</sup> ينظر الوفيات ٢٥٠/٣ .

## تعريف بكتب المجالس و الأمالي

## ١- الكامل لأبي العباس المبرّد

هذا الكتاب أمالٍ أملاها المبرّد و رواها عنه أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش بعد أن قرأها على أبي العباس المبرّد<sup>١</sup>؛ فصارت كتاباً قدّم له المبرّد بقوله :

"هذا كتاب ألفناه يجمع ضرورياً من الآداب ما بين كلام منشور ، و شعر مرصوف ، و مثل سلتر ، و موعظة بالغة ، و اختيار من خطبة شريفة و رسالة بليغة .

و النية أن نفسّر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب أو معنى مستغلق ، و أن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً شافياً"<sup>٢</sup>

فبين في هذه المقدمة منهجه في تأليف كتابه ، و أوضح غرضه من تأليفه . و ليست هذه الأمالي الوحيدة التي تصير كتاباً لغرض أو لآخر بنية مملية ، بل نجد نظيراً لها في أمالي القالي التي صرّها بمقدمة تبين عن أنه جعلها كتاباً نزولاً عند رغبة الأمير عبدالرحمن بن محمد<sup>٣</sup> . و (الجليس الصالح الكافي) التي صُنّرت بمقدمة تبين عن غرض المؤلف من جعلها كتاباً<sup>٤</sup> .

## منهج (الكامل) :

يقع هذا الكتاب في أبواب ينتظم المرويات في كل واحد منها موضوع محدّد ، و قد تدخلت شخصيات رواة هذا الكتاب بالتعليق على عدد مما أورده المبرّد فيه من مسائل و أكثرهم تعليقا عليه الأخفش الصغير<sup>٥</sup> .

و يتسم هذا الكتاب بأنه خبري ، أدبي ، لغوي ، نحوي ، صرفي .

و الأخبار في هذا الكتاب متنوعة فمنها ما هو تاريخي ، و هو الغالب ، و هذه الأخبار التاريخية سياسية المضمون أدبية في الوقت نفسه ، فقد قال ، عندما أورد أخبار الخوارج التي

<sup>١</sup> ينظر الكامل في اللغة و الأندب و النحو و التصريف . أبو العباس المبرّد . تح زكي مبارك و أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده . مصر . ط ١ . ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م . ٢/١ .

<sup>٢</sup> الكامل ٢/١ - ٤ .

<sup>٣</sup> ينظر كتاب الأمالي . أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي . إصدار المكتب التجاري . بيروت . د . ت . ٢/١ .

<sup>٤</sup> الجليس الصالح ١/١٦٠ .

<sup>٥</sup> من تعليقاته ما ورد في الكامل ١/١٠ .

حظيت بموضع كبير من كتابه ، إنه إنما يذكر من الخوارج من كان ذا خبر طريف ، و اتصلت به حكّم من كلام و أشعار<sup>١</sup> .

و من الأخبار ما يستفاد منه موعظة أو خلق كريم . و هذا يبين عن الطابع التربوي الذي أراده المبرّد لكتابه .

و للنثر الفني نصيب وافر من (الكامل) ، فقد أورد المبرّد فيه كثيراً من الرسائل و الخطب و الأمثال و الأقوال البليغة . و شرح عدداً منها شروحاً أدبية و لغوية و نحوية .

كما تضمّن (الكامل) تفسيراً لآيات من القرآن الكريم و لأحاديث نبوية .

و كان يستشهد لما يورد من قضايا لغوية أو نحوية بالقرآن الكريم و بالأحاديث و بالأمثال و الأقوال المأثورة ، و بالأشعار .

و هو ينتقي مروياته الشعرية من أجود الشعر ، و من العصور الأدبية المختلفة ، و يتجنب رواية الأشعار الخارجة عن الآداب العامة .

و في الكامل شروح أدبية بلاغية و نقدية على ما يورد من نصوص و شروح نحوية و صرفية أيضاً . فهو يورد النصّ ثم يشرح معناه - إن لم يكن مفهوماً - على نحو ما فعل عندما شرح قول عمر بن الخطاب في رسالته في القضاء : " و لا ظنينا في ولاء أو نسب " ، إذ شرح معنى كلمة (ظنين) ثم بيّن السبب الذي جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يقبل شهادة الظنين في ولاء أو نسب ، و هو أن رسول الله صلى الله عليه و سلم لعن من انتمى لغير أبيه أو ادعى إلى غير مواليه و أورد الحديث<sup>٢</sup> .

و له آراء بلاغية و نقدية على كثير من النصوص التي يوردها ، و ربما أفرد للقضية البلاغية باباً على نحو ما فعل عند حديثه عن الاختصار<sup>٣</sup> .

و هو في تعليقاته النحوية على كثير مما يورد من النصوص يصدر عن المذهب البصري ، و هو قليلاً ما يسند ما يذكر من تعليقات إلى شيوخه . و نعرف من مادته النحوية أنه استقاها في الأغلب الأعمّ من (كتاب سيبويه) .

و قد عيب على كتاب (الكامل) إهماله السند المتصل<sup>٤</sup> . و لعلّ المبرّد أهمل الإسناد لأنه كان في كتابه هذا معلماً ، و كان همه إيصال المادة إلى طلاب العلم الذين يضيقون بالإسناد

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٩٧٨/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ١٦/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٢٧/١ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس الصالح الكافي و الأئيس الناصح الثماني . المعافى بن زكريا الجريري . تج د. محمد مرسي الخولي و د. إحسان عباس . عالم الكتب . بيروت . ط ١ . ١٣ : ١٤ هـ - ١٩٩٣ م . ١٦١/١ .

كثيراً : و لم يكن موثقاً للأخبار و الأشعار . و لو أنه عني بالإسناد لحظي كتابه إلى كماله فسي مادته و أسلوبه بقيمة علمية أكبر .

و قد قدّم لنا المبرّد في كتابه (الكامل) صورة واضحة عن أسلوب تدريس اللغة العربية، فقد كان يورد النصوص و يجعل التعليقات البلاغية و اللغوية و النحوية و الصرفية تتكاتف في شرحها ، و يفيد أحدها من الآخر ، و يفيد النص أيضاً من هذه الشروح .  
منهج (الكامل) في دراسة القضايا الصرفية :

حظي الصرف في (الكامل) باهتمام عال حتى لتقوم على (الكامل) وحده دراسة صرفية متكاملة .

و أسلوبه في عرض المادة قائم على أساس إيراد نص أدبيّ أو نحو ذلك ، و شرحه . ثم عرض ما فيه من مادة صرفية و شرحها بالإكثار من الأمثلة و الاستشهادات نحو قوله في جمع (فعال) اسماً مؤنثاً : إن من أنث اللسان قال في جمعها : ألسن ، كشمال و أشمل ، و استشهد لذلك بقول أبي النجم العجلي :

يأتي لها من أئمنٍ و أشمل<sup>١</sup>

و يستطرد أحياناً من شرح قضية صرفية إلى ذكر ما يتصل بها من نحو قوله في تصويب لحنٍ وقع فيه يزيد بن المهلب عندما قال : "الضبغة" : و الصواب (الضبغ) فأنثى الضبغ (ضبغ) و مذكّره (ضبعان) و المثنى (ضبعان) ثم استطرد إلى بيان الكيفية التي تتم بها التنثية إذا اتفق لفظا المذكر و المؤنث ، ممثلاً لذلك : بقائم و قائمة . إذ يقال في تنثيتهما قائمان<sup>٢</sup> ، و قال بعدم جواز تنثية المذكر و المؤنث إذا اختلف لفظاهما نحو : جمل و ناقه . إذ لا يقال في تنثيتهما : "جملان"<sup>٣</sup> .

و قد يفرد للمسائل الصرفية أبواباً إلا أنها لا تأتي مستقلة عما سبقها من نصوص ، على نحو ما فعل عندما تناول النسب إلى المضاف<sup>٤</sup> ، إذ جاء بهذا الباب لما تقدّمه من ذكر قولهم في النسب إلى ابن الأزرق "الأزارقة" ، و نظير ذلك<sup>٤</sup> .

و قد ما يورد آراء العلماء في عدد من المسائل الصرفية ، إلا أنه كثيراً ما يهمل نسبة هذه الآراء إلى أصحابها ، على نحو ما فعل عندما أورد قولاً في سبب حذف الواو من مضارع

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٧٦/١ و ١٢٣١/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٢٤١/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ١٠٥١/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ١٠٤٥/٣ .

(وَعَد) ، هو : إن الواو إنما تسقط من الفعل المتعدي<sup>١</sup> . وردّه ، قائلاً : إن اللزوم أو التعدي لا يحدث في أنفُس الأفعال شيئاً ، و ذكر قولاً اختاره هو أن الواو إنما تسقط في المضارع لوقوعها بين ياء و كسرة<sup>٢</sup> و لم ينسب أيّاً من القولين إلى صاحبه .

و معظم المادة الصرفية متفق و ما جاء في (كتاب سيبويه) و على الرغم من أنه لم يكن يصرّح بذلك ، إلا أنه متأثر بكتاب سيبويه معنى و لفظاً في بعض الأحيان ، من نحو قوله : " و كلّ ما كان من الأسماء الأعجمية نكرةً بغير الألف و اللام ، فإذا دخلته الألف و السلام فقد صار معرباً ، و صار على قياس الأسماء العربية ، لا يمنعه من الصرف إلا ما يمنع العربي"<sup>٣</sup> . فهذا القول مستمدّ من (كتاب سيبويه) : "اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب و تمكّن في الكلام فدخلته الألف و اللام ، و صار نكرة ، فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته ، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي"<sup>٤</sup> .

و قد نسب إلى سيبويه قولاً على سبيل الوهم هو أن سبب منع (نزال) و نحوها اسماً لمذكر حمله على (أنزل) و نحوها<sup>٥</sup> . و الحق أن سيبويه قد جاء بهذه العلة في سبب منع (نزال) من الصرف اسماً لا مرأة لا لمذكر<sup>٦</sup> .

و قد ذكر تعليلاً من التعليقات التي أوردها سيبويه في فتح عين (يأبى) و ليس عينه و لا لامه من حروف الحلق كما تشترط القاعدة ، و رفضه قائلاً : إن سبب فتح العين في (يأبى) إنما جاء لأن لام الفعل ألف ، و الألف - عنده - من حروف الحلق<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> نسب هذا القول إلى الفراء في المنصف ١/١٨٨ .

<sup>٢</sup> ينظر الكتاب ٢/٢٣٢ ، و المسألة في الكامل ٢/٦٨٢ .

<sup>٣</sup> الكامل ٣/١٠٤٧ .

<sup>٤</sup> الكتاب ٢/١٩ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٢/٤١٥ .

<sup>٦</sup> ينظر الكتاب ٢/٤٠ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٢/٥٧٢ . و قد خالف بقوله إن الألف من حروف الحلق ما قال به الخليل من أنها هاوية في الهواء و ليس مخرجه من الحلق . ينظر كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي . تح د . مهدي المخزومي و د . إبراهيم السامرائي . دار الشؤون الثقافية . بغداد . ط ١ . ١٩٨٠ م . ٥٧ . و ما تقرره الدراسات الصوتية من أن الألف من حروف المد و ليس مخرجه من الحلق ، ينظر المنهج الصوتي ١٧٢ .



و الحق أن سيبويه قد ذكر مثل ذلك حين قال في (يأبى) : إنهم شبهوه بيقراً<sup>١</sup> . و كان ينبغي أن يذكر المبرّد أقوال سيبويه كلها في فتح عين (يأبى) و يناقشها بدلاً من أن يختار أحدها، و كأنه القول الوحيد .

و على الرغم من أن المبرّد قلماً تفرد بآراء خاصة في القضايا التي طرحها في الكامل ، نحو ما ذكرنا من قوله في تعليل فتح عين (يأبى) فإن فضله لا يُنكر في أنه قدّم المادة الصرفية في كتابه في سياقها اللغوي<sup>٢</sup> : و قدّم لنا درساً في أسلوب تعليم الصرف و التخفيف من جفاف مادته : و استوعب كثيراً من مسائل الصرف و أبوابه من جموع التكسير و أبنية الأفعال و التأنيث إلى أبنية المصادر و المشتقات حتى أنه لم يدع باباً من أبواب الصرف إلا طرقه .

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٢/٢٥٤ . و فيها ذكرت الأقوال المختلفة في سبب فتح عين (يأبى) .

## ٢- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب

تضمن هذا الكتاب الذي أملاه ثعلب جملة من فنون الأدب ، إلا أنه يتسم بأنه لغوي خبري شعري .

وقد فقد قسم من أمالي ثعلب ، ومما يدل على ذلك ما نجده منقولاً عنه في كتب أخرى ، وليس موجوداً في النسخة التي حققها عبدالسلام هارون<sup>١</sup> . كما نلاحظ في نسخته المطبوعة اضطراباً سببه افتقار هذه النسخة إلى الترتيب المنطقي ؛ فإننا نجد - مثلاً - حديثاً لأبي العباس ثعلب عن (المكبر) و (الزمخر)<sup>٢</sup> ، لا صلة له بما قبله أو بعده من النصوص ؛ و نجد في صفحة بعيدة من هذا الموضوع شعراً لمالك بن عامر وردت فيه هاتان الكلمتان<sup>٣</sup> ، وأغلب الظن أن شرح معنيهما جاء بعد هذا الشعر في الأصل ، و مثل هذا كثير في (مجالس ثعلب) .

و يمكن تعليل هذه الفوضى بكون المستملي قد فاتته شيء من الإملاء ، فأتته في مرحلة لاحقة في غير موضعه الأصلي من الكتاب ، أو - وهو الأرجح - أن تكون عوادي الدهر قد عدت على هذا الكتاب ، فوصل إلينا منه أشنات متفرقات جمعت على غير هدي من نص أصلي . و قد برزت شخصية راوي هذه الأمالي (ابن مقسم) في إيراد مرويات لغير ثعلب ؛ منها ما رواه عن أبي عمرو الشيباني<sup>٤</sup> .

## منهج (مجالس ثعلب) :

تقع مجالس ثعلب المطبوعة في جزأين ، يحويان اثني عشر جزءاً ، قُسم عدد منها على مجالس ، و آخر ذكر لكلمة (مجلس) في الصفحة الحادية و السبعين بعد المنتين ، و نرجح أن تكون كلمة (مجلس) قد سقطت من موضعها في أوائل الأجزاء و في أثنائها بفعل بعض النساخ المتأخرين ، أو بفعل عوادي الدهر .

و أغلب أوائل الأجزاء و المجالس خبرية ، تدل على أن ثعلباً كان يتبع منهجاً محدداً في أماليه هو الابتداء بخبر ثم شرح غريب ألفاظه ، و كانت الأخبار أحياناً تتابع إذا دارت حول موضوع واحد ، أو كانت مروية عن شخص واحد ، و كان يتبع هذه الأخبار بتفسيرات لغوية أو آيات شعرية ، أو آيات قرآنية أو غيرها من موضوعات كتابه .

<sup>١</sup> ينظر مجالس ثعلب (الزيادات) ٧٣٢/٢ و ما بعدها ، و المزهر ١٤٨/١ ، ١٥١ ، ١٥٥ .

<sup>٢</sup> ينظر مجالس ثعلب ١٤٨/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المجالس ١٥١/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المجالس ٤٧٩/٢ و ما بعدها ، و تنظر مرويات أخرى في المجالس ١٣٦/١ .

و ثعلب شديد الاهتمام بإسناد ما يرويه من أخبار و أشعار و تفسيرات لغوية و نحوية إلى شيوخه ، مما يضيف عليها سمة التوثيق .

و هو يكثر من الاستشهاد بالبيت و البيتين للقضايا اللغوية أو النحوية ، و كثيراً ما يروي البيت المفرد و البيتين و المقطوعة و الأروزة و القصيدة الكاملة ، و يتبعها بتفسيرات لغوية و نحوية . و قد يهمل شرحها . و تمتاز مروياته الشعرية بجودتها ، و هي لشعراء ينتمون إلى العصور الأدبية المختلفة ، و موضوعاتها موزعة بين غزل و عتاب و هجاء و فخر و غير ذلك ، و مما يدل على تذوقه للشعر الجيد أنه يرويه مهما كان موقفه من قائله ، فقد أورد قصيدة للعجيز بعد أن قال فيه : *قاتله الله ما أشره ! و أخبثه !*<sup>١</sup> .

و قد اهتم ثعلب بالقرآن و علومه ، فخصص قديراً من الجزء الثاني لذكر أجزاء القرآن<sup>٢</sup> و كان يورد الآيات القرآنية و يفسر معانيها ، و ما فيها من لغة غريبة ، و ربما علق عليها تعليقات نحوية و صرفية ، و كان يستشهد بالقرآن على بعض ما يورد من مسائل اللغة و النحو و الصرف .

و للأحاديث النبوية و الأخبار المروية عن النبي صلى الله عليه و سلم نصيب من مروياته ، إلا أنه كثيراً ما كان يهمل إسنادها ، و كان يشرح قسماً من هذه الأحاديث معنى و لغة .

و للغة النصيب الأكبر من (مجالس ثعلب) فكان يكثر من إيراد النصوص المشحونة بغريب الألفاظ ليفسر هذا الغريب<sup>٣</sup> ، و يستطرد فيفسر ألفاظاً أخرى لم ترد في هذه النصوص ، و نجد عنده كثيراً من المباحث اللغوية في الاشتقاق ، و اللهجات ، و ما اتفق لفظه و اختلف معناه ، و الاتباع و غيرها ، و ربما يروي تعليقات و شروحات لغوية عن شيوخه .

و قد حفلت المجالس بكثير من مستحسن الكلام البليغ الدال على حكمة أو موعظة ، و بالأمثال ، و كان غرض ثعلب من إيرادها تربوياً تعليمياً فأحياناً كان يوردها ليشرح ما فيها من لغة ، و كان كثيراً ما يوردها بدون شرح لفائدتها الأخلاقية .

و لم تخل أمالي ثعلب من التعليقات النحوية التي كان يوردها أحياناً بعد النصوص المختارة ، و كانت في أحيان كثيرة ترد مستقلة عما سبقها ، و قد حفظ لنا ثعلب بإسناده بعض

<sup>١</sup> مجالس ثعلب ٥٢٣/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر المجالس ٥٠/١-٥٦ .

<sup>٣</sup> مثال على ذلك الأخبار التي تحدثت عن المطر . ينظر المجالس ٢٨١/١-٣٠٠ .

هذه التعليقات النحوية إلى شيوخه ، قدراً كبيراً من آراء الكوفيين النحوية ، و اختلافهم بعضهم مع بعض في عدد من المسائل ، و اختلافهم مع البصريين في مسائل أخرى<sup>١</sup> .

و من المسائل التي اختلف فيها عالمان كوفيّان ، اختلاف هشام بن معاوية الضريمر مع الفراء ، في جواز الفصل بين الاسم و النعت بالصلة (الظرف) ، قال ثعلب في ذلك : "قام زيد في الدار الظريف" ، قال : هشام لا يجوز أن يحول بين النعت و الاسم بصلة ، و الفراء يقول في التام و لا يقول في الناقص ، أي : إذا تم الكلام في الصلة أجاز النعت بعد ، و إذا لم يتم لم يجز"<sup>٢</sup> .

و كثيراً ما كان ثعلب يكتب بإيراد الرأيين و لا يختار أحدهما إن كانا لكوفيّين و إن كلن أحدهما لبصري ، كان يرجح قول الكوفي في المسألة ، إن لم يكن تصريحاً ، فتلميحاً ، و ذلك بإيراد الرأي الكوفي في نهاية الحديث ، و اختتام الحديث به .

و كان - أحياناً - يشرح عدداً من المسائل النحوية التي ينقلها عن شيوخه ، إلا أن شروحه كانت مختصرة ، و ربما يكون سبب ذلك ما تعرضت له النسخة المطبوعة من سقط و اضطراب ، و مثال على شرحه رأياً لشيخ من شيوخه : "و تقول : ما قام من أحد ، و ما ضربت من أحد ، و ما مررت بأحد ، ، الفراء يقول : المرفوع و المنصوب يفارقان ، و المخفوض لا يفارق ما خفضه ، و قال أبو العباس : الفاعل يكون أن تصرفه إلى من شئت ، و المفعول ينصرف إلى ما شئت ، و الباء لا ينصرف إلا المخفوض"<sup>٣</sup> .

و في (مجالس ثعلب) - أيضاً - تعليقات بلاغية و نقدية على عدد مما يورد من نصوص ، نحو :

أبوك الذي نبتت يحبس خيله غداة الندى حتى يجف لها البقل

قال أبو العباس : هذا يحمقه ، لأن الندى إذا وقع على البقل تأكله الإبل فتتوت .

فيقول : أبوك ليس صاحب خيل . فمنها ظن أنه يضر الخيل ، و ليس يضرها ، إنما يضر الإبل"<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> ينظر مجالس ثعلب ٤٢/١ .

<sup>٢</sup> مجالس ثعلب ٥٢٩/٢ .

<sup>٣</sup> مجالس ثعلب ٤٤٦/٢ .

<sup>٤</sup> نفسه ١٤١/١ .

### منهج (مجالس ثعلب) في دراسة القضايا الصرفية :

لم يحظ الصرف في ( مجالس ثعلب ) بالاهتمام الذي حظيت به اللغة أو النحو ، فلم يتجاوز ما أحصيناه من قضايا صرفية فيها الأربعين قضية . وكانت هذه القضايا - غالباً - ترد باختصار شديد ، وقد يكون في أحكامه شيء من التعميم نحو قوله : " و يقال : فئون وفئين . وكل ما نقص اللام منه جمع بالواو والنون " <sup>١</sup> . فهذه القاعدة لا يجوز تطبيقها على (أمة) لأنه لا يقال فيها : أمون ، ، لأنها مؤنثة لفظاً ومعنى خلافاً لفئة وسنة ونحوهما <sup>٢</sup> .

وقد يكون في تناوله القضية الصرفية شيء من التفصيل . نحو ما فعل عند تناوله جمع المؤنث السالم الذي مفرده ( فَعَلَةٌ ) . إذ ذكر أقوالاً للكسائي و الفراء وابن الأعرابي فيما جاء مخالفاً للقاعدة وهي : تحريك العين في الأسماء ، وسكونها في الصفات . ثم أورد هو نفسه قولاً فيمن قال في جمع ( رَبْعَةٌ ) : " رَبْعَاتٍ " ، هو : " والذي سَكَنَ رَبْعَاتٍ جعله مرةً على النعت ومرةً على الاسم " <sup>٣</sup> . ومعنى ذلك أن (رَبْعَاتٍ) جمع لربعة قياساً إذا استعمل استعمال (النعت) وهو جمع مسموع في ( رَبْعَةٌ ) مستعملاً استعمال الأسماء .

و يستعمل لإيضاح القواعد الصرفية الأمثلة والاستشادات . فمن أسلوبه في التمثيل قوله : "إذا كان ( فِعْلٌ يَفْعَلُ ) فالمصدر منه (مَفْعَلٌ) مفتوح : كَبُرَ يَكْبُرُ مَكْبُورًا ، وَعَمِلَ يَعْمَلُ المَعْمَلُ ، قَدْ يُقَالُ : "مَكْبِرٌ" وهو قليل" <sup>٤</sup> . ومن استشاداته : " ( فاعلت ) و ( فَعَلت ) و ( أفعلت ) ، كله يجيء بالضم في الاستقبال ، فيقولون : " أفعل ويَفْعَل " فيخذفون الهمز استقلالاً ، ورُبَمَا جاءوا بالأصل ، كقول الشاعر : "وصاليات ككما يُؤثِّقِينَ" <sup>٥</sup> .

وقد جاءت بعض هذه القضايا الصرفية في سياقها اللغوي ضمن شرح لبيت شعري ونحوه . و نرجح أنه كان دائماً ما يوردها هكذا ، وأن الصورة التي وصلت إلينا بها منقطعة الصلة عما سبقها أو تلاها من نصوص غير حقيقية ، وأن لما تعرضت له نسخة الأمالي من سقط واضطراب يداً في ذلك : بدليل أنه أمكننا أن نرد بعض التعليقات الصرفية إلى مواضعها بعد النصوص الشعرية ، فتعليقه السابق عن المصدر الميمي ( المكبر ) موضعه - في رأينا - في شرحه على أبيات شعرية وردت في غير هذا الموضع <sup>٦</sup> ومثل هذا كثير .

<sup>١</sup> مجالس ثعلب ١/٣٩ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن السجري ٢/٢٦٣ .

<sup>٣</sup> مجالس ثعلب ٢/٥٢٧ .

<sup>٤</sup> نفسه ١/١٤٨ .

<sup>٥</sup> نفسه ١/٣٩ .

<sup>٦</sup> ينظر المجالس ١/١٥١ .

## ٣- أمالي الزجّاجي وأخبار أبي القاسم الزجّاجي

أمالي الزجّاجي وأخبار أبي القاسم جزآن من كتاب واحد هو أمالي الزجّاجي ، ويبدو أن هذا الكتاب قد عدت عليه عوادي الزمن ، ففقدت أجزاء منه ، ثم جمعت في أونة مختلفة فكان أن سمي القسم الأكبر مما جُمع بالأمالي الكبرى ، والأقل بالوسطى ، والأقل بالأمالي الصغرى ، وربما كانت هذه التسميات من صنيع المستملين - كما يرى عبد السلام هارون<sup>١</sup> . وأرجح الافتراض الأول ، لأن السيوطي (ت ٩١١هـ) لم يصرح فيما نقله عنه بهذه التسميات<sup>٢</sup> . وقد صرح بها عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)<sup>٣</sup> .

ومهما يكن من أمر فإننا لا نستطيع أن نجزم بكون أحد هذين الكتابين هو الأمالي الوسطى كما صرح بذلك محققاهما<sup>٤</sup> . لأن مما نقله البغدادي في الخزانة عن الأمالي الوسطى ما خلا منه هذان الكتابان<sup>٥</sup> بالإضافة إلى أنهما قد اشتركا في كثير من النصوص ، واختلفا في أخرى فكيف يعقل أن يكونا كتاباً واحداً ؟ والأرجح أن يكون كل واحد منهما قسماً من الكتاب الأصلي ( أمالي الزجّاجي ) لأن فيهما نصوصاً مما عزاه البغدادي إلى الأمالي الصغرى<sup>٦</sup> ، وهذا يعزز افتراضنا . ولكون الكتابين هما في الأصل من كتاب واحد ، أثرتنا بحث منهجهما والدرس الصرفي فيهما معا لا سيما أن حوالي ٥٦% من مادة ( الأمالي ) في ( الأخبار )<sup>٧</sup> .  
منهج ( الأمالي ) و ( الأخبار ) :

تتساق الأخبار والأشعار في هذين الكتابين من غير تقسيم إلى فصول أو أبواب ، إلا أن قسماً من الأخبار يتصل إذا كان موضوعه واحداً ، أو كان مروياً عن شخص واحد ، مما يقطع بأن النص الأصلي لم يكن على هذه الدرجة من التفكك .

ونستطيع مما اتحد ترتيب موضوعاته في الأمالي والأخبار من صفحات أن نفترض الهيئة التي أراد الزجّاجي لأماله أن تكون عليها ، وهي إيراد الأخبار و الأشعار ثم التعليق

<sup>١</sup> ينظر أمالي الزجّاجي ( المقدمة ) ١٧ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي الزجّاجي ( المقدمة ) ١٧ ، و المصدر نفسه ( الزيادات ) ٢٣٨ - ٢٥٠ .

<sup>٣</sup> ينظر خزانة الأديب ٥٤/١ و ٤٢٩/٢ و ٢٥٧/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي الزجّاجي ( المقدمة ) ١٨ ، وأخبار أبي القاسم ( المقدمة ) ١١ .

<sup>٥</sup> ينظر خزانة الأديب ٤٢٩/٢ و ٥٩٥/٤ .

<sup>٦</sup> مثال لذلك ما ورد في الخزانة ٢٥٧/٤ . وهو في ( أمالي الزجّاجي ) ٥٠ - ٥١ ، وفي ( الأخبار ) ٥٠ .

<sup>٧</sup> ينظر أخبار أبي القاسم ( مقدمة المحقق ) ١١ . وتأكدنا مما قاله بإحصاء مواضع تماثلهما .

عليها لغوياً . وقد عدَّ السيوطي هذه الأمالي آخر الأمالي التي صنفت على طريقة اللغويين<sup>١</sup>، وهو الذي أطلع على أمالي ابن الحاجب<sup>٢</sup>، مما يقطع بأن مراده من الأمالي اللغوية هو الأمالي التي امتلأت بالتفسيرات اللغوية . ففي هذه الحالة نفهم لم جعل (أمالي الزجاجي) آخرها . فلا الجليس و لا أمالي المرتضى و لا ما بعدهما من أمالٍ تتصف بهذه الصفة ، فلكل واحد من هذه الكتب شأن مختلف .

و تتطابق محتويات (الأمالي) و (الأخبار) في مواضع عدة بزيادات شعرية في (الأمالي)<sup>٣</sup>، مما ينبئ عن أن راوي (الأمالي) كان أكثر اهتماماً بالشعر من راوي الأخبار على أن حجم (الأخبار) أكبر من حجم (الأمالي) .

و يعني الزجاجي بإيراد الأخبار مسندة إلى شيوخه ، و يغلب على أخباره الطابع الأدبي، و منها : أخبار سياسية و تاريخية و اجتماعية ، و لا يخفى أنه كان يكثر من الأخبار التي تعض على جانب تربوي معين ، و من الأخبار التي يكثر فيها الغريب ليفسر ما فيها من الغريب ، و من الأخبار التي ترد فيها الأقوال البليغة .

و يلي الأخبار في الأهمية في (الأمالي) و (الأخبار) الشعر ، و قد نبه محقق الأخبار إلى أن عدداً من الأشعار التي أوردها الزجاجي لم يرد في دواوين الشعراء المطبوعة مما يعني إضافة إلى هذه الدواوين<sup>٤</sup> . و تمتاز هذه الأشعار بجودتها ، و هي تنبئ عن ذائقة متميزة في الانتقاء . و ليس في هذه الأشعار ما يخرج عن الآداب العامة . و يورد الزجاجي هذه الأشعار عارية من التعليقات اللغوية و النحوية أحياناً ، و يشرح في أحيان أخرى مادتها و ما فيها من وجوه البلاغة ، و اللغة و النحو و الصرف . و ربما أورد البيت أو البيتين استشهاداً في قضية لغوية أو نحوية .

و كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية في المسائل اللغوية و النحوية . و قد يذكر هذه الآيات ليفسر ما فيها من معانٍ و لغة و نحو .

و للأحاديث النبوية نصيب من مروياته ، و غرضه من إيرادها تربوي في الغالب ، إلا أنه كان في قليل من الأحيان يشرح ما في هذه الأحاديث من مسائل اللغة و النحو . و من هذه الأحاديث مسنده و منها ما هو غير مسند .

<sup>١</sup> ينظر المزمهر ٢/٣١٣ .

<sup>٢</sup> ينظر البغية ٢/١٣٤-١٣٥ .

<sup>٣</sup> مثال على ذلك قصيدة في الأمالي ١٤٨ و هي ليست في الأخبار .

<sup>٤</sup> تنظر الأخبار (المقدمة) ١٢ .

و معظم شروحه لما يورد من نصوص لغوي ، و ربما أفرد الشروح اللغوية فجاء بها مستقلة عما قبلها من نصوص . و هو كثيراً ما يسند هذه الشروح إلى شيوخه .  
 و قد انفردت (الأخبار) بذكر مسائل نحوية و صرفية لم ترد في الأمالي ، مما ينبئ عن أن راوي الأخبار كان أكثر اهتماماً بالنحو و الصرف من راوي الأمالي . و هو ، في المسائل النحوية ، يهتم بإيراد آراء العلماء السابقين له ، و بتحديد موقفه من اختلافاتهم<sup>١</sup> .  
 و قد ترد المسائل النحوية في شرحه للنصوص الأدبية ، فيستشهد لما يقول فيها بالقرآن و بالشعر<sup>٢</sup> .

### منهج (الأمالي) و (الأخبار) في دراسة القضايا الصرفية :

لم تفرد (الأمالي) بمادة صرفية لم ترد في الأخبار ، و قد انفردت (الأخبار) بمادة صرفية لم ترد في (الأمالي) .  
 و لم يتجاوز عدد المواضيع التي وردت فيها القضايا الصرفية في الأخبار عشرين موضعاً .

و قد وردت المواد الصرفية - غالباً - في أثناء تعليقات الزجاجي على ما يورد من نصوص شعرية و أخبار ، و ربما أفرد للقضية الصرفية باباً ، على نحو ما فعل حين أورد قول أبي العباس المبرد في تصغير (أخوي) و مذاهب العلماء في مصغر (أخوي) أيصرف أم يمنع من الصرف ؟<sup>٣</sup> . و ربما وردت المسألة الصرفية في أثناء خبر من مجالس العلماء على نحو ما حصل في المجلس الذي اجتمع فيه الكسائي و اليزيدي ، و أثرت فيه قضايا نحوية و صرفية ، من ضمنها مسألة عن النسب إلى البحرين و النسب إلى الحصين<sup>٤</sup> .

و تتجلى مقدرة الزجاجي في تبسيط المسائل الصرفية و شرحها و الاستشهاد و التمثيل لها ، في تعليقاته على ما يورد من نصوص أدبية أو أخبار . فمن أمثلة ذلك : ما فعل عندما أورد خبراً طويلاً أتبعه بسلسلة من التعليقات اللغوية ، و قد اتخذ من كلمة وردت في الخبر مدخلاً لمبحث صرفي مطول ، حشد فيه الشواهد و الأمثلة ، جاء فيه : "و (المعدن) : المقام ، من قولك : "عدن بالمكان" إذا اقام به، و منه "جنات عدن" : أي جنات إقامة . و هكذا رواه لنا بالفتح . و كل ما كان على (فعل يفعل) مثل (ضرب يضرب) و (نصب ينصب) فالمصدر منه

<sup>١</sup> ينظر مثال لذلك في أخبار أبي القاسم ١٠٧ .

<sup>٢</sup> ينظر مثال لذلك في أخبار أبي القاسم ١٠٨ .

<sup>٣</sup> تنظر أخبار أبي القاسم ٢١٤-٢١٦ .

<sup>٤</sup> تنظر الأخبار ٧٨ ، أمالي الزجاجي ٥٩ .



على (مَفْعَل) مفتوح العين ، كقولك : ضربت ضرباً ومضرباً ، إذا أردت المصدر ،  
والمضرب : المكان الذي يُضرب فيه ، وكذلك الزمان يبنى أيضاً على (مَفْعَل) ، كقول العرب  
"أنت الناقة على مضربها" أي على وقت ضرابها ، فأما قول زياد الأعجم :

فما ترك الهاجون لي إن هجوته مصيحاً أراه في أديم الفرزدق  
فإنه أرد : مكاناً صحيحاً ، و المصدر بالفتح كما ذكرت .

و ما كان (فعل يفعل) مثل : علم يعلم ، و شرب يشرب ، أو على (فعل يفعل) مثل :  
قتل يقتل ، فالزمان و المكان منه و المصدر على (مَفْعَل) كله مفتوح العين ، كقولك : "المذهب  
و المشرب و المعلم" . و يُقال : " عدن بالمكان يعدن" بكسر المضارع ، فالمعدن على هذه اللغة  
يجب أن يكون مكسور الدال . و يُقال : " يعدن بالضم" و المعدن من هذه اللغة مفتوح الدال .  
فتفهم هذا فقد جاءت اللغتان . و راجعنا في هذا الشيخ الذي أملى علينا الخبر فأبى أن يقول إلا  
معدناً بالفتح . قال : " و كذلك سمعته" . و قد كان هو أيضاً فصيحاً<sup>١</sup> .

ففي شرحه السابق تجلت مقدرته على بسط المسألة الصرفية انطلاقاً من بيان معنى كلمة  
(المعدن) ، فقد قاده هذا البيان إلى تقديم درس مفصل في صوغ المصدر الميمي و اسمي الزمان  
و المكان من الفعل الثلاثي المجرد . و قد استشهد لما يقوله بالقرآن و بقول مأثور ، و ببيت  
شعري ، و بالإكثار من الأمثلة . ثم عاد إلى تفسير كلمة (المعدن) فذكر اللغات المختلفة في  
(عدن يعدن) ، موجّهاً بذلك الرواية التي سمعها من الشيخ الفصيح و هي : (المعدن) .  
و لم ترد في (الأمالي) و (الأخبار) آراء تفرد بها الزجاجي ، و إن كان قد حدّد موقفه  
من بعض المسائل الصرفية التي أوردها . و استطاع توظيف الدراسات و الملاحظ الصرفية في  
شرح النصوص خير توظيف .

<sup>١</sup> في (الأخبار) ١٩٩ : مكسور و هو سهو من الناسخ على الأرجح .

<sup>٢</sup> أخبار أبي القاسم ١٩٩-٢٠٠ .

## ٤- (الجليس الصالح الكافي و الأئيس الناصح الشافي) للمعافي بن زكريا

أملى المعافي بن زكريا الجريري (الجليس) و هو في عشر التسعين ، بعد أن راودته فكرة تأليف كتاب ليكون مؤسماً لوحدته التي أثرها كي تجنب مجتمعه الذي سادت فيه البغضاء و الحسد و الظلم ، و فضل فيه الخامل على العالم . و قد صرح بكل ذلك في المقدمة التي صتر بها أماليه<sup>١</sup> .

و قد ذكر في هذه المقدمة الغرض الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب و هو أن يكون الجليس و الأئيس في الوحدة ، و قال : إنه قد ضمنه أنواع الجد الذي يستفاد منه و الهزل الذي يستراح إليه<sup>٢</sup> و قال : إنه جمع فيه فنوناً من العلوم و الآداب و النوادر و الأقوال البليغة ، و أتبع مختاراته بشرح بحسب ما يحضر في الحال و يؤمن معه الملال<sup>٣</sup> و هو قول ينم على خبرة في التعامل مع المتأدبين ، و معرفة بما يستهويهم فيما يقرؤون و يسمعون ، فقد مزج بين الفائدة و الامتاع في كتابه هذا .  
منهج (الجليس الصالح) :

تقع هذه الأمالي في منة مجلس ، يفتح كل مجلس منها بحديث نبوي و يبين هذا النظام عن أن المعافي قد ألزم نفسه منهجاً خاصاً في الكتاب الذي أملاه ، على الرغم من أنه صرح في مقدمته أنه لم يلزم نفسه عدداً من المجالس<sup>٤</sup> ، و لم يذكر في مقدمته ما يشير إلى أنه ألزم نفسه نظاماً محدوداً في افتتاح كل مجلس بحديث نبوي .

و الأحاديث النبوية التي افتتح بها مجالسه ذات سمة و عظمة ، و هي تحض على مكارم الأخلاق . مما يبين أن غرض المعافي من إيرادها تربوي . و كثيراً ما يحرص على التعليق على هذه الأحاديث منبهاً إلى ما تحث عليه من التحلي بفضائل الأعمال ، داعياً من في مجلسه إلى العمل بها .

و يتجلى في كثير مما يورد المعافي من الأخبار و الأشعار هذا الجانب التربوي ، و تبرز إلى جانب الأخبار و الأشعار التي تحث على فضائل الأعمال أخبار فكاهية . و أشعار

<sup>١</sup> ينظر الجليس الصالح ١/١٦٠ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس الصالح ١/١٦٠ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس ١/١٦٢ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس ١/١٦١ .

غزلية ، على أنه لم يكن ينظر إلى الغزل على أنه ترفيه خالص ، بل كان يرى أنه يهذب النفس و يحث على الفضيلة ، و مما يدل على ذلك إكثاره من الأخبار التي تؤكد ذلك<sup>١</sup> .

و معظم مادة (الجليس) أخبار ذات سمة أدبية ، ترد فيها أقوال بليغة أو أشعار . و من أخباره ما هو تاريخي أو سياسي أو اجتماعي . و كان المعافى شديد الإحساس بما يحدث في مجتمعه ، من ظلم للرعية ، و مما يدل على ذلك تعليقه على الخبر الذي أورده عن أول مكس وضع في الأرض<sup>٢</sup> .

و مروياته الشعرية منتقاة من أحسن الشعر و أبعده عن الفحش ، و هي موزعة بين الموضوعات المختلفة ، و على أن المعافى كان أكثر اهتماماً بالشعر الغزلي ، و بشعر الوعظ . و كان - أحيانا - يورد شروحا بلاغية و نقدية و عروضية على هذه الأشعار .

و للعلوم الدينية نصيب من (الجليس) ، فقد حوى (الجليس) تفسيرات و قراءات و مسائل فقهية و فرائضية . و قلما أشار المعافى إلى المذهب الذي يعتنقه و هو مذهب أبي جعفر ابن جرير الطبري<sup>٣</sup>

و عني المعافى بإسناد ما يذكر من أحاديث و أخبار و أشعار ، مما يجعل كتابه موثقاً ذا قيمة علمية عالية .

و قد أورد آراء لغوية و نحوية على كل ما أشكل في مروياته ، و إن كان يختار منها ما كانت لغته سهلة نوعاً ما ، إذ لم يكن يهدف في كتابه هذا إلا إلى إيراد الفوائد و التسلية التي تبعد عن الإنسان الشعور بالوحدة ، و مع ذلك فقد كانت شروحه أحياناً تتشعب ، و كان يستشهد لما يقول في شروحه بالقرآن الكريم و بأشعار العرب و أقوالهم البليغة ، و بأقوال العلماء السابقين له . إلا أنه كثيراً ما يقطع استطراده محيلاً القارئ على كتبه المتخصصة في بعض هذه العلوم .

و يعدّ كتابه هذا من أفضل الكتب التعليمية التي ينصح بها النشء لسهولة لغته و جودة تناوله لمسائل النحو و الصرف و اللغة و العروض و البلاغة و الأدب .

منهج (الجليس) في دراسة القضايا الصرفية :

حظي الدرس الصرفي في (الجليس) باهتمام عال . فقد أحصينا المواضع التي وردت فيها قضايا صرفية في (الجليس) فكانت سبعين موضعاً أو يزيد ، في أبواب الصرف المختلفة .

<sup>١</sup> ينظر الجليس ١٥/٢ - ١٧ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس (المقدمة) ١٣٥/١ - ١٣٦ ، و الجليس ٤٠٣/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس ١٦٢/١ .

و قد أتبع المعافى في إيراد القضايا الصرفية في كتابه أسلوباً محدداً ، إذ لم يفرد لها فسي مسائل خاصة ، بل سخرها في شرح ما أورد من نصوص أدبية ، و ربما مهّد للقضية الصرفية بإيراد حديث أو بيت شعري على نحو ما فعل عندما أراد تبين مذهبه في تصغير (دُوَيْهِيَّة) أو ما يسمى بالتصغير المفيد للتعظيم . إذ افتتح المجلس -كعادته- بحديث نبوي ، ذكر فيه بيت لبيد الذي يقول فيه : "ألا كل شيء ما خلا الله باطل". ثم ذكر في تعقيبه على هذا الحديث البيت اللاحق للبيت الذي ورد فيه الشطر المذكور في الحديث ، و هو :

و كل أناس سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصغرُ منها الأناملُ

ثم ذكر المذاهب التي قيلت في التصغير في (دويهيّة) و هي أن التصغير فيها مفيد للتعظيم ، و أنها من الأضداد ، و أنه تصغير على حقيقته إلا أن المراد منه أنه إذا كان الصغير منه يبلغ هذا المبلغ فكبيره أعظم أثراً . ثم بين فوائد التصغير و هي تقليل الكمية و تقريب المكان و الزمان ، ممثلاً و مستشهداً لما يقول . ثم انتهى إلى بيان رأيه في تصغير (دويهيّة) و هو أن التصغير فيها على حقيقته من حيث كان بعض الأشياء عظيم الأثر ، و هو محتقر ، نحو : بعض أنواع الحيات صغيرة قاتل سام ، و كبيره ليس منه ضرر . فدويهيّة هنا صغيرة جرّت أمراً كبيراً و لا اعتبار للكَمّ هنا بل للكيف<sup>١</sup> ؛ و أكثر من الاستدلالات و الشواهد على صحة رأيه ، مما يبرهن عن قدرة كبيرة على الجدل .

و له رأي تفرد به في سبب فتح عين (نمر) و (شقر) و أضرابهما في النسب ، و هو أنهم سكنوا العين منها كما سكنوا العين في (ملك) و (كتف) تخفيفاً ثم عوضوا من الكسرة المحذوفة فتحة ، لأنه قد ازداد بياء النسب ثقلاً ، و لزمّت الكسرة ما قبل الياء الأولى منها ؛ و لم يرفض التعليل الأول الذي ورد في كتاب (سيبويه) عندما ذكره<sup>٢</sup> .

و قد بنى تعليله هذا على أساس أن العرب لم تقلب الكسرة فتحة في كلامها ، و سكنت الكسرة تخفيفاً ، و ليس لقوله بتعويض الحركة المحذوفة سند إلا إذا كان قال بذلك قياساً على التعويض من الحرف المحذوف في (إقامة) و نحوها ، أو على قول من قال بأن التوين في جوار عوض من الحركة و الحرف المحذوفين . و على أي حال فالتعليل الذي أورده سيبويه أوفق وأقل تكلفاً من هذا الذي أورده المعافى .

و كان يصدر عن المذهب البصري في كل ما يقرّ من آراء صرفية في كتابه ، و لعلّ خير ما يبين عن ذلك موقفه من الخلاف في وزن (صمخمخ) من الفعل ، إذ ذكر قول الفراء في

<sup>١</sup> تنظر المسألة بتفصيلاتها في الجليس ٢١٧/١ و ما بعدها .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس ٢٤١/٢ ، و الكتاب ٧٢/٢-٧٣ .

أن وزنه : (فَعَلَّل) ، و أورد بإزائه قول سيبويه : إن وزنه (فَعَلَّل) ، وذكر احتجاج كل من الفريفيين لرأيه ، و اختار قول سيبويه<sup>١</sup> .

و قد ذكرت في أثناء مناقشة وزن (صَمَحَمَح) من الفعل فوائد صرفية جمة ، فقد كان المعاني يكثر من ذكر الآراء المتصلة بالمسألة التي يطرقها ، و يكثر من الأمثلة و الاستشهادات لها . فذكر في هذا الموضوع وموضع آخر<sup>٢</sup> معظم قواعد الميزان الصرفي بأسلوب مبسط كثير الأمثلة .

و كان مفهوم المعاني للتصريف هو مفهوم معاصريه له . و هو أنه تمثيل الأبنية ، و الإعلال و الإبدال . فهو يذكر التصريف في قوله : " و في تصريف الفعل من الفتحة على تشعب معانيها و اختلاف وجوهها لغتان . يقال "فَتَّه يَفْتِّه" على وزن (فَعَلَّ يَفْعَل) ...<sup>٣</sup> و يذكره أثناء تعليقه على مسألة جرت بين المازني و ابن السكيت في وزن (نَكَّتَل) أخطأ فيها ابن السكيت في الإجابة عن سؤال المازني إياه عن وزن (نَكَّتَل) . فقال : إنه كان الأولى بالمازني أن يبتعد عما فيه اعتلال و قلب و أن يعدل عن التصريف الكاد للقالب الشاق على اللب<sup>٤</sup> . وهو في تصريحه هذا يصدر عن تجربة ، فقد كان من أشق الأشياء على طلاب العلم تعلم قوانين التصريف و الإعلال و الإبدال و وزن المعتل ، و التمثيل من الفعل . ولعل ذلك ما دفعه إلى شرح مسألة وزن (نَكَّتَل) من الفعل شرحا مستفيضا أتى فيه على جملة قوانين الميزان الصرفي .

وقد قدم المعاني في (الجليس) صورة جلية عن أسلوب تدريس المادة الصرفية بالاعتماد على النصوص الأدبية ، بحيث تكون المادة الصرفية شارحة للنص مستمدة منه ، و بحيث تتخذ الشواهد و الأمثلة وسيلة لتسهيل المادة الصرفية وللتخفيف من جفافها .

وبعد ، فإن فيما يرد في بحثنا هذا بياناً كافياً بسعة المادة الصرفية في (الجليس) وشمولها أبواب الصرف كلها .

<sup>١</sup> ينظر الجليس ٥٧/٢-٥٩ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس الصالح ٤٦٢/٢ .

<sup>٣</sup> الجليس ٧٩/١ .

<sup>٤</sup> الجليس ٤٦٤/٢ .

## ٥- ( أمالي المرتضى ) للشريف المرتضى

تتسم أمالي المرتضى باهتمامها الكبير بتفسير الآيات القرآنية . إلا أن هذه السمة العامة لها لم يمنع من أن تكون - كالأمالى السابقة - من كل فن. فقد حوت إلى تفسير الآيات شروحاً لغوية وبلاغية ونقدية ونحوية وصرفية لما أورد المرتضى فيها من نصوص سواء أكانت من القرآن أم من الحديث النبوي أم من النثر الفني أم من الشعر والأخبار ، كما حوت إلى جانب ذلك مسائل فقهية مما كان يرد على الشريف المرتضى من استفتاءات بحكم كونه نقيباً للطالبيين في ذلك الحين .

منهج ( أمالي المرتضى ) :

قسمت أمالي المرتضى على مجالس ، ترد في المجلس الواحد فصول ومسائل . ومعظم هذه المجالس يفتتح بآية وتفسيرها .

ويقوم منهج المرتضى في تفسير الآيات القرآنية على الإفادة مما قيل في تفسيرها ، مع نسبة كل قول إلى صاحبه ، ثم مناقشة هذه الأقوال ، ثم الخروج برأي محدّد في تفسيرها يقوم - في الأغلب - على مذهب المتكلمين - المعتزلة منهم تحديداً - في التفسير .

ويبدو واضحاً في تفسيراته علمه بالكلام ، وطريقته في الإقناع ، وإكثاره من الاستشهادات ومن التعليقات النحوية والبلاغية ، مما يجعل تفسيره للآيات القرآنية دروساً في الدين والفلسفة واللغة والنحو والأدب والبلاغة مجتمعة .

وكذا كان أسلوب الشريف المرتضى في شرح الأحاديث النبوية ، إلا أنه مما يعاب عليه تجريدتها من السند ، وربما كان سبب ذلك كونه معلماً في المقام الأول لا محدثاً .

وكانت له طريقة رائعة في التخفيف من جفاف المادة التعليمية ، فكان إذا وجد أنه أكثر من التعليقات النحوية والفلسفية ، ينتقل إلى موضوع آخر يبسر على نحو ما فعل في أحد مجالسه إذ بدأه بتفسير آية ثم أورد فصلاً في تفسير آية أخرى ، مستشهداً لما يقول في تفسيرها بالشعر ، حتى إذا أحس أنه قد حقق مراده من تفسير الآية استخدم البيت الشعري الذي استشهد به مدخلاً لتفسير لغوي في معنى ( اللحن ) مستشهداً لما يقول بالشعر وبالحديث النبوي ، ثم

<sup>١</sup> أمالي المرتضى (محرر القوائد و درر القلائد) . الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت ٤٣٦هـ) . تح محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربي . بيروت . ط ٢ . ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م . ١٦-١٣/١ .

يورد أخباراً عن اللحن ، ثم يخلص إلى تقديم درس في البلاغة عن اللحن الحسن وهو التعريض والكناية ، مورداً خبراً في ذلك ، شارحاً هذا الخبر .

ويبدو أن المستملي كان يتصرف فيما يرد إلى الشريف المرتضى من أسئلة ، فكان يذكر إجابات الشريف - أحياناً - من غير أن يذكر هذه الأسئلة ، ومما يدل على ذلك أنه افتتح مجلساً بذكر مطيع بن إياس و يحيى بن زياد الحارثي وغيرهم من المرميين بالزندقة ، ثم يقول بعد أن يفرغ من أخبارهم : "و إذا ذكرنا جملة من أخبار أهل الضلالة و المنقادين للجهالة حسب ما سئَلنا ، فنحن نتبعها بشيء من أخبار أهل التوحيد والعدل .." <sup>١</sup> ففي قوله : " حسب ما سئَلنا " دليل على أنه سئَل فأجاب ، وفي استطراده إلى ذكر أخبار أهل التوحيد بيان للكيفية التي كان يتخلص فيها من موضوع ليندخِل في آخر من غير أن يشعر السامع - أو القارئ - بهذا الانتقال المفاجئ .

ويكثر المرتضى في أماليه من الأخبار التي تفيد موعظة أو تهذيباً للأخلاق ، ويكثر من الأخبار المتصلة بالمعتزلة ، وهو يشير إليهم بقوله : " أصحابنا " <sup>٢</sup> . ويبين تفسيره للآيات القرآنية أنه كان على مذهب المعتزلة في علم الكلام .

ولأخباره طابع أدبي فكثر ما تحتوي على قول بليغ أو أبيات شعرية ، كما أن فيها شيئاً من الطرافة والإمتاع .

ويبدو حسه الأدبي في جودة الأشعار التي ينتقيها ، وفي تعليقاته البلاغية والنقدية في تفسيره للآيات القرآنية والأحاديث والنصوص الشعرية .

وللتعليقات النحوية نصيب من أماليه وهي غالباً ما ترد في أثناء تفسيراته ، وكثيراً ما ينسب الآراء إلى أصحابها ، إذا كان الموضوع النحوي مما اختلف فيه .

فأمالي المرتضى كتاب تجلت فيه مقدرة الشريف المرتضى على إحداث التكامل لا بين علوم العربية و التفسير فحسب ، بل و بينها و بين علم الكلام ، مما جعله يعد مرجعاً مهماً لطلاب الدراسات الإسلامية ، والفلسفة الإسلامية ، واللغة العربية .

منهج ( أمالي المرتضى ) في دراسة القضايا الصرفية :

لم يول الشريف المرتضى في أماليه الدرس الصرفي اهتماماً خاصاً ، وإنما ذكر المسائل الصرفية بحسب ما يحضر في الحال من اتصال تفسير آية قرآنية بمسألة صرفية .

<sup>١</sup> أمالي المرتضى ١/١٤٨ .

<sup>٢</sup> نفسه ١/٣٦ .

ويغلب على منهجه في عرض المسائل الصرفية الاستطراد ، إذ لا يبدو متعجلاً في الخروج بنتيجة من عرضها ، بل يذكر آراء الصرفيين فيها ويناقش هذه الآراء إلى أن يخرج بنتيجة منها . ولعل خير ما يصور أسلوبه المثال الآتي :

أورد الشريف الآية القرآنية : " وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهِيَ الْآخِرَةُ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا " و أراد تفسير المراد بـ (أعمى) في الموضوعين أهو عمى البصر أم عمى القلب ؟ فذكر جملة من الآراء في ذلك ، ثم ناقش المسألة من وجهة النظر الصرفية القائلة بعدم جواز التعجب والتفضيل من العيوب الظاهرة ، و استطرده إلى بيان رأي الصرفيين البصريين القائل بعدم جواز التعجب من الألوان ، و ذكر حججهم في ذلك ، و شواهدهم ، مورداً فوائد كثيرة في صوغ (اسم التفضيل) ، ثم ذكر قول الفراء في سبب عدم جواز التفضيل من الألوان ، مما يبرهن عن أن بعض الكوفيين كانوا - أيضاً - لا يجيزون التفضيل من الألوان . و بين المرتضى موقفه من هذه المسألة ، وهو متابع فيه لإجماع البصريين ، ثم أورد أبياتاً ورد فيها كلمة ( أبيض ) وأولها بالصفة المشبهة .

وبعد أن أورد هذا الدرس في التفضيل عاد إلى ما كان فيه من تفسير الآية مؤولاً أعمى الأولى صفة مشبهة من عمى القلب ، و الثانية بالتفضيل من عمى القلب أيضاً لأن عمى القلب يتعجب منه فهو ليس من العيوب الظاهرة<sup>١</sup> .

و له رأي في موضوع أبنية الأفعال و دلالاتها الزمنية ، برزت فيه دقة تناوله للموضوع و تأثره بعلم الكلام<sup>٢</sup> و هذا ما يميز أسلوبه بوجه عام في كل ما يعرض له من موضوعات في التفسير و في النحو و الصرف .

و على الرغم من أننا لم نحص من مواضع ورود المسائل الصرفية في ( أمالي المرتضى ) سوى أحد عشر موضعاً ، فإننا نقرر أن الشريف قد أفاد من الملاحظ الصرفية في تفسير الآيات القرآنية ، وذهب إلى أبعد من ذلك باستطراده في عرض المادة الصرفية ، فقدم لنا دروساً في تحقيق التكامل بين التفسير و علوم اللغة .

<sup>١</sup> تنظر المسألة في ( أمالي المرتضى ) ١/٨٧-٩٢ .

<sup>٢</sup> أمالي المرتضى ٢/١٩٨ وما بعدها . وينظر ما يأتي في تصريف الأعمال في هذا البحث .



٦- ( أمالي ابن الشجري ) أبي السعادات هبة الله علي بن محمد ابن الشجري .

تختلف أمالي ابن الشجري من حيث سمتها العامة عما سبقها من أمال . فسمت أمالي ابن الشجري نحوية في الأغلب .

و لم يطغ النحو على الأمالي إلى الحد الذي يلغي وجود علوم و فنون أخرى في هذه الأمالي . فقد برزت إلى جانب النحو علوم الصرف و اللغة و البلاغة و التفسير و العروض و فنون الأدب .

منهج أمالي ابن الشجري:

قسم ابن الشجري أماليه إلى مجالس ، وقد ترد في المجالس فصول و مسائل على غرار أمالي المرتضى ، وهذا يبين أن ابن الشجري قد تأثر بها في الإطار العام .

و لم يلتزم ابن الشجري منهجاً واحداً في افتتاح مجالسه ، و في عرض المواد العلمية فيها . فتارة يفتح المجلس بأبيات شعرية ثم يفسر ما فيها من مسائل اللغة و النحو و الصرف ، و تارة يجعل المجلس خالصاً لشرح قضية نحوية أو صرفية ، و أخرى يخصص مجلسه لإعراب آيات قرآنية .

و ينساق ابن الشجري وراء ما يملئ من موضوعات حتى يجعله ذلك يواصل ما فاتته من مسائل في مجلس من مجالسه في المجلس التالي ، مما جعل أماليه تنفرد بذلك الترابط بين عدد من المجالس ، و من أمثلة ذلك : المجالس التي تناولت ظواهر الحذف في اللغة العربية<sup>١</sup> . و قد قلت الأخبار في هذه الأمالي قلة ملحوظة قياساً إلى ما كنا نجده في الأمالي السابقة من اهتمام بالأخبار ، و لعل مرد ذلك إلى اهتمام ابن الشجري بالمسائل النحوية في الدرجة الأولى ، و هذه تستخلص من الآيات القرآنية و من الأشعار لا من الأخبار .

و قد أكثر ابن الشجري من إيراد الآيات القرآنية و القراءات و تفسيرها و إعرابها ، كما أوردها مستشهداً بها في مسائل اللغة و النحو و الصرف .

و للمرويات الشعرية نصيب من هذه الأمالي ، و قد أبدى ابن الشجري اهتماماً خاصاً بشعر المتنبي ، فقد أفرد له فصلاً كبيراً في نهاية أماليه ، و شرح كثيراً من مشكله الذي أغفله شراح ديوانه ، مما يجعل أمالي ابن الشجري مرجعاً مهماً في شرح ديوان المتنبي .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري من المجلس الثالث والأربعين إلى المجلس الرابع والخمسين ١٢٣/٢-٢٤٤ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر السابق ٢٣٦/٣ .

وقد أكثر من الاستشهاد بالشعر لما يورد من قضايا نحوية أو صرفية و للأحاديث النبوية و الأمثال و الأقوال البليغة نصيب صغير من أماليه ، فقد وردت - غالباً - في استشهاداته لمسائل النحو و الصرف .

و قد كثرت المسائل في ( أمالي ابن الشجري ) كثرة مفرطة ، كما هو الحال في ( أمالي المرتضى ) إلا أن الفرق بينهما أن معظم مسائل ( أمالي المرتضى ) في تفسير الآيات و الأحاديث النبوية ، و مسائل ( أمالي ابن الشجري ) معظمها نحوي .

و ترد هذه المسائل إما من المجلس أو مكتابة ، فيجيب عنها ابن الشجري إجابات مفصلة بأسلوب تعليمي مبسط ، يكثر فيه من الاستشهاد و الأمثلة .

و ربما وضع هو بنفسه مسألة في النحو ، فحينئذ يحشد لها الاستدلالات ، و يكثر من ذكر آراء العلماء فيها ناسياً كل قول إلى القائل به من علماء العربية و يناقش هذه الآراء ثم يختار أحدها أو يخرج برأي خاص .

و قد سعى ابن الشجري إلى تحقيق التكامل بين علوم العربية في كثير مما يعرض له من نصوص ، على نحو ما فعل في المجلس الثالث و الستين ، إذ جاء فيه : " قال أبو نصر عبدالعزيز بن عمر بن محمد بن أحمد بن نباته ، يفخر :

رضينا وما ترضى السيوف القواضب  
نجاذبها عن هامكم وتجاذب  
القواضب: القواطع ، لأن القُضْب القطع .

فاياكم أن تكشفوا عن رؤوسكم  
إلا إن مغناطيسهن الذوائب .

كان وجه الكلام أن يقول : " إلا إن الذوائب مغناطيسهن " ، أي : هي السيوف كالمغناطيس ، وهو الحجر الذي يعلق به الحديد . وقدم المغناطيس ، وجعل الذوائب الخبر ، اضطراراً .

الآن بكت بغداد حين تشببت  
بنا البيد وانضمت علينا الرواجب

ألقى حركة همزة (الآن) على اللام ، ثم حذفها ، و هذا من أحسن التخفيف المستعمل في القرآن . وقوله : " تشببت بنا البيد وانضمت علينا الرواجب " مثل و استعارة ، أي : حين توسطنا المفاوز ، فلم نقدر على الرجوع ، كنا كمن تشببت به متشبث ، فضم عليه رواجبه .

و قيل هي ظهور السلاميات ويطونها ، والسلاميات : عظام الأصابع .  
وهبنا منعناه الصبا بركوبنا  
أنمغ منه ماتطاه الركائب

أبدل من همزة تطاه الألف ، كما قال الفرزدق :

" فارسي فزاره لا هناك المرتع "

وهو تخفيف على غير قياس ، وإنما قياسه أن تجعل الهمزة بين بين .

و يُروى : " ما تدوس الركائب " أي نصون تراب أقدامنا عن مناخر أهل بغداد ، لأن

قوله : " بكت بغداد " بكى أهلها ، بالغ بذلك في تعظيم نفسه .

فما فعلت بيض بها مشرفية  
تملس منها أكلف اللون صاحب

المشرفية من السيوف : منسوبة إلى مشارف الشام ، وهي أعاليها .

و قوله : " تملس منها " من قولهم : أملس الشيء من يدي : إذا سقط وأنت لا تشعر

به ، و يقال : " شحَب لونه يشحَب " ، إذا تغيّر من سفر أو مرض أو سوء جسال ، فهذا هو

الأكثر ، وقد قيل : " شحِب يشحَب " .<sup>١</sup>

ففي ما نقلنا من النص بيان كاف بجودة ما ينتقيه ابن الشجري من الأشعار ، و أسلوبه

في شرحها لغوياً ، و بيان ما فيها من مسائل صوتية و صرفية و لغوية ، و بلاغية ، و نقدية ،

مما يحقق التكامل بين فروع اللغة و فنون الأدب ؛ و هو الأسلوب الذي ينبغي أن نفيده منه في

تعليم اللغة العربية و الأدب .

منهج (أمالي ابن الشجري) في دراسة القضايا الصرفية :

لم يحظ الدرس الصرفي في أي من الأمالي التي درسناها بالاهتمام الذي حظي به في

أمالي ابن الشجري ، إذ لم يدع ابن الشجري باباً من أبواب الصرف إلا طرقه .

و على حين تناولت الأمالي السابقة لها موضوعات الصرف في أثناء التعليقات على

النصوص الأدبية و الأخبار ، فقد أفرد ابن الشجري لكثير من المسائل الصرفية فصلاً و مسائل

و أفرد لها أحياناً مجالس كاملة ؛ فضلاً عن ذكر كثير من موضوعات الصرف في تعليقاته على

النصوص الأدبية ، أو استطراداً ، على نحو ما فعل عندما فسّر لفظة (الآلى) التي وردت في

بيت شعري ، إذ قال : إنها محذوفة من (الأولى) ثم استطرده إلى ذكر مواقع أخرى للحذف في

العربية منها حذف ألف (مرامي) في النسب تشبيهاً لها بألف التأنيث<sup>٢</sup> .

و يغلب على منهجه في عرض المسائل الصرفية الاستطراد ، و الإيضاح و التعليل ،

و الإكثار من الأمثلة و الشواهد ، و إيراد الآراء المختلفة في المسألة ؛ إن وجدت ، و كان

- أحياناً - يهمل نسبة هذه الآراء إلى أصحابها ، و يخرج منها في النهاية برأي إما أن يكون

<sup>١</sup> أمالي ابن الشجري ١/٤٦٣-٤٦٥ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر السابق ١/٤٦٣-٤٦٥ .

متابعاً فيه لأحد من سبقوه ، و إما أن يكون رأياً تفرّد به ، و لعل خير مثال على منهجه هذا تعليقه على بيت لابن أحمـر الباهلي ، هو :

أبت عيناك إلا أن تلجأ  
و تختالا بمائهما اختيالاً

فقد ذكر في شرحه له شذوذ (أبي يأتي) عن القياس لأن عينه مفتوحة في المضارع من غير أن تكون العين و لا اللام من حروف الحلق كما تقتضي ذلك القاعدة ، و قد استطرده من ذلك إلى ذكر أقوال العلماء في تعليل مجيء (يأتي) على هذا النحو ، من غير أن يصرّح باسم صاحب كل رأي ، و اختار أحد هذه الآراء ، و ردّ ما عداها . ثم بين أبنية الأفعال الثلاثية المجردة مكثرأ من الأمثلة و الشواهد<sup>١</sup> .

و قد تتبّع محقق (أمالي ابن الشجري) ودارسها الدكتور محمود الطناحي آراء ابن الشجري النحوية و الصرفية في هذه الأمالي<sup>٢</sup> . و معظمها مما تابع فيه العلماء السابقين ، و أقرّ بمتابعته إياهم و دافع عن آرائهم . و نذكر هنا قسماً من هذه الآراء :

(١) قال إن (إِطْل) أحد الأسماء التي جاءت على (فعل) و قال : إن الطاء قد تخفّف فيقال فيها : (إِطْل)<sup>٣</sup> . و قد وافق في قوله : إن (إِطْل) مما جاء في على (فعل) المبرّد<sup>٤</sup> و آخرين .

(٢) عرف الأسماء تعريفاً جديداً هو : "الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع" ، و شرح تعريفه هذا بعد أن ردّ التعريف السابق للاسم بأنه كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل ؛ و ذكر اعتراضاته عليه<sup>٥</sup> .

(٣) رفضه القول بأن نوني اسم الفاعل المتنى و المجموع لم تثبتا مع الضمير حملاً لهما على نون التثنية . و ما يعيننا من هذه المسألة النحوية تفريقه بين نونى التثنية و الجمع و نون التثوين ، من حيث كانت نونا التثنية و الجمع تثبتان في مواضع لا يثبت فيها التثوين ، كثبوتهما مع الألف و اللام ، و ثبوتهما في النداء و في التبرئة<sup>٦</sup> . و نعدّ التثوين قضية صرفية لأننا ندرس التثوين من حيث هو أحد اللواحق الصرفية التي تلتصق بالاسم فتفيد التمكين و التنكير و الانفصال .

و بعد ، فلا بد الشجري فضل إيراد كثير من القضايا الصرفية في سياقها اللغوي .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٠٨/١-٢١٢ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر السابق (الدراسة) ٣٧/١-٧٠ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٨٩/١ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٤٢٤/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥/٢-١٧ .

<sup>٦</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٠٤/١-٣٠٦ .

## ٦- (الأمالي النحوية) لأبي عمرو عثمان ابن الحاجب

تقع أمالي ابن الحاجب في أربعة أجزاء نشر كل جزأين منها في مجلد واحد . و قد تضمن الجزء الأول منها أماليه على آيات من القرآن الكريم ، و تضمن الجزء الثاني أماليه على (المفصل) للزمخشري ، و تضمن الجزء الثالث أماليه على مسائل الخلاف بين سيبويه و المبرد ، و أماليه على (الكافية) التي ألفها في النحو ، و أماليه على أبيات شعرية معظمها للمنتبى ، و ضم الجزء الرابع أماليه المطلقة في مسائل النحو .

و من ذلك يتضح أن أساس التقسيم الذي اتخذ لأمالي ابن الحاجب موضوعي ، مما يجسد تفرد الأمالي النحوية في الأسلوب التي اتخذ لكتابتها . فعلى حين نجد في الأمالي السابقة لها نوعا من الترابط بين الموضوعات التي يتضمنها المجلس الواحد ، حتى لو لم تدون في الأمالي كلمة مجلس أو فصل كما هو الحال في (أمالي الزجاجي) ، فإننا نجد كل أملية من (أمالي ابن الحاجب) مستقلة عما يسبقها أو يليها من أمال استقلالاً زمنياً و مكانياً في كثير من الأحيان ، و لا نرى صورة واضحة للكيفية التي كان يملئ بها ابن الحاجب أماليه ، لأن هم جامع هذه الأمالي هو جمع أكبر قدر من الموضوعات النحوية ، و في يقيني أن المستملي كان يكتب الأمالي التي يملئها ابن الحاجب في المجلس الواحد ، ثم يقسمها بحسب الموضوعات النحوية فيها إلى أماليه على (المفصل) و أماليه على (المقدمة) و هكذا . و عندما أراد كتابتها ضم كل مجموعة من الأمليات في موضوع واحد معاً من غير أن يرتبها لا زمانياً و لا مكانياً .

و قد احتفظت كثير من هذه الأمالي بسنوات إملائها و أماكن الإملاء ، فمنها نستدل على أنه أملاها بين سنتي ستمئة وتسع و ستمئة وخمس وعشرين هجرية ، و على أنه أملاها في أماكن مختلفة هي : القاهرة ، و غزة ، و القدس ، و دمشق ؛ و على أنه أملى معظم هذه الأمالي بدمشق بين عامي سبعة عشر و خمسة و عشرين هجرية . و نستدل منها أيضاً على أنه كان يملئ على (المفصل) و على (المقدمة) و يملئ (الأمالي المطلقة) في السنوات نفسها ، مما يبين عن أنه كان يملئ دروساً نحوية على طلابه في هذه الموضوعات النحوية المختلفة في المجلس نفسه ، و يورد الأبيات الشعرية و يبين مشكلها و إعرابها ، على غرار ما كان يفعل ابن الشجري - مثلاً - في أماليه .

و تفرد هذه الأمالي بأن جزءاً مما ورد فيها لم يكن إملاء بل كتبه ابن الحاجب بيده ،  
 ونقله راوي الأمالي عما كتبه<sup>١</sup> . و هو قليل .  
 منهج أمالي ابن الحاجب (الأمالي النحوية) :

غلب على أمالي ابن الحاجب طابع النحو ، إذ تتساق الأمالي على مسائل النحو فلا نكاد  
 نعثر في هذه الأمالي على شيء سوى ذلك ، صحيح أننا نعثر فيها على تفسير لآيات قرآنية  
 وأحاديث نبوية و أبيات شعرية ، إلا أن ذلك قليل إذا قيس بحجم المادة النحوية في هذه الأمالي ،  
 و كثير من هذه التفسيرات و الشروح سمّتها نحوية ؛ فابن الحاجب يفيد من النحو كثيراً في  
 تفسير الآيات القرآنية و توجيه القراءات و في شرح الآيات الشعرية .

و لما كان هذا الكتاب متضمناً شروحاً نحوية لمسائل من كتاب (المفصل) و من  
 (الكافية) ، و بعض كتب ابن جنّي ، و آخرين ؛ فقد كان يكتفي في هذه الأمالي بالإشارة إلى  
 المسألة الواردة في الكتاب المشروح ، على نحو ما نراه في هذا المثال :

"و قال أيضاً مملياً بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الزمخشري : "إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْجِنْسِ  
 بِأَسْرِهِ" : غير مستقيم ، لأنه إما أن يريد أنه موضوع له باعتبار شموله للجنس ، فليس كذلك ،  
 فإن قولنا : "قَتْلُهُ أَسَامَةٌ" لا يدلُّ على ذلك ، و إما أن يريد أنه موضوع لكل واحد من أحاده ،  
 فهو أيضاً غير مستقيم ، لأن الموضوع موضع يراد فيه تبيين وجه علميته ، وما ذكره تقدير  
 الشبهة الواردة إلى علميته<sup>٢</sup> . فمن لم ينظر في المفصل لن يجد من السهل عليه أن يفهم هذا ،  
 لأن النص المنقول من (المفصل) مبثور .

و هكذا فعل عندما شرح عدداً من شواهد (المفصل) ، إذ يهمل أحياناً ذكر موضع  
 الاستشهاد على نحو كلامه على قول الشاعر في المفصل و هو :

و كمتاً مدمماً كأن متونها جرى فوقها و استشعرت لون مذهب

يُصَفُّ خَيْلاً بِحَسَنِ الْأَلْوَانِ كَأَنَّهَا أَشْرَبَتْ الدَّمَّ كَأَنَّ مَتُونَهَا : أي كأن ظهورها جرى فوقها لون  
 الإذهاب ، أو لون شيء مذهب . و استشعرته : أي جعلته شعارها . يقال : "استشعرت الثوب" :  
 إذا جعلته يلي الجسم . و سُمِّيَ شعاراً من ذلك . و موضع الاستشهاد منه ظاهر<sup>٣</sup> .

و من النصين السابقين يتضح الأسلوب الذي كانت تعرض به مسائل الأمالي ، مختصرة  
 مستقلة عما يسبقها أو يليها من النصوص ، يحتاج الناظر فيها إلى العودة إلى الكتب التي

<sup>١</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٢٥/٣ ، ١٢٩ .

<sup>٢</sup> الأمالي النحوية ٣٩/٢ - ٤٠ .

<sup>٣</sup> نفسه ١٤٦/٢ .

يشرحها ابن الحاجب ؛ لاستقصاء ما فيها من وجوه المسألة المشار إليها . و مردُّ كل ذلك العناء في قراءة الأمالي إلى صنيع المستملي الذي تدخل كثيراً في اختصار أقوال ابن الحاجب الذي لا يعقل أن يكون قد أملاها على طلابه على هذا النحو .

و مع ذلك فإننا نجد كثيراً من المسائل المفهومة ، و يعود الفضل في ذلك إلى أن ابن الحاجب عندما يشرحها باستفاضة يعطينا صورة واضحة عن كيفية ورود هذه المسألة في الكتاب الذي يشرحه .

و نرى ابن الحاجب حريصاً ، فيما يورد من آيات قرآنية و قراءات و أبيات شعرية و أحاديث ، على أن تتضمن هذه المختارات مسائل نحوية أو مشكلات في تفسيرها ، لذا تُعدُّ هذه الأمالي مرجعاً في تفسير القرآن ، و في شرح شواهد المفصل ، و في القراءات و توجيهاتها ، و في تطبيق قضايا درس النحوي في واقع اللغة ونصوصها ، و في منهج ابن الحاجب في النحو .

و قد عرضت المادة النحوية في الأمالي على وجهين : شروح على النصوص التي يوردها ، و هذه الشروح على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تبرز مقدرة ابن الحاجب على الجدل و إيراد المشكلات ، و الاعتراضات على أقوال سابقيه ، و الاحتجاج لأرائهم إن كان قد أخذ بها ؛ و كثيراً ما كان يخرج بأراء خاصة من هذه المناقشات .

و الوجه الآخر إيراد المادة النحوية مستقلة ، و يكثر هذا النوع في الأمالي المطلقة ، حيث أورد دروساً في النحو تجلّت فيها قدرته على الشرح و إيراد الاستشهادات و الإكثار من الأمثلة ، و التعليقات .

**منهج (الأمالي النحوية) في دراسة القضايا الصرفية :**

كثر إيراد المسائل الصرفية في (الأمالي النحوية) في الجزأين الثالث و الرابع ، وهي بوجه عام ليست أكثر مما جاء في (أمالي ابن الشجري) أو في (الكامل) أو في (الجليس الصلح) . و إن كانت أكثر مما ورد في كتب الأمالي الأخرى .

و كانت ترد في أثناء تعليقاته على الكتب التي يشرحها ، أحياناً ، و في أحيان أكثر كانت ترد مستقلة .

و يقوم أسلوبه في عرض المادة الصرفية على الشرح المفصل ، و الاستشهاد و التمثيل لما يقرر من قواعد ، و يبدو ذلك جلياً في النص الآتي :

و قال أيضاً مملياً بالقاهرة سنة خمس عشرة و ستمائة على قول الشاعر في (المفصل) :

أَقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا و أنجو إذا غمَّ الجبان من الكرب

قال : كل فعل إذا زاد على ثلاثة أحرف ، فإن مفعوله ، و اسم الزمان ، و المكان ، و المصدر ، و يكون على لفظ واحد . كقولك : "أخرجته فهو مُخْرَجٌ و أخرجته في يوم كذا و اليوم مُخْرَجٌ حسن" . و هذا المكان مُخْرَجٌ حسن" . و أخرجته مُخْرَجًا : بمعنى إخراجاً . قال الله سبحانه و تعالى : " و أخرجني مُخْرَجٌ صدق " أي : إخراج صدق . فقوله : "أقاتل ... البيت : نصب مَقَاتِلًا لأنه مفعول بأرى . كما تقول لا أرى لي قتالاً ... و مَقَاتِلٌ في الأصل مصدر..."<sup>١</sup> .

فقد ذكر في شرحه للبيت قاعدة صوغ اسم المفعول و اسم الزمان و المكان و المصدر مما زاد على الثلاثة ، و مثلٌ للثلاثة الأول في جمل تامة ، و استشهد للمصدر بالآية . ثم خلاص إلى إعراب (مقاتل) في البيت و بيان أنها مصدر - في البيت السابق - .

و إذا تناول ابن الحاجب المسألة الصرفية مستقلة فإنه يستطرد أكثر في بيانها نحو ما فعل عندما تكلم على النسب إلى (مَيَّافَرِقِينَ) إذ أورد فوائد في النسب إلى المركب تركيباً مزجياً و المركب تركيب إضافة ، و النسب إلى ما آخره ألف قبلها ثلاثة أحرف ، و النسب إلى ما آخره ياء مشددة ليس قبلها سوى حرف أو حرفين<sup>٢</sup> .

و قد أبدى في تعليقاته على المسائل الصرفية ، مقدرة على إيراد الاحتجاجات و الاعتراضات ، و البرهنة على صحة ما يقول و دحض الآراء المخالفة . و قد يأخذ برأي أحد المتقدمين و يرفض رأي آخر مستعملاً الطريقة نفسها في إيراد العلل و الاعتراضات ، نحو ما فعل عندما وافق سيبويه في أن التنوين في (جوار) تنوين عوض ، لا تنوين صرف كما يرى بعضهم ، و قد احتج لذلك باحتجاجات<sup>٣</sup> ، لولا خوفنا من الإطالة لنكرناها .

و قد تناول في أماليه عدداً من المسائل الصرفية في المنع من الصرف و في الجمع و النسب ، و تصريف الأفعال ، و في المشتقات ، فلم يدع باباً من أبواب الصرف إلا طرقه .

<sup>١</sup> الأمالي النحوية ٩٧/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٨٨/٤ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٨/٣-١٩ .



## الطريقة التعليمية في كتب المجالس و الأمالي

لعل أهم ما يمكننا أن نفيده من كتب المجالس و الأمالي هو طريقة تدريس الصرف . فقد قُدمت هذه الكتب المادة الصرفية في أسلوب خَفَّف كثيراً من جفافها ، إذ عرضت نصوص مختارة بحيث تخدم ، إلى جانب الناحية التعليمية ، الناحية التربوية ، ثم شرحت شروحات نحوية و إملائية ، و شرحت بلاغياً أيضاً ، و صرفياً ، فتحقق ، من خلال ذلك ، التكامل بين فروع اللغة العربية . و خلقت هذه النصوص جواً تمهيدياً مناسباً لعرض المادة الصرفية ، و للتمهيد أثره في تهيئة النفس لتقبل ما يرد عليها .

و قد أكثر في عرض المادة الصرفية من الأمثلة و الاستشهادات فمثلاً ذلك الجانب التثبتي في العملية التعليمية ، إذ لا بدّ من تثبيت المادة العلمية في أذهان طلاب العلم بالإكثار من الأمثلة و التمرينات .

و قد روعيت في كتب المجالس و الأمالي نواحٍ تربوية كثيرة ، مما يؤكد أن المسألة التربوية كانت في تصور العلماء الممثلين . و سنذكر هذه النواحي التربوية ؛ لأنها ، بالإضافة إلى أثرها في صقل شخصيات المتعلمين ، ذات أثر في شحذ اهتمام المتعلمين ، بما يُورد عليهم من مسائل العلوم ، و في تخفيف الملل الذي قد يشعرون به في أثناء عملية التعلم . و هذه النواحي التربوية هي :

### ١- الناحية الأخلاقية :

تجلى في كثير من النصوص التي أوردها المملون حرصهم على تهذيب المتأدبين ، وتأكيدهم الجانب الأخلاقي. سواء أكان ذلك من خلال الآيات القرآنية ، أم الأحاديث النبوية ، أم الأخبار أو الأشعار .

و قد قصد المعافى إلى تهذيب الأخلاق قصداً ، فكان يصرح في كثير من المواضع بهذا القصد ، نحو قوله معلقاً على الحديث النبوي : "نعم الإبلُ الثلاثون ، يُنحر سمينها و يُحمل على نجيبها" حاثاً على فعل الخير : "و لم يزل الألباء يؤثرون بذل النوال ، و إفاضة الإفضال ، تزوداً ليوم العرض ، و صيانة للعرض ..."<sup>١</sup> .

<sup>١</sup> الجليس الصالح ١/١-٣٢٩-٣٢٨ .

## ٢- الناحية الوجدانية :

للعاطفة أثر مهم في تكوين الشخصية . فالشخصية المتكاملة لا تقوم على جسد بلا عواطف ، إلا أنه يجب توجيه هذه العواطف بحيث لا يفقد الإسراف فيها إلى ما لا تُحمد عقباه ، ولا يؤدي كبثها إلى خطر أعظم .

وقد برز الجانب العاطفي في كتب المجالس و الأمالي من خلال ما أورد أصحابها من أشعار الغزل و أخبار العشاق ، و ذكرهم فضائل العشق . فقد أورد ثعلب كثيراً من أشعار الغزل و أخبار العشاق ، من ضمنها خبر طويل عن ذي الرمة و أشعاره في مي<sup>١</sup> . و كذلك فعل المعافى بإيراده قسطاً كبيراً من أخبار العشاق و أشعارهم ، حتى لقد حظي مؤلف كتاب (مصارع العشاق) بجزء كبير من مادة كتابه في (الجليس)<sup>٢</sup> .

و لأخبار العشاق و أشعارهم فائدة أخرى هي الترفيه ، و إبعاد الملل عن نفوس المتعلمين ، و معلوم أن النفس تروح و تأنس إلى ذكر العواطف . و ثمة فائدة أخرى تعليمية ، هي أنه لما كان حفظ الشعر الغزلي أسهل ، فإن الإكثار منه للاستشهاد للقضايا الصرفية يؤدي إلى حفظه و حفظ المادة الصرفية المتصلة به .

## ٣- الثقافة العامة :

كان العرب يعرفون الأدب بأنه الأخذ من كل علم بطرف ، و هذا يشبه تعريف الثقافة في عصرنا الراهن ، فلما كان للأدب هذا المعنى العام ، فإننا نجد في كتب الأمالي تجسيدا للأدب العام ، إذ يمثل كتابا (الكامل) و (الجليس الصالح) هذا النوع من الكتب الذي يحظى فيه كل لون من ألوان الأدب بنصيب متقارب من الاهتمام .

و كان للإكثار من إيراد الأخبار التي تنتمي إلى العصور المختلفة أثر في توسيع مدارك المتعلمين ، و جعلهم يلمون بما حدث و يحدث في مجتمعاتهم ، مما يؤدي إلى نمو شخصياتهم . كما أن في هذه الأخبار جانب ترفيهي أيضاً ، إذ يخرج الطلاب من جو العلم إلى جو آخر ، بحيث يعودون بعده إلى العلم أكثر همّة و نشاطاً .

## ٤- الشرح و التفسير :

لم يترك العلماء المملون فيما أوردوا من نصوص غامضاً إلا شرحوه ، و لا معنى مستغلقاً إلا أبانوا عنه ؛ مستخدمين في ذلك كل العلوم التي أتقنوها من لغة و نحو و صرف و بلاغة و نقد و عروض و فلسفة و تاريخ ، و نحو ذلك من العلوم .

<sup>١</sup> ينظر مجالس ثعلب ١/٣٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس الصالح (مقائمة المحقق) ١/١٤٥؛ و ينظر مثال لذلك في الجليس ٢/١٥-٢٠ .

و قد خدمت هذه الشروح و التفسيرات العمليتين : التربوية و التعليمية ، من حيث أدت غرضاً تربوياً مهماً هو إزالة تعقيد المادة العلمية مما يسهم في استيعابها استيعاباً حسناً ، و إزالة القلق الذي منشؤه الخوف من عدم القدرة على تذكر المادة التعليمية حين يُحتَاج إليها . و أدت أغراضاً تعليمية كثيرة و نمّت ثقافة المتعلمين ، و لولا هذه الشروح ما وجدنا مادة صرفية تُذكر في كتب المجالس و الأمالي إذ وردت معظم المادة الصرفية فيها في أثناء هذه الشروح .

و الخلاصة أن كتب المجالس و الأمالي قنّمت لنا صورة واضحة لما كان يحدث في مجالس العلم من مظهر تعليمي جليل القدر ، في القرن الثالث و ما تلاه . و بينت الطريقة التعليمية السائدة آنذاك في تدريس اللغة العربية و علومها ، قبل قرون من ظهور النظريات الحديثة في التعليم و التعلم التي أُيدت نتائجها ما ساد في كتب المجالس و الأمالي من مظهر تعليمي و تربوي .

و ما أوجنا إلى الإفادة من كتب المجالس و الأمالي في مناهجنا ، و في طرائق تدريسنا للغة العربية و علومها ! .

## الفصل الثاني

# تصريف الأفعال

## الفصل الثاني

### تصريف الأفعال

سنمهد لهذا الفصل بالكلام على الميزان الصرفي .

### الميزان الصرفي

اهتمت كتب الصرف ببيان أبنية الكلم المجردة و المزيدة . و حفلت بوضع قواعد لمعرفة حروف الزيادة ، لأنه يبنى على معرفة الزائد من الأصلي في بنية الكلمة أمور عدة ؛ هي :

١- معرفة ما يحذف من الكلمة في بعض تصاريدها ، كالتصغير و التفسير - مثلاً - فحروف الزيادة أولى بالحذف من الحروف الأصلية في الكلمة .

٢- معرفة بنية الكلمة - و المراد بنية الكلمة و وزنها و صيغتها و هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، و هي عدد حروفها المرتبة و حركاتها المعينة و سكونها مع اعتبار الحروف الزائدة و الأصلية كل في موضعه<sup>١</sup> - و يترتب على ذلك معرفة حالها من الصرف و منع الصرف ، إذ أن كثيراً من أسباب المنع من الصرف عائد إلى بنية الكلمة<sup>٢</sup>. كما أن لذلك فائدة في معرفة الأصل الذي اشتقت منه الكلمة ، و معرفة معناها. و قد مثل ابن عصفور لذلك بـ (مندوحة) إذ أبطل قول من قال : إنها مشتقة من (انداح) ، قائلاً : "لأن (انداح) : (انفعل) و نونه زائدة ، و (مندوحة) : (مفعولة) و نونه أصلية : إذ لو كانت زائدة لكانت (منفوعة) و هو بناء لم يثبت في كلامهم ، فهو على هذا مشتق من (النذح) ، و هو جانب الجبل و طرفه ، و هو إلى السعة"<sup>٣</sup> .

و قد وضع (الميزان الصرفي) ، و يسمى أيضاً (التمثيل) و (الوزن من الفعل) لغرضين أحدهما : الاختصار في التعبير عن الأصول و الزوائد ، و الآخر : أن يذكره مراداً به جميع ما يوزن لتحكم عليه بأحكامه الخاصة به ، كقولهم : كل (أفعل) إذا كان صفة ، فإنه لا ينصرف<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> ينظر الممتع ٣٩/١ .

<sup>٢</sup> ينظر شرح الشافية ٢/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الممتع ٣٩/١ .

<sup>٤</sup> الممتع ٢٩/١ .

<sup>٥</sup> ينظر الأمالي النحوية ٩٣/٢ .

و قد أثقلت كتب الصرف بقواعد الميزان الصرفي ، و معرفة حروف الزيادة ، و التطهير لأبنية الكلمات ، حتى ضاع الغرض الأصلي من معرفة وزن الكلمات ، و صارت دراسة الصرف خالية من الحياة . إلا أن الدرس الصرفي في كتب المجالس و الأمالي خلا من ذلك التعقيد ، و أفاد من الميزان الصرفي في تسهيل قواعد جمع التكسير ، و معرفة أبنية الأفعال ، و المعاني التي تؤديها ، كل ذلك ضمن سياق لغوي متنسق و المادة الصرفية . و سنوضح هنا بعض قواعد الميزان الصرفي بحسب ما ورد في كتب المجالس و الأمالي .

لما كان معظم الكلمات العربية ذا أصول ثلاثية رئي أن يكون الميزان مكوناً من حروف ثلاثة هي : الفاء و العين و اللام ، و اختلف فيما زاد على الثلاثة أحرف ، و هو من غير حروف الزيادة ، أصلياً هو أم زائد<sup>١</sup> .

و ما يعنينا هنا من هذه المسألة إيضاح القواعد التي اتبعت في المجالس و الأمالي في وزن الكلمات ، و لما كان ما جاء فيها يمثل وجهة النظر البصرية في الميزان الصرفي ، و هي السائدة إلى الآن ، فسنقتصر على بيان هذه الوجهة .

ذكر المعافي في (الجليس) أنه يعبر في الميزان الصرفي عن الحروف الأصلية في الكلمة بالفاء و العين و اللام ، و تسمى الزوائد بأنفسها ، فيقال في وزن (جَهْوَر) - مثلاً - : (فَعْوَل)<sup>٢</sup> . و أشار في موضع آخر إلى أنه يُنظَر فيما زاد على الثلاثة أحرف ، فإذا كان من الحروف الأصول<sup>٣</sup> ، نُظِر فيه فإذا تكررت صورته في الكلمة حكم بزيادته و كرر ما يقابله في الميزان ، فيقال في وزن (صَمَخَمَح) : "فَعْلَعَل" ، و إذا لم تتكرر صورته في الكلمة حُكِم بأنه أصل ، و وضعت اللام في الميزان ، فيقال في وزن (سَفَرَجَل) : "فَعْلَل"<sup>٤</sup> . و إذا كان من حروف الزيادة - و لا يحكم بزيادتها إلا بشروط - ذُكِر في الميزان بلفظه ، فيقال في وزن (جَهْوَر) - مثلاً - "فَعْوَل"<sup>٥</sup> . و استثنى من ذلك المبدل من تاء الافتعال إذ يُعَبَّر عنه في الميزان بالتاء<sup>٦</sup> . فيقال في وزن (أَدَخَر) - مثلاً - : "أَفْتَعَل"<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين و البصريين و الكوفيين . أبو البركات عبدالرحمن بن محمد أبي سعيد الأنباري النحوي . دار الفكر . بيروت . د . د . ت . المسألة ١١٤ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس ٤٦٣/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر ما يأتي في مواضع زيادة الحروف .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس ٥٧/٢ - ٥٨ .

<sup>٥</sup> ينظر الجليس ٤٦٣/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر شرح الشافية ١٠/١ .

و أشار المعافى إلى أنه إذا سقط حرف من الحروف الأصلية في الكلمة سقط ما يقابله في الميزان ، فقال في وزن (نَكْتَل) ، من (كَالَ يَكِيل) ، : "تَقْتَل" ، فحذف العين من الميزان لمسا سقط ما يقابلها في الموزون و هو الألف المنقلبة عن ياء ، فأصل (نَكْتَل) : (نَكْتَال) .

و ذكر المبرد أنه يستدل على الذهاب من الكلمة التي على حرفين أصليين ؛ نحو : (أمة) ، و (أب) بجمعها أو بتثنيها أو بفعل إن كان مشتقاً منها ، و قال : "فأمة قد علمنا أن الذهاب منها واو بقولهم : "إموان"<sup>١</sup> . و ما يعنينا من ذلك أنه يُعرف بهذه الطريقة أيضاً الكيفية التي توزن بها هذه الكلمات ، فلما علمنا أن الذهاب من أمة واو ، وأن مقابله في الميزان اللام ، قلنا في وزن (أمة) : "فَعَة" .

و ذكر المعافى أن حروف الميزان تحرك بجنس حركة ما يقابلها في الموزون ضمماً أو فتحاً أو كسراً<sup>٢</sup> . وإذا قلبت بعض حروف الكلمة في الترتيب ، أي وضع حرف متأخر مكان حرف متقدم قلب الميزان أيضاً . و قد مثل لذلك المبرد بقولهم "قسي" في جمع قسوس ، قال : " وإنما الأصل قسوس ، و لكن لما أخروا الواوين<sup>٣</sup> أبدلوا منها يائين كما يجب في الجمع ؛ تقول : "دَلَوْ و دَلِي"<sup>٤</sup> .

و لا يعتد في الميزان بما يعرض للموزون من إدغام أو إعلال بالقلب أو بالنقل . فيقال في وزن (يَخَاف) : "يَفْعَل" و معلوم أن قواعد الميزان الصرفي تقرر مقابلة كل حرف أصلي بحركته بحرف من حروف الميزان ، و تحريك الميزان بحركة الموزون ، فكان يلزم من ذلك أمران : ألا يُعدَّ الألف في (يخاف) حرفاً أصلياً لأنه منقلب عن أصل . و قد ذكر ابن الشجري أن الألف لا تكون أصلاً إلا في حروف المعاني ، إنما تكون زائدة أو منقلبة من أصل<sup>٥</sup> و الأمر الآخر تحريك فاء الميزان و تسكين عينه على غرار ما حدث للموزون .

و لبعض الدارسين المعاصرين موقف من وزن المعتل من الأسماء و الأفعال ، إذ رأى الدكتور عبد الصبور شاهين وجوب مقابلة حروف المد أو الحركات الطوال بجنسها من التحريك في الميزان ؛ فيقال — مثلاً — في وزن (يَقُول) : "يَقُول" لأنها ليست حروفاً ، إنما هي حركات

<sup>١</sup> ينظر الجليس ٤٦٢/٢ .

<sup>٢</sup> الكامل ٥/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس ٤٦٣/٢ .

<sup>٤</sup> إنما أخرت واو واحدة : المبدل منها الهمزة .

<sup>٥</sup> الكامل ٦٢٦/٢ .

<sup>٦</sup> أمالي ابن الشجري ٢٩٣/٢ .

طويلة ، فكما عبّر عن الضمة و الفتحة و الكسرة في الميزان بجنسها من التحريك ، فكذلك الحركات الطوال<sup>١</sup> .

و هذا يعني دارسي الصرف من افتراض أن أصل (يخاف) مثلاً : "يخوف" ، و هو أصل مقترض ، لم يثبت أن العرب تكلموا به .

على أنه يجوز لنا أن نستمرّ على الأسلوب القديم في وزن هذه الكلمات ، إذا كنا نريد أمثلة تقريبية مبسطة للطلاب ، فإن نقول : إن الأفعال يأتي ماضيها على أبنية (فَعَلَ) و (فَعِلَ) (فَعُلَ) من الصحيح ، و (فَالَ) من المعتل ، إذا كانت ثلاثية مجردة ، وهكذا ، مما يكثر الأبنية ، ويجعل حصرها أكثر صعوبة . و لنا قدوة في سيبويه الذي جعل أوزان التصغير ثلاثة هي : (فُعِيلَ) و (فُعِيلِ) و (فُعَيْلِ)<sup>٢</sup> ، وهي أوزان تقريبية الغرض منها تسهيل درس التصغير .

فإذا كنا ندرس الإعلال ونحوه لجأنا إلى الأمثلة المطابقة للواقع الصرفي و الصوتي و اللغوي .

#### معرفة حروف الزيادة :

من شروط الميزان الصرفي أن يُعرف الأصلي من الزائد في بنية الكلمة لذا وجبت معرفة حروف الزيادة . و سُميت حروف الزيادة كذلك لأنه تكثر زيادتها في الكلام و هي مجموعة في قولهم : "سألتمونيها" . فإذا لم تثبت زيادة هذه الحروف في الكلمة عدت أصولاً ، و قد تكون الزيادة بتكرار أصل من أصول الكلمة<sup>٣</sup> .

و يُعرف كونها زائدة في الكلمة بوسائل عدة أشير منها في كتب الأمالي إلى :

١- ذهاب الحرف من بعض تصاريف الكلمة ، فهمزة (أَكْتَال) زائدة لأنها تذهب وصلاً<sup>٤</sup> .  
٢- أن يترتب على عذها أصلاً مجيء الكلمة على بناء لا نظير له في كلام العرب . فلو عدَّ الواو و اللام المتتابعين في (اخلوق) أصليين لجاء الوزن على (أفَعَّلَ) و هو منعدم النظير في أبنية الأفعال<sup>٥</sup> .

٣- ألا تقع في مواقع لا تكثر زيادتها فيها ، فقد ذكر ابن الشجري أن التاء إذا وقعت في مواقع الحروف الأصول أصل حتى يقوم دليل على زيادتها ، و ذلك وقوعها أولاً في الأسماء نحو :

<sup>١</sup> المنهج الصوتي ٨٣ .

<sup>٢</sup> كتاب سيبويه ١٠٥/٢-١٠٦ .

<sup>٣</sup> ينظر شرح الشافية ٣٣٠/٢-٣٣١ ، و الممتع ٢٠١/١ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس ٤٦٢/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الجليس ٥٨/٢ - ٥٩ .



التاء في (تَبْرَأُكَ) فهي أصل و نظيرها (قِرطاس)<sup>١</sup>.

٤- أن يحكم الاشتقاق بزيادتها ، فمن اشتقَّ تَمَاضِر من اللين المضير ، فالتاء -عنده- زائدة فيها<sup>٢</sup>.

٥- أن تدلّ على معنى في الكلمة يذهب بذهابها<sup>٣</sup>. فحروف المضارعة يجمعها قولنا : "أُنَيْت" حروف زائدة ، و مثلها علامات التأنيث و الجمع و التثنية ، و سواها من الزوائد الصرفية .  
تعريف الفعل :

لعلّ أقدم تعريف للفعل هو ما ذكر في (أمالى الزجاجي) منسوباً إلى علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) يقول فيه : إن الفعل هو ما أنبأ عن حركة المسمى<sup>٤</sup> . و (حركة المسمى) في التعريف تشير إلى الأحداث التي يحدثها هذا المسمى ، و تشير إلى الأزمنة لأن الحركة تنبئ عن تجنّد في الزمان .

و قد عرّف سيبويه الأفعال بأنها أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، و بنيت لما مضى و لما يكون و لم يقع ، و ما هو كائن و لم ينقطع . و مثل لما مضى بـ (ذهب) و (سمع) و (مكث) و (حمّد) ، و لما لم يقع بقولنا في الأمر (انذهب) و (اقتل) و (اضرب) ، و في الأخبار (يقتل) و (يذهب) و (يضرب) و (يقتل) ، و (يضرب) . و قال إن أبنية الأفعال كثيرة<sup>٥</sup> ، و قد أتى على بيانها في (الكتاب) .

و واضح من تعدّد الأمثلة التي ضربها سيبويه للأفعال ، أنه حرص على استقصاء أبنية الأفعال الثلاثية كلّها .

و رفض ابن الحاجب تعريف ابن بابشاذ للفعل بأنه حدث عن ذات ، قائلاً : إنه تابع فيه بعض الكوفيين الذين يرون أن المصادر مشتقة من الأفعال . و قال : إن المصادر كلّها مدلولاتها أحداث . و اختار أن يقال : إن الفعل يدل على معنى متعرّض للزمان<sup>٦</sup> .

و في دلالة الفعل على الزمان يقول ابن الشجري<sup>٧</sup> : إن هناك شبهاً بين الفعل و الزمان ، و يفسر ذلك قائلاً : "و ذلك من حيث إن الفعل عبارة عن أحداث متقطّبة ، كما أن الزمان حادث يتقطّص ، و الفعل نتيجة حركات الفاعلين ، كما أن الزمان نتيجة حركات الفلك ، و لذا

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٦٤/١ و (تبرأك) : موضع .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٦٤/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٠٦/٤-١٠٧ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي الزجاجي (الزيادات) ٢٢٨ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٢/١ .

<sup>٦</sup> ينظر الأمالي النحوية ٢١/٤ .

بنوا الفعل على أمثلة مختلفة ليبدل كل مثال على زمان غير الزمان السذي يدل عليه المثال الآخر<sup>١</sup>.

فبيّن أن الفعل يدل على حدث نتج عن فاعل ، وأن الأفعال قد وضعت لتدل على أزمنة مختلفة ، لذا اختلفت أبنية مستقبلاتها عن أبنية ماضياتها .

و ثمة اختلاف بين البصريين و الكوفيين في مسألة الصفات الجارية على أفعالها ، فأفعال هي أم أسماء (بالمعنى العام نلاسم) إذ يرى الكوفيون أنها أفعال ، و يسمونها الأفعال الدائمة . و بهذا أشار إليها ثعلب في مجالسه<sup>٢</sup> . و يراها البصريون أسماء لأنها تقبل التنوين و تدخل عليها (ال) ، و تجرّ بالكسرة ، و إلى آخر ذلك مما تختص به الأسماء . و يراها الكوفيون أفعالاً لأنها تفيد ما يفيد الفعل من الدلالة على الحدث و الزمان . و قد أشار سيبويه نفسه - و هو بصري - إلى أن معناها معنى الأسماء<sup>٣</sup> . و يرى البصريون أن دلالتها على الزمان غير وضعيّة ، كما أوضح ابن الشجري ، فقد اكتسبت الدلالة على الزمان لاشتقاقها من الأفعال<sup>٤</sup>.

و سنسلك في درسنا للأفعال سبيل البصريين فنعدّ الصفات الجارية على أفعالها ضمن المشتقات .

### تقسيم الأفعال بحسب أزمنتها

قسم سيبويه الأفعال بحسب أزمنتها إلى ماض : و هو لما مضى ، و حاضر : و هو لما هو كائن لم ينقطع ، و مستقبل : و هو لما يكون و لم يقع . و عدّ فعل الأمر مستقبلاً<sup>٥</sup> . و دلالة فعل الأمر على المستقبل التزامية و ليست مطابقيّة كما يفيد الدكتور عبد الصبور شاهين<sup>٦</sup> . و هناك فرق بين الأزمنة الصرفية و الأزمنة النحوية . قال الدكتور تمام حسان : "إن الزمن الصرفي يبدو قاطعاً في دلالة كل صيغة على معناها الزمنيّ . أما الزمن النحويّ ، فوظيفة في السياق يؤديها الفعل ، و غيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> أمالي ابن الشجري ١٩٩/١ .

<sup>٢</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣٨٨/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الكتاب ٣/١ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٠/١ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٢/١ .

<sup>٦</sup> ينظر المنهج الصوتي ٦١ .

<sup>٧</sup> اللغة العربية معناها و مبناها . د. تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط٢ . ١٩٧٩م . ٢٤٠ .

و قد استتبب الدكتور تمام حسان أزمئة معقدة بمقاييس الماضي و الاستمرار و الاستقبال بلغت تسعة أزمئة تستفاد من القرائن اللفظية ، و من دلالات السياق . على أن من الصرفيين المتقدمين من تنبّه إلى الفرق بين الزمن الصرفي و الزمن النحوي ، فهاهو القاسم المؤدّب (من علماء القرن الرابع الهجري) يقسم الفعل الماضي إلى ثلاثة أقسام : نص و ممثل و راهن . فالنص ما وافق لفظه لفظ الماضي و معناه معناه ، و الممثل ما كان لفظه لفظ الماضي و معناه لمستقبل الزمان ، و الراهن هو المقيم على حالة واحدة . و قسم المستقبل أيضاً إلى نص و راهن . و كان يكثر من الاستشهاد لذلك بآيات قرآنية ، و بأمثلة يولّفها . مما يثبت أن هذه الدلالات الزمنية التي كان يشير إليها لا تستفاد إلا من دخول الفعل في التركيب النحوي ، و من دلالات الفعل في التركيب مع مراعاة السياق .

و قد تنبّه أصحاب المجالس و الأمالي إلى الفرق بين الزمن الصرفي و الزمن النحوي ، و قد أشار ثعلب إلى ذلك بقوله : " و إذا كان الفعل يدوم فالماضي و المستقبل واحد ، (صلى يصلى) ، و (صام يصوم) واحد ، و أنشد :

شهد الحطيئة حين يلقى ربه أن الوليد أحق بالعدر

قال : هو بمعنى يشهد . و ليس المعنى فيها واحداً تماماً ، فقد جاء بالماضي ليدل على القطع و تأكيد وقوع الفعل .

و فصل ابن السجري القول في إيقاع الماضي موقع المستقبل و إيقاع المستقبل في موقع الماضي قائلاً : إن العرب كثيراً ما تفعل ذلك لحصول العلم بما تقصده . و في قوله : "حصول العلم بما تقصد" دلالة على أن السياق هو المعول عليه في معرفة الزمن الذي يؤديه الفعل . و قد استشهد ابن السجري لذلك بآيات من القرآن الكريم و شواهد شعرية . و بنصر أبي الفتح عثمان ابن جني في (الخصائص) ذكر فيه عن أبي علي الفارسي أنه قال له : إنه سأل ابن السراج عن الأفعال يقع بعضها موقع بعض فأجاب ابن السراج : "كان ينبغي للأفعال كلها أن تكون مثلاً واحداً ، لأنها لمعنى واحد ، و لكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال الزمان ، فإذا اقترن بالفعل ما يدل عليه من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها في موضع بعض" .<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> ينظر اللغة العربية معناها و مبناها ٢٤٥ و ٢٥٣ .

<sup>٢</sup> ينظر دقائق التصريف . القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب . تح د . أحمد ناجي القيسي و د . حاتم صالح الضامن و د . حسين تورال . مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد . ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . ١٧ و ١٩ و ٢٨ .

<sup>٣</sup> مجالس ثعلب ٣٨٨/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن السجري ٣٤/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الخصائص ٣٣١/٣ ، و ينظر أمالي ابن السجري ٣٥/٢ .

و للشريف المرتضى في تقسيم الأفعال إلى ماضٍ و حاضر و مستقبل قول . إذ يرى أن من الأفعال ما لا يكون إلا ماضياً و هو ما كان من الأعراض المقطوع على أنها غير باقية في نفوسها كالإرادات و الأصوات و ما أشبه ذلك . و قال : إنه لا شبهة في أن الماضي منها لا يصح أن يكون مستقبلاً من فعل قديم أو محدث فأما ما يبقى من أجناس الأعراض فيجوز فيه التجدد و توقع حدوثه<sup>١</sup> .

و لم يكن الشريف المرتضى يرى الحدود الفاصلة بين الأزمنة قاطعة إذ رأى أن الفعل الماضي يمكن وصفه بالحال إذ تبقى له أعراض ، و المستقبل أيضاً يصح أن يكون ماضياً لأنه المعدوم الذي يصح وجوده ، و قال إنه لو أريد وضع حدٍّ للمستقبل يفصله فصلاً نهائياً عن الماضي لكان قولنا : إن المستقبل هو المعدوم الذي يصح وجوده مستقبلاً من غير أن يكون الوجود حصل له في حالة من الأحوال<sup>٢</sup> .

و واضح مما ذهب إليه الشريف المرتضى تشعبه في علم الكلام . و يمكن عدّ قوله عن الأفعال التي تلزم الماضي قولاً لم ينتبه إليه من أجازوا وقوع بعض الأفعال موقع بعض بحسب السياق الذي ترد فيه . فهذه أفعال لا يفيد السياق في تحويلها عن الماضي ، نحو : أراد و يريد . و في كلامه عن إلغاء الفواصل بين الأزمنة ما يوضح سبب إيقاع العرب بعض الأفعال موقع بعض . إذ أن الحدود التي تفصل الأزمنة بعضها عن بعض وهمية .

<sup>١</sup> ينظر أمالي المرتضى ٢/٢٩٧ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي المرتضى ٢/٢٩٦-٢٩٨ .

## صوغ أمثلة الأفعال للدلالة على الأزمنة

تعد أمثلة الأفعال الماضية أصولاً ، تصاغ منها بزيادة حرف تغيير حركة أو إسكان حرف أو كليهما .

أبنية الأفعال الدالة على الحال و الاستقبال ، و أفعال الأمر التي تُعد من أفعال الاستقبال مجازاً .

أحرف المضارعة :

عند المبرّد حروف المضارعة ، و بيّن دلالاتها ، فقال : "التاء من قولك (تفعل) : إذا عنيت مخاطباً أو مؤثراً غائباً ، نحو (أنت تعد) و (هي تعد) ، و الهمزة إذا عنيت نفسك نحو (أنا أعدد) ، و النون إذا أخبرت عن نفسك و معك غيرك ، نحو : (نحن نعد)"<sup>١</sup> . و لم يوضح أن الياء تكون للغائب ، نحو : (هو يعد) .

صوغ الأفعال المضارعة:

كان ابن جنّي يرى أن الأصل في صوغ الأفعال للمضارعة يكون بالزيادة و بسالتغيير ، فالتغيير يكون بمخالفة عين ماضيه . و علّل قوله بأن الغرض في صيغ أمثلة الأفعال إفادة الأزمنة ، فجعل لكل زمان مثلاً مخالفاً لصاحبه ، و كلما ازداد الخلاف كان في ذلك قوة الدلالة على الزمن<sup>١</sup> .

و كلامه مطابق للواقع اللغوي إلى حد بعيد ، و يصدقه أن الأفعال الثلاثة كلها تصاغ بمخالفة عينها في المضارع لعينها في الماضي ، إلا باب (فعل يفعل) ، لقلّة دلالاته على التجسد و الحدوث ، فهو يفيد ثبوت الحدث لصاحبه ، و لس (فعل يفعل) و (فعل يفعل) علة ترد في الباب القادم . وهكذا إذا سرنا مع ما زاد على الثلاثة لوجدنا أن هذه القاعدة تسري باطراد ، إلا فيما كان مزيداً بالتاء في أوله وله علة هي توالي ثلاث فتحات في أوله في المضارع نحو : (يتحرّك) ففتحت عينه طلباً للخفة ، لأن في توالي الحركات في أوله ثقلاً . و الفتحة أخف الحركات .

و تصاغ الأفعال للدلالة على الحال و الاستقبال بزيادة حرف من حروف المضارعة في أولها . و تُغيّر حركة عين مضارع الثلاثي المجرد إلا لعله ؛ وسيأتي بيان ذلك في الباب القادم . و تخالف عين المضارع في ما زاد على الثلاثة عين ماضيه ، نحو : (دحرج يُدحرج) .

<sup>١</sup> الكامل ٧٨/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الخصائص ٣٧٥/١ .

إلا ما كان من المزيد بالتاء في أوله ، فيقال في : (تَحَدَّثَ) : "تَحَدَّثْتُ".

و تضم حروف المضارعة إذا كان ماضي الفعل على أربعة أحرف ، فيقال في (قَدَّمَ) : "يَقْدُم" ، و قد ذكر ثعلب هذه القاعدة ، فقال : "فاعلتُ ، و فعَلتُ و أفعلتُ ، كله يجيء بالضم فسي الاستقبال ، فيقولون : "أفعل يفعل" <sup>١</sup> .

و إذا كان الفعل ثلاثياً مزيداً بالهمزة في أوله حذفت فسي المضارع ، قال ثعلب : فيقولون : "أفعل يفعل" فيحذفون الهمز استقبالاً ، و ربما جاءوا بالأصل كقول الشاعر :  
وصاليات ككما يُؤثِّفِين <sup>٢</sup>

و بين ابن الشجري وجه الاستقبال في ذلك و هو اجتماع همزة المتكلم الزائدة في الفعل ، فجاء الحذف لتخفيف ذلك الثقل . و قال : إنهم حملوا بقية حروف المضارعة عليه ليستمر الباب على نفس الطريقة <sup>٣</sup> .

و إذا أريد صوغ الفعل للاستقبال فقط زيدت السين المفتوحة أو سوف قبل بناء المضارع فيقال في (يكتب) : "سيكتب" و "سوف يكتب" . و كذا إذا سبق بـ (أن) أو (لن) .  
و للأفعال المعتلة أحكام إعلال بالقلب و بالحذف ، في الماضي و المضارع ، لن نذكرها هنا لأن كتب المجالس و الأمالي لم تتعرض لها .  
صوغ أفعال الأمر :

يصاغ فعل الأمر على قياس مضارعه بحذف حرف المضارعة ، و الإتيان بهمزة وصل في أوله ، إذا بقي أوله ساكناً بعد الحذف ، و لُقِظَ بها مكسورة ، إلا إذا كان ثالثه مضموماً ، و قد مثل ابن الشجري لأفعال الأمر من الثلاثي الصحيح بـ (ارْكَب) و (اقْتُل) و (اضْرِب) . و قال في نظيراتها المعتلة (خَف) و (قُل) و (بِع) : إن أصلها كان (اخْوَف) و (اقْوَل) و (ابيع) حملاً لها على نظائرها من الصحيح ، فاستغني عن همزة الوصل بتحريك أولها ، ثم حذف حرف العلة لانتقاء الساكنين : حرف العلة و حرف البناء على السكون <sup>٤</sup> . و هو تعليل أدى إليه قياس المعتل على الصحيح ، و كان الأولى أن يجعل للمعتل حكماً خالصاً ؛ إلا أن هذه هي طريقة علماء العربية القدامى في تناول هذه المسألة و نحوها .

<sup>١</sup> مجالس ثعلب ٣٩/١ .

<sup>٢</sup> نفسه ٣٩/١ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٥/٢ و قد سبق إلى ذلك في الكتاب ٢٣٠/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٤/٢ .

## أبواب الأفعال الثلاثية المجردة

تناولت كتب المجالس و الأمالي أبواب الأفعال الثلاثية المجردة بشيء من التفصيل ، فلم تدع منها باباً ، و ذكرت القياسي منها و المسموع .

و قد بُوِّت أبنية الأفعال الثلاثية إلى خمسة أبنية شائعة هي : (فَعَلَ يَفْعَلُ) ، و (فَعَّلَ يَفْعِلُ) و (فَعَّلَ يَفْعِلُ) و (فَعَّلَ يَفْعِلُ) ، و خصص (فَعَلَ يَفْعَلُ) بما عينه أو لامه من حروف الحلق .  
و قال ابن الشجري : إنه ليس بمطرّد فيها بل تبع عدد من الأفعال القياس فجاء على (فَعَلَ يَفْعِلُ) و (فَعَلَ يَفْعِلُ)¹ .

و عد المبرّد (فَعَلَ يَفْعِلُ) معترضاً على (فَعَلَ يَفْعَلُ) فقال : إن الأفعال التي جاءت على (فَعَلَ يَفْعِلُ) سُمِعَ فيها فتح العين في المضارع² . و رأى أن (فَعَلَ يَفْعِلُ) في المثال الواوي جيد ، و قد تبدى ذلك في موقفه من مضارع (وَهِمَ) إذا جاز فيه (يَهْمُ) قياساً على نظيره في المثال الواوي³ .

و عدّ ابن الشجري ما جاء على (فَعَلَ يَفْعِلُ) صحيحاً و معتلاً شاذاً ، و ذكر أن الأفعال التي جاءت على (فَعَلَ يَفْعِلُ) سُمِعَت فيها اللغة القياسية⁴ .

و عدّ ابن الشجري ما جاء من الأفعال (فَعَلَ يَفْعَلُ) من غير حروف الحلق ناتجاً من تداخل اللغات ، و قال في (رَكِنَ يَرْكُنُ) و (فَضِلَ يَفْضُلُ) : إنهما موعلان في الشذوذ⁵ . و قال المبرّد في (كُدت تكاد) : إن (كُدت) معترضة على (تكاد)⁶ .

و مواقف هؤلاء من أبنية الأفعال متسقة مع ما جاء في كتاب سيبويه ، سوى ما اتخذ المبرّد من موقف من الأفعال المعتلة الفاء بالواو التي على وزن (فَعَلَ يَفْعِلُ) إذ قاس عليها المثال الواوي . و قد عدّ سيبويه (فَعَلَ يَفْعِلُ) شاذاً⁷ . و وجه الشذوذ في هذه الأفعال هو أنها

¹ ينظر أمالي ابن الشجري ٢١١/١ .

² ينظر الكامل ٥٧٠/٢ - ٥٧١ .

³ ينظر الكامل ٤٧٥/٢ .

⁴ ينظر أمالي ابن الشجري ٢١٠/١ .

⁵ ينظر المصدر نفسه ٢١٠/١ و يعود هذا الإيغال في الشذوذ إلى صعوبة الانتقال من ضم إلى كسر أو العكس إلا لضرورة معنى .

⁶ ينظر الكامل ٥٧٠/٢ .

⁷ ينظر الكتاب ٢٢٧/٢ .

نادرة البنية ، و أنها قليلة في بابها ، و أنها لغات مختلفة في كلمة واحدة<sup>١</sup> ، و قد جاءت فيها اللغة القياسية ، و أن القياس في المضارع الثلاثي و في غيره مخالفة عن المضارع لعين الماضي ، كما أسلفنا .

و سنقتصر على ما جاء من أبنية الأفعال و على ما ذكر من تفصيلاتها في كتب المجالس و الأمالي ، مع توثيق ما جاء فيها من كتب الصرف الأخرى .  
١ - باب (فعل يفعل) :

رأى ابن جني أن قياس ما ماضيه (فعل) أن يأتي مضارعه على (يفعل) ، لأنه لم يأت في (فعل) و لا (فعل) في مضارع كل واحد منهما إلا بناء واحد ، و اختار (يفعل) في مضارع (فعل) لأن الكسرة تناسب الفتحة<sup>٢</sup> . و رأى أن (يفعل) في المتعدي أقيس من (يفعل) لأن (يفعل) جاء في باب (فعل يفعل) و هو لازم<sup>٣</sup> .

و ذكر ابن الحاجب أن بعض علماء العربية قالوا : إن سُمِعَ للفعل مضارع أتبع و إلا فانت مخير ، إن شئت قلت (يفعل) أو (يفعل) و روى عن آخرين أنهم قالوا : إن كثر استعمال المضارع أتبع ، و إلا كنت فيه بالخيار<sup>٤</sup> ، و يبدو أنه كان يأنس إلى ذلك القول لأنه أورده مدافعاً به عن قول من قال في مضارع (صمت) : 'صميت' فقد ذكر أنه يجيء على هذا البناء ، و أورد بعد ذلك أقوال علماء العربية السابقين .

و ما أحوج الدرس الصرفي إلى الأخذ بهذا التيسير و بالقياس في مضارع الأفعال الثلاثة .

و قد ذكر المبرد قياسية (يفعل) في مضارع (فعل) لازماً ، نحو فرأ يفراً ، و ذكر أنه جاء في المتعدي لغة في (يفعل) ، فقيل في : (علّه) : (يعلّه) و (يعلّه) ، و في (هره) "يهره" ، و لم يجيء في (حبه) إلا (يحبه)<sup>٥</sup> .

و ذكر المبرد قياسية في مضارع المثال الواوي من (فعل) ، و قال : "و كل ما كان من (فعل) مما فازه واو و مضارعه (يفعل) فالواو منه ساقطة لوقوعها بين ياء و كسرة<sup>٦</sup> و ذكر في موضع آخر أن بقية حروف المضارعة تحمل على الياء ، فتحذف لها واو المثال ورد قول من

<sup>١</sup> وضح ابن جني مسألة تداخل اللغات في الأعمال الشاذة ، في الخصائص ١/٣٧٦ .

<sup>٢</sup> ينظر المنصف ١/١٨٦ ١٨٧ .

<sup>٣</sup> ينظر الخصائص ١/٣٧٩ .

<sup>٤</sup> ينظر الأمالي النحوية ٢/٧٣ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ١/٢٩٣ .

<sup>٦</sup> الكامل ٢/٦٨٢ .



قال إن الواو تسقط بسبب التعدي . و قال : إن اللزوم أو التعدي لا يحدث في أنفوس الأفعال شيئاً<sup>١</sup> و قد نسب القول الآخر إلى الفراء<sup>٢</sup> . إلا أن ثعلباً كان يرى في سبب حذف الواو ما راه المبرد ، و قبله سيبويه في ذلك<sup>٣</sup> . و قال في سبب ثبوت الواو في (يوجد) : ثبتت الواو لأن بعدها فتحة ، فلم يجتمع ما يستقل<sup>٤</sup> . و تكلم ابن الحاجب على استئصال الواو بعد الياء و عدم استئصال الياء بعدها ، و دليله أنهم لم يحذفوا ياء المثال اليائي إذا جاء على (يفعل) ، فقال : إن الواو أنقل من الياء و إن وقوعها في المثال أكثر من الياء ، و إن حذف الياء في المثال اليائي يؤدي إلى التباس المضارع بالماضي ، و هو ما لا يؤدي إليه حذف الواو<sup>٥</sup> و كان يكفيه الاقتصار على العلة الأخيرة . على أنه ورد عن بعض العرب أنهم حذفوا الياء في هذا فقالوا في مضارع (ينس) : "ينس"<sup>٦</sup> .

و ذكر ابن الشجري مجيئه من الأجوف اليائي نحو : (باع يبيع) ، و يدلنا على أنه عدّه من باب (فعل يفعل) قوله : إن كسرة العين فيه نُقلت من العين إلى الفاء فتحرّكت الفاء<sup>٧</sup> . و مثل المبرد له من الليف المفروق نحو (ودي يدي)<sup>٨</sup> ، و مثل له ابن الشجري من الناقص بـ (قضى يقضى) و (رمى يرمي)<sup>٩</sup> و ذلك كله قياسي<sup>١٠</sup> .

و ذكر المبرد أن أفعال هذا الباب تجيء لازمة و متعدية ، ممثلاً لـ (جلس يجلس) و للمتعدي بـ (ضرب يضرب)<sup>١١</sup> .

٢- باب (فعل يفعل) :

تجيء أفعال هذا الباب لازمة و متعدية ، و قد مثل المبرد للزم من هذا الباب بـ (قعد يقعد) و للمتعدي بـ (قتل يقتل)<sup>١٢</sup> .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٧٨/١ .

<sup>٢</sup> ينظر المنصف ١٨٨/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكتاب ٢٣٢/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣٦٠/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الأمالي التحوية ٥١/٤ .

<sup>٦</sup> ينظر الكتاب ٦٨٢/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢١٢/١ .

<sup>٨</sup> ينظر الكامل ٦٨٢/٢ .

<sup>٩</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٢/١ .

<sup>١٠</sup> ينظر شرح الشافية ١١٥/١ .

<sup>١١</sup> ينظر الكامل ٥٧١/٢ .

<sup>١٢</sup> ينظر الكامل ٥٧١/٢ .

و يقاس هذا الباب في المدغم إذا كان متعدياً ، و قد صرح المبرّد بذلك ممثلاً له  
بـ (رُدُّ يَرُدُّ) و نحوها ، و استثنى من المتعدي المدغم حرفاً واحداً ليس في مضارعة (يفعل)  
هو : (حَبَّه يَحْبِيهِ)<sup>١</sup>.

و قد مثَّل له ابن الشجري من الأجوف الواوي بـ (قال يقول) ، و من الناقص  
بـ (دعا يدعو)<sup>٢</sup> و هو قياسي في هذين<sup>٣</sup>.

و قد قال ابن الشجري في قولهم : "طاولني فطنته" : "أي غلبته في الطول" و باب  
المغالبة يجيء مضارعه قياساً على (يفعل) إلا إن كان من الأجوف أو الناقص اليائين<sup>٤</sup> و قد  
ذكر ابن الحاجب أن (فعل) يجيء مطاوعاً (أفعل) نحو : أخرجته فخرج<sup>٥</sup>.  
٣- باب (فعل يفعل) :

ذكر المبرّد أن هذا الباب مختصٌ بما عينه أو لامه من حروف الحلق ، ذاكراً حروف  
الحلق و هي : الهمزة ، و الهاء ، و العين ، و الحاء ، و الغين ، و الخاء ، ممثلاً له بـ (قرأ  
يقرأ) و (سأل يسأل) و (جبه يجبه) و (ذهب يذهب) ، و (صنع يصنع) و (طعن يطعن) ،  
(ضبح يضبح) و (فرغ يفرغ) و (سلخ يسلخ) . و ذكر أنه يجوز أن يجيء ما فيه حروف  
الحلق على أصله ممثلاً لذلك بـ (زار يزور) و (فرغ يفرغ) و (صنع يصنع)<sup>٦</sup>. فهذا يرينا أنه  
كان يرى أن الأصل فيما ماضية (فعل) أن يجيء على (يفعل) أو (يفعل) ، و أن الفتح في هذا  
الباب جاء لعروض هذا العارض .

و ذكر سيبويه العلة التي من أجلها فتحت مستقبلات هذه الأفعال ، و هي أن حروف  
الحلق سفلت في الحلق فكهروا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا  
حركاتها من الحرف الذي في حيزها و هو الألف<sup>٧</sup>.

و قد عقد سيبويه في تعليقه السابق مشابهة بين حركتي الضم و الكسر و بين حرفي  
الواو و الياء عندما يكونان في مكان الحروف الصحيحة و يخرجان من الفم ، فقد وصف

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٢٩٣/١ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٢/١-١٥٣ .

<sup>٣</sup> ينظر شرح الشافية ١١٥/١ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٠٢/١ .

<sup>٥</sup> ينظر شرح الشافية ٧١/١ .

<sup>٦</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٢٨/٣ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٥٧١/٢ .

<sup>٨</sup> ينظر الكتاب ٢٥٢/٢ .

حركتي الضمّ و الكسر بحركة ما ارتفع من الحروف ، و ارتفاع المخرج يعني أنه يشير إلى ما مخرجه من الفم . و كلامه ليس له سند من الدرس الصوتي لأن لا مشابهة بين الواو و الضم و بين الياء و الكسر إلا إذا كان الواو و الياء صوتي مدّ ، و هما في قوله هذا ليسا كذلك .

و عقد مشابهة بين حروف الحلق و بين الألف بإشارته إلى أن الفتح ، حركة ما في حيز هذه الحروف ، أي الألف ، و الألف ليس من حيز حروف الحلق لأنه صوت مدّ لا يخرج من الحلق و لا يتكون بطريقة الحروف الصحاح<sup>١</sup>.

و العلة الصحيحة لذلك هي أن حروف الحلق قد سفلت في الحلق و ثقلت في النطق ، فلجئوا إلى تخفيف هذا الثقل بتحريكها بأخف الحركات و هي الفتح .

و ذكر المبردّ فعلمين جاء على (فعل يفعل) من غير أن ينطبق عليهما شرط صوغه هما (أبى يأبى) و (قلى يقلى) ، و قال : إن يقلى ليس يثبت . (مشيراً بذلك إلى أنه قد جاءت فيه اللغة القياسية و هي (قلى يقلى) ) و علل مجيء (أبى يأبى) بأنه فُتحت عينه في المضارع لأن لامه ألف زاعماً أن الألف من حروف الحلق قائلاً إنه لم يذكرها ، لأنها لا تكون أصلاً ، بل هي إما زائدة أو منقلبة عن أصل<sup>٢</sup> . و ليس الألف من حروف الحلق بل هو صوت مدّ ، و أصوات المدّ انطلاقيه . و عبّر عن طبيعتها الخليل بن أحمد عندما قال : إنها هاوية في الهواء ، و إن مخرجها لا يكون من مخارج الحروف الصحاح ، فلم يكن لها مخرج تتسبب إليه إلا الجوف<sup>٣</sup>.

و أورد المبردّ قولاً لسبويه في تعليل مجيء (أبى يأبى) ، هو أنه إنما فُتح لأن الهمزة - و هي من حروف الحلق - في موضع فائه - و رفض هذا القول<sup>٤</sup> ، و هو على حقّ في رفضه ، لأن الأفعال التي فاءاتها من أحرف الحلق لا تفتح العين في مضارعاتها . لكنّ سبويه لم يذكر هذا القول وحده ، بل ذكر أيضاً أنه من الممكن أن يكون فيه مثال (حسيب يحسيب) فتحوه كما كسروه، أو أن يكون قد شُبّه بـ (قرأ يقرأ)<sup>٥</sup> . و هذا القول قريب مما رآه المبردّ ، لأن الهمزة تليّن فتقترب من الألف فيجوز تشبيه الألف بها .

<sup>١</sup> ينظر المنهج الصوتي ١٧٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٥٧٢/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر كتاب العين ٥٧ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٥٧٢/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٢٥٤/٢ .

و يبدو أن مجيء مضارع أبي على يابى قد حيز علماء العربية ، فقد أورد ابن الشجري كثيراً من الأقوال في تعليقه و هي :

١- أنهم حملوه على (منع) كما حملوا (يذر) على (يدع) لاتفاقهما في المعنى ، و إن لم يكن في (يذر) حرف حلقى .

٢- أنهم أجروا الألف مجرى الهمزة لأنها من مخرجها<sup>١</sup> و هذا ما ذكره المبرد فسي تعليل (يابى) ، و هو عينه . ما جاء في الكتاب من تشبيه (يابى) بـ (يقرأ) : وردّه ابن الشجري بقوله : إن ألفات الأفعال ليست بأصول ، و إنما هي منقلبة عن ياء أو واو ، و ألف (يابى) إنما وجدت بعد وجود الفتحة السابقة لها ، فلولا الفتحة لم تصر الياء ألفاً ، و الفتحة في (يمنع) و نحوها إنما حدثت بعد وجود حرف الحلق . فهذا خير رد على قول المبرد في مجيء (يابى) مفتوحة العين .

٣- أنهم توهموا أن ماضي (يابى) مكسور العين ، ففتحوه في المضارع ، و قال : إن أبا القاسم الثمانيني عول على ذلك .

و اختار ابن الشجري من الأقوال السابقة القول الأول<sup>١</sup> ، ثم تحدث ابن الشجري عن أفعال أخرى جاء فيها الفتح في عيناتها ، هي : (سلا يسلا) ، و (قلَى يقلَى) و (عسا الليل يغسا) و (جبا يجبا) : من قولهم : "جبا الخراج يجباه" و بين أنها تنشأ من تركب اللغات (تداخل اللغات) ، و هو ما ذكره ابن جنى من قبله فيها ، و هو أن يكون قوم قالوا - مثلاً - في (سلا) (يسلوا) ، و قال آخرون فيها : (سلي يسلى) ، فركبت طائفة ثالثة من اللغتين لغة ثالثة ، فأخذوا الماضى من لغة من قال : "سلا" و المضارع من لغة من قال : "يسلى" .

و كان ابن جنى يرى في (يابى) وجهاً لم يذكره من سبقوه ، و هو أنه قد جاء في مضارع (أبى) (يابى) على القياس ؛ و يجوز أن يكون قيل فيه (أبى يابى) فتركت من ذلك لغة ثالثة<sup>٢</sup> .

و أفعال هذا الباب لازمة و متعتية .

<sup>١</sup> و ليست من مخرجها كما أسلفنا ، ينظر المنهج الصوتي ١٧٢ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٠٩/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٠٩/١ .

<sup>٤</sup> ينظر الخصائص ٣٨٢/١ .

## ٤- باب (فعل يفعل) :

قاس المبرد هذا الباب في كل ما جاء في ماضيه (فعل) من الصحيح قال : "و كل ما كان من (فعل) الصحيح فإنه (يفعل) و يكون متعدياً و غير متعدّ ، تقول : "حذرتُ زيداً" و "علمت عبداً" و يكون فيه مثل (سميت) و (بخلت) غير متعدّ ، و كله على (يفعل) نحو : (يسمن) و (يبخل) و (يعلم) و (يطرب) ، فأما قولهم في الأربعة من الأفعال : "يحسب" و "يبئس" و "ينعم" و "يبئس" فهي معترضة على (يفعل) تقول في جميعها : "يحسب" و "ينعم" و "يبئس" و "يبئس" ، فأفعال هذا الباب كما ذكر المبرد تجيء متعدية و تجيء لازمة ، و يجيء من هذا الباب المدغم نحو (عضّ يعض) ، و قد أشار ابن الحاجب إلى أن العين فيها سكنت للإدغام و أصلها (يعضض) و أن الفاء حركت بحركة العين الأصلية تنبيهاً عليها ، و يجيء من هذا الباب المثال الواوي نحو : (وهم يوهم) ، و (وجل يوحل) ، و (وجل يوجل) ، و الأجوف الواوي واليائي و يلزم قلبهما ألفاً نحو : (خاف يخاف) فأصلها (خوف يخوف) ، و قد صحّت العين في (عور) و (صيد) و (غيد) فحمل ذلك سببويه على الاعتلال لها ، فقال : إنها صحّت ؛ لأنها في معنى ما صحّت العين فيه نحو : (اعور) و (اصيد) ... ، و قال المبرد : إن السواو و الياء صحّت فيها ؛ لأنها منقولة عن (اعور) و (اصيد) ... ، و هو بذلك يستمد هذا القول من سببويه ، فهو يحمل (فعل) على (أفعل) الذي يستعمل أكثر من مجردة فيما دلّ على حليته أو عيب . و قد ذهب بعض النحاة - بحسب قول ابن يعيش - إلى كون (فعل) فيها مخفّف مسن (أفعال) و هو أيضاً مستمد من (كتاب سببويه) .

و قد جاء منه الناقص اليائي نحو : (رضي يرضي) .

و المعاني التي تخرج إليها كثيرة منها ما عدّه عدد من النحاة قياسياً من هذا الباب ، فـها هو ثعلب يقول : "و كل ما في البدن من الأسقام فهو لا يتعدى ، و ماضيه و دائمه واحد ،

<sup>١</sup> الكامل ٥٧٠/٢-٥٧١ .

<sup>٢</sup> ينظر الأمالي النحوية ٩٩/١ .

<sup>٣</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣٦٠/٢ ، و الكامل ٧٨/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر المنصف ٢٣٤/١ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٣٦١/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ٩٠٢/٣ .

<sup>٧</sup> ينظر شرح الملوكي ٨٥ .

• الدائم : اسم الفاعل .

**Loading...**

**Loading...**

**Loading...**

الشجري ما جاء من (فعل يفعل) من معتل الفاء شاذاً ذاكراً منه (ورث يرث) و (وثق يثق) و (ولي يلي) و (ورم يرم) و (ورع يرع) و (ومق يمق) و (وفيق يفق) و (وري الزند يري) : إذا أظهر نارا<sup>١</sup>. فعند هذه الأفعال شاذة عن القياس و قال : "ولم تأت اللغتان معاً القياسية و الشذوية في شيء من المعتل الفاء إلا في (وري الزند) و (ورى)"<sup>٢</sup>.

وذكر ابن القطاع اثني عشر فعلاً من المثال الواوي جاءت على (فعل يفعل) ؛ في لغة ؛ و على (فعل يفعل) في لغة أخرى<sup>٣</sup>. فهذا يرينا أن (فعل يفعل) هو أصل هذا الباب و على ذلك نجعل الأفعال التي لم يرد فيها سوى كسر العين في الماضي و المضارع قسماً برأسه يحفظ حفظاً و لا يقاس عليه و إنما قادت إليه رغبة العرب في التخفيف بحذف الواو من مثال (يفعل) فنقل إلى مثال (يفعل) ليلزمها الحذف<sup>٤</sup>.

٦- باب (فعل يفعل) :

يكاد هذا البناء يكون بناءً متفرداً من أبنية الأفعال الثلاثية المجردة ، فلا يقال في مضارعة إلا بالضم ، و لا يكاد يجيء منه المدغم كما يقول سيبويه<sup>٥</sup> ، و لا تفتح عينه لحرف الحلق و هو بناء موضوع للزوم و الثبات أفعاله لازمة لا تتعدى أبداً .

و ذكر المبرد أن باب (فعل) يكون مضارعه على (يفعل) و تأويله الانتقال ، و وضح ما يعنيه بالانتقال قائلاً : "و تأويل قولي (الانتقال) إنما هو انتقال من حال إلى حال" تقول : ما كان كريماً و لقد كرم ، و ما كان شريفاً و لقد شرف .."<sup>٦</sup> .

و الانتقال مصطلح تفرّد به المبرد . و المصطلح الذي استعمله سيبويه للدلالة على ما جاء من هذا الباب هو : "باب في الخصال التي تكون في الأشياء" و أورد من هذه الخصال الحُسن و القبح و الصغر و الكبر و الشدة و الجراءة و الضعف و الضئعة السرعة و البطء ، و الرفعة و الضعة و العقل و الجهل<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٦/٢ .

<sup>٢</sup> نفسه ١٥٦/٢ .

<sup>٣</sup> الأفعال ١٣/١-١٤ .

<sup>٤</sup> ينظر الكتاب ٢٣٣/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٢٦/٢ .

<sup>٦</sup> الكامل ٥٧٠/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر الكتاب ٢٢٣/٢-٢٢٦ .



و كلام المبرّد عن الانتقال سليم و وصفه بأنه انتقال من حال إلى حال يبيّن أنه إنما يكون في الصفات ، و من أمثلته يتضح أنه يكون في الصفات الخلقية و من ذلك نستنتج أنه لا خلاف بين ما عناه سيبويه و من عناه المبرّد .

و يضيف الرضي شرطاً لمجيئه للدلالة على الغرائز و الطباع و هو أن يكون لها لبث و مكث نحو : حُلم و برُع و كرم و فحس<sup>١</sup> . و هي زيادة حسنة فهي تخرج ما كان من الصفات العارضة من هذا الباب .

و قد ذهب الشيخ أحمد الحلاري إلى جواز تحويل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه<sup>٢</sup> . و لا بأس بذلك ، فقد جاء عن العرب أنهم قالوا : "سقم" كما قالوا "سقم".

و ذكر ثعلب من ذلك أنهم يقولون : "ورع يرع" ، و أنهم يقولون : "ما كان ورعاً و لقد ورع"<sup>٣</sup> . فالأول لغير الدلالة على الغريزة أو الطبع ، و الثاني (ورع) دال على أن الورع قد أصبح غريزة في صاحبه . و ذكر من ذلك أيضاً (رغد) و (رغد) و غيرها ..

و لا تحذف الواو في مضارعه إذا كان مثلاً واوياً نحو (وضو يوضو) ، و علل ابن الشجري ذلك لعدم استتقال الخروج من ضم إلى ضم ، على العكس من الانتقال من كسر إلى ضم و من ضم إلى كسر<sup>٤</sup> ، و هو أن هذا بناء ليس في مضارعه غير (يفعل) بالضم لذا لم تحذف فاؤه لئلا يختلف الباب<sup>٥</sup> . و زاد ابن يعيش في تفسير المسألة أن هذا البناء موضوع للزوم و الثبات فلم يُغيّر لذلك<sup>٦</sup> . و العلتان الأخيرتان منبعضهما واحد و هما علتان سلیمتان . و قد جاء من هذا الباب الناقص اليائي نحو : (قضو) و (رمو) فقلبت الياء فيهما واواً كي لا يغيّر بناء الباب . و قد جاء من الأجوف اليائي فعل واحد من هذا الباب و لم يحدث له إعلال و هو : (هيو) . و هذا يثبت أن بنية هذا الباب ثابتة لا تقبل التغيير .

<sup>١</sup> ينظر شرح الشافية ٧٤/١ .

<sup>٢</sup> ينظر شذا العرف ٣١ .

<sup>٣</sup> ينظر مجالس ثعلب ١٠٠/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٤٣٣/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٧/٢-١٥٨ . و هذه حقيقة صوتية مفادها أنه يصعب الانتقال من الحركة الأمامية الضيقة (الضم) إلى الحركة الخلفية الضيقة (الكسر) أو العكس لما بينهما من التباعد و التقاقر . ينظر المنهج الصوتي ٧٢ .

<sup>٦</sup> ينظر المنصف ٢٠٩/١ .

<sup>٧</sup> ينظر شرح الملوكي ٥١ .

### أبواب الثلاثي المزيد فيه لمعنى

أشير في كتب الأمالي إلى عدد من المعاني التي تخرج إليها الأفعال الثلاثية المزيد فيها لغير الإلحاق ، و تيسيراً لتناولها سنبوبها بحسب ما زاد فيها من الحروف إلى : مزيد بحرف ، و مزيد بحرفين ، و مزيد بثلاثة أحرف .

#### الثلاثي المزيد بحرف :

و يأتي على أحد الأبنية الآتية : (أفعل) و (فعل) و (فَاعِل) .

#### ١- أفعل :

لهذا البناء معنى عام هو التعدية أو النقل فيوساطته يُعدى الفعل اللازم ، وينقل أثر المتعدى لمفعول واحد إلى مفعول ثانٍ ، و يُعدى المتعدى لمفعولين إلى مفعول ثالث ، و ما ذلك إلا لزيادة الهمزة فيه .

و عبر سيبويه عن مجيئه للتعدية بقوله : "أكثر ما يكون على (فعل) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبني الفعل منه على (أفعلت)"<sup>١</sup> ... و يذهب المبرد إلى ما ذهب إليه سيبويه إذ يقول : "و الوجه في فعل أفعلته ، نحو : دخل و أدخلته ، و مات أماته الله ؛ فهذا الباب المطرد"<sup>٢</sup> .

ويتضح من كلام المبرد أنه يعدّه قياسياً في تعدية الأفعال اللازمة ، أما الرضي فيرى عدم قياسيته ، يقول : "و ليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ، فليس لك أن تقول مثلاً في (ظرف) (أظرف) ..."<sup>٣</sup> و كلام الرضي مردود بما ذكره سيبويه ، قال : "قالوا : ظرف و ظرفته ، و نبل و نبلته ، و لا يستكر أفعلت فيهما ، و لكن هذا كثر و استغني به"<sup>٤</sup> ، و كثيراً ما تطرد القاعدة و لا تستعمل في حالات قليلة للاستغناء عنها غيرها ، و قد ذكر سيبويه أفعالاً استعملت لازمة و متعدية و رأى عدم إضافة الهمزة لتعديتها نحو : (غاض) و (نزع)<sup>٥</sup> ، و قال المبرد عنها الشيء نفسه<sup>٦</sup> .

و قد تزداد الهمزة لمعانٍ أخرى منها : التعريض نحو : أفتلته ، و الاستحقاق نحو : أحصد الزرع ، و الدعاء نحو : (أسقيته) ، و الدخول في الوقت أو المكان ، نحو : (أصبح) و (أنجد) ، و السلب : كاشكيتة : إذا أزلت عنه ما يشكوه ، و جعل الفاعل ذا شيء نحو :

<sup>١</sup> الكتاب ٢/٢٣٣ .

<sup>٢</sup> الكامل ١/٢٢٨ .

<sup>٣</sup> شرح الشافية ١/٨٤ .

<sup>٤</sup> الكتاب ٢/٢٣٣-٢٣٤ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٢/٢٣٤-٢٣٥ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ١/٣٢٧-٣٢٨ .

(أَعَدَّ البعير) ، و جعله صاحب الشيء المصاب بالفعل كـ (أَجْرَب) : إذا أصيبت إبله بالجرب ، و جاء مطاوعاً لـ (فَعَلَ) نحو : (فَطَّرْتَهُ فافطّر)¹ ، و ذكر ابن الشجري من معانيه المصادفة نحو : (أحمدته) و (أجبتته) أي وجدته محموداً و جباناً² ، و تجيء لغير معنى من المعاني السابقة أي : بمعنى (فَعَلَ) و ربّما كان هذا ما قصد إليه المبرّد بقوله إن الهمزة قد تزداد في (أفعلت)³ ، و قال الخليل : "يجيء (فعلت) و (أفعلت) و المعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا"⁴ .

و ذكر من ذلك في كتب المجالس و الأمالي قدر وافر منه : ما ذكر ثعلب من (كَنَب) و (أَكَنَب) : أي غلظت يدها على العمل⁵ ، و منه ما ذكر ابن الشجري في (جَرَم) و (أَجْرَم) من أنهما لغتان⁶ ، و قد أشار ابن الشجري إلى أن إعلال العين في هذا المثال قياسي نحو : قلب الواو ألفاً في (أقام) ، و أنه جاءت منه أفعال صحيحة العين هي : (أُعْيَلت) المرأة إذا سقت ولدها الغيل ، و (أُعْيِمت) السماء و (أُعُول) من العويل ، و قال : إنّما جعلوا التصحيح في هذه الأفعال منبهة على الأصل⁷ .

## ٢- فَعَل :

بتضعيف عين (فَعَلَ) تخرج هذه الصيغة إلى معان مختلفة لعل أهمها التكثرير، و قد أشار إلى هذا المعنى ابن الشجري قائلاً : "إن أمثلة التفعيل موضوعة للتكثرير و المبالغة"⁸ ، و التفعيل هو مصدر (فَعَلَ) ، و قد سبقه سيبويه إذ قال : إن هذا البناء خاص للتكثرير⁹ .

و يجيء هذا البناء لمعانٍ أخرى هي : التعدية نحو : (فَرِح و فرّحته) ، و السلب نحو : (قَدَّيت) عينه أي نظفتها ، و الدعاء نحو : (سَقَّيت فلاناً) ، و النسبة نحو : (كذّبتَه)¹⁰ ، و يجيء بمعنى صار ذا أصله كـ (ورق) ، و يجيء بمعنى السير في الزمان أو المكان المشتق هو منه

¹ ينظر الكتاب ٢٢٤/٢-٢٣٧ ، و شرح الشافية للرضي ١/٨٨-٩٢ .

² ينظر أمالي ابن الشجري ١/٢٢٦ .

³ ينظر الكامل ١/٢١٧ .

⁴ الكتاب ٢/٢٣٦ .

⁵ ينظر مجالس ثعلب ٢/٤٥٧ ، و الأفعال لابن القطّاع ٣/٧٦ من نص (الأفعال) لابن القوطية .

⁶ ينظر أمالي ابن الشجري ١/٢٧٣ .

⁷ ينظر المصدر نفسه ٢/٣٩٢ .

⁸ نفسه ١/١١٩ .

⁹ ينظر الكتاب ٢/٢٣٧ .

¹⁰ ينظر مجالس ثعلب ١/٢٧١ .

نحو : (هَجُر) و (كُوْف) ، و قد يجيء لمعنى غير هذه المعاني نحو : (كَلِم) <sup>١</sup> إلا أنه يقدر فيه معنى التكاثر لأن الكلام هو ترديد ألفاظ ، ويجيء (فَعَل) و (فَعَلت) بمعنى ، وقد ذكر منه ثعلب : (عَجَز) و (عَجَزت) ، و (كَعَبت) و (كَعَبت) ، و (نَهَدت) و (نَهَدت) <sup>٢</sup> .

و يجيء بمعنى الاتخاذ و ذكر منه الزجاجي (عَبَد) في قوله تعالى : "عَبَدتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ" أي اتخذتهم عبيداً <sup>٣</sup> .  
٣- فاعل :

أشار المبرد إلى معنى من معاني هذه الصيغة بقوله : "فباب فاعلت إنما هو ثلاثين فصاعداً ، نحو : (قاتلت) و (ضاربت) ، و قد تكون الألف زائدة في (فاعلت) فتبنى للواحد ، كما زيدت الهمزة أولاً في (أفعلت) فتكون للواحد ، نحو : (عاقبت اللص) و (عافاه الله) و (طارفتُ نعلي) <sup>٤</sup> .

و كلام المبرد مستقى من كلام سيبويه في (الكتاب) في معناه و أحياناً في لفظه ، يقول سيبويه : "و قد تجيء (فاعلت) و لا تريد بها عمل اثنين و لكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوا على (أفعلت) ، و ذلك قولهم : (ناولته) و (عاقبته) <sup>٥</sup> ، و يمكن أن يقدر في (ناولت) معنى المشاركة و لو مجازاً من حيث إن المناولة لا تكون إلا فعل اثنين أحدهما يُناول و الآخر يتناول .

و من سيبويه نفيد أن من معاني (فاعل) المشاركة ، و هو قياسي في الدلالة عليها و قد توسع المتأخرون في استنباط معاني أخرى لما عدّه سيبويه و المبرد خارجاً عن معنى المشاركة ، هي جعل الشيء ذا أصله نحو : (عافاك الله) أي جعلك ذا عافية ، و الموالة نحو : (واليت الصوم) ، و التكاثر نحو : (ضاعفت) ، و يجيء بمعنى (فعل) مع المبالغة في المعنى كـ (سافرت) بمعنى سفرت أي خرجت إلى السفر <sup>٦</sup> . و غيرها من المعاني التي يصعب ضبطها كلها ، و لا يقاس عليها .

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٢٣٥/٢ ، و شرح الملوكي ٧٢-٧٣ ، و شرح الشافعية للرضي ٩٤/١-٩٦ .

<sup>٢</sup> ينظر مجالس ثعلب ٥٤٠/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر أخبار أبي القاسم ١١٤ .

<sup>٤</sup> الكامل ٢١٧/١ .

<sup>٥</sup> الكتاب ٢٣٩/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر شرح الشافعية للرضي ٩٩/١ ، و أبينية النصرف ٣٩٥ .

الثلاثي المزيد بحرفين :

و يأتي على أحد الأبنية الآتية : (انفعل) ، و (افتعل) ، و (تفاعل) ، و (تفعل) ، و (افعل) .

انفعل :

هذه الصيغة موضوعة لمطاوعة (فعل) و (فعل) المتعديين إذا دلّ على معالجة حسنة ، و ربما استُغني عن (انفعل) بـ (فعل) و (افتعل) ، قال سيبويه في الاستغناء عنه بـ (فعل) : "و ذلك قولهم (طردته) فذهب ، و لا يقولون : (فانطرد أو فاطرد)"<sup>١</sup> . و يقال (اطرد) في غير هذا السياق يقال : (اطردت القاعدة) . و ذكر ابن الشجري أن (انشوى) مطاوع (شوى) و (انشوى) (انفعل) من (شوى) ، فـ (انفعل) بناء من أبنية المطاوعة كما أشار<sup>٢</sup> .

و رأى الرضوي أن (افتعل) تغني عن (انفعل) فيما فاؤه لام أو راء ، أو واو أو نون ، أو ميم ، لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيه ، و نون انفعل علامة المطاوعة فكبرهاوا طمسها<sup>٣</sup> . و الحق أنها غير مطموسة ، قال ابن جنّي بجواز الإدغام في (امحى) و (ارأى) و (ألحز) لأنه ليس في الكلام (أفعل) فيخشي الالتباس به<sup>٤</sup> ، و المستقصى لما جاء من (افتعل) و فاؤه من الحروف السابقة يجد أنه أكثر مما جاء على (انفعل) ، إلا أن (افتعل) تأتي للمطاوعة من غير ما كانت فاؤه تلك الحروف أيضاً ، و هذا يدل على أن الصيغتين قد اشتركتا في هذا الباب كما اشترك (أفعل) و (فعل) في التعدية .

و يجيء (انفعل) مما لم يسمع فيه (فعل) ، قال سيبويه : "و لا يقولون في ذا : طلقتَه فانطلق"<sup>٥</sup> ، و رأى ابن جنّي أن (انطلق) مطاوع (أطلق)<sup>٦</sup> ، فهو في ذلك يجعل (انفعل) مطاوعاً لـ (أفعل) ، وقد وافقه في ذلك ابن عصفور و أبو حيان الأندلسي<sup>٧</sup> . و لا تجيء أفعال هذا الباب إلا لازمة .

<sup>١</sup> الكتاب ٢٣٨/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧٤/١ .

<sup>٣</sup> ينظر شرح الشافية ١٠٨/١-١٠٩ .

<sup>٤</sup> ينظر المنصف ٧٣/١ ، و أصل هذا القول عن الخليل . ينظر (الكتاب) ٤١٥/٢ .

<sup>٥</sup> الكتاب ٢٤٢/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر المنصف ٧١/١ .

<sup>٧</sup> ينظر الممتع ١٩٢/١ ، و ارتشاف الضرب ٨٥/١ .

## افتعل :

تأتي هذه الصيغة لمطاوعة (فعل) ، وهي كثيرة فيما كانت فاؤه نوناً أو ميماً ، أو راءاً أو واواً ، وهي و (انفعل) تتعاقبان في هذا المعنى ، و أحياناً تستعملان معاً في مطاوعة الفعل نفسه ، قال سيبويه : إن (اشتوى) و (انشوى) بمعنى<sup>١</sup> .

و قد ذكر ابن الشجري أن (اشتوى) لغة رديئة في مطاوعة (شوى) ، و أن الصواب أن (اشتويت) بمعنى (شويت)<sup>٢</sup> ، و لم يشعر سيبويه إلى رداعتها في المطاوعة و ذكر فيها معنى خلاف الذي أشار إليه ابن الشجري هو الاتخاذ : تقول (اشتوى القوم) : أي اتخذوا شواءاً ، و أما شويت فكقولك : "أنضجت"<sup>٣</sup> .

و قد ذكر ابن الحاجب من معاني (افتعل) الدلالة على التصرف و الطلب ، و نسب هذا المعنى إلى سيبويه ، و مثل له بـ (ازدار) و (اكتسب)<sup>٤</sup> ، و ذكر في حديثه عن (ازدار) قاعدة قلب العين ألفاً لتحركها و انفتاح ما قبلها فأصلها (ازتير)<sup>٥</sup> ، و ذكر أيضاً قاعدة إبدال الدال من التاء فقال : إن التاء في هذا الفصل قلبت دالاً لوقوعها مع الزاي و لم يذكر علة لذلك ، و هو أن الزاي حرف مجهور و التاء مهموسة فحصل بينهما تنافر في الصفة ، فأبدلت التاء حرفاً من مخرجها ، و هو الدال ، الذي يشترك في صفة الجهر مع الزاي ، على سبيل المماثلة التقديمية<sup>٦</sup> . و من معانيه أيضاً المشاركة ، نحو : (اجتور) . و قد ذكر ابن الشجري هذا الفعل و قال : إن عينه صحت لأنه محمول على (تجاور)<sup>٧</sup> أي لأنه في معنى ما صحت العين فيه . و يجيء بمعنى (فعل) . ذكر منه ثعلب (نظر) و (انتظر)<sup>٨</sup> .

و يجيء مما ليس فيه (فعل) نحو : (افتقر) ، فيغني عن مجردة<sup>٩</sup> . و ذكر ابن الشجري قاعدة إبدال تاء الافتعال طاء إذا كانت فاء الفعل صاداً فقال في (اصطفيانا) : "أصله (اصتفونا) فأبدلت التاء طاء و الواو ياء ، أما الطاء فإن العرب تبدلها من

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٢/٢٣٨ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١/٢٧٤ .

<sup>٣</sup> الكتاب ٢/٢٤١ .

<sup>٤</sup> ينظر الأمالي النحوية ٣/١١٥ ، و الكتاب ٢/٢٤١ .

<sup>٥</sup> ينظر الأمالي النحوية ٣/١١٥ ، و المنصف ١/٣٣٣ .

<sup>٦</sup> ينظر شرح الملوكي ٣٢٢-٣٢٣ ، و المنهج الصوتي ٦٨ .

<sup>٧</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٣ ، و المنصف ١/٢٦٠ .

<sup>٨</sup> ينظر مجالس ثعلب ١/٣٠٧ .

<sup>٩</sup> ينظر الكتاب ٢/٢٣٩-٢٤١ .

تاء (افتعل) إذا كان فاؤه صاداً لأن بين الصاد و الطاء وفاقاً من جهتين : الإطباق و الاستعلاء ، و بين الطاء و التاء وفاقاً من جهة المخرج ، فلما حصل بين الصاد و الطاء ما ذكرناه من التوافق مع ما بينهما و بين التاء من التناظر أبدلوا الطاء من التاء لتقارب مخرجيهما<sup>١</sup> . و عنى بقوله : "تقارب مخرجيهما" ما ذكره سابقاً من أن بينهما وفاقاً من ناحية المخرج . و مخرجهما هو مما بين طرفي اللسان و أصول التناسل العليا<sup>٢</sup> ، إلا أن صفتيهما مختلفتان كما ذكر ابن الشجري .

و يسمى هذا القانون الذي ذكره ابن الشجري بقانون المماثلة التقدمية في الدراسات الصوتية الحديثة<sup>٣</sup> .

أما قلب الواو ياءاً فلحمل الماضي على المضارع لأن مضارع (اصطفى) (يصطفى) وفيه قلبت الواو ياء لتحركها و انكسار ما قبلها .

كما أورد المبرّد قاعدة قلب فاء الفعل تاء إذا كانت واواً وبنيت على (افتعل) نحو: (أتصل) ، معنلاً ذلك بالتعليل الذي سبقه إليه سيوييه ، و هو أنه لما كان يلزم الواو في هذا الموضع القلب على حركة ما قبلها و كانت الواو تقلب تاء في غير باب الافتعال كان الوجه القلب ليقع الإدغام<sup>٤</sup> .

و رفض الدكتور عبدالصبور شاهين هذا التعليل مستنداً إلى القوانين الصوتية التي لا تجيز الإبدال بين الحروف المتباعدة المخارج ، و علل لذلك تعليلاً آخر هو أن الواو وقعت بعد كسرة ، و هو تتابع تكرهه العربية لأنه تتابع بين الحركتين الأمامية الضيقة (الكسرة) و الخفيفة الضيقة (الضمة) ، فكان لا بدّ من التخلّص منه ، و لذلك تصرفت الناطق بهذه الطريقة التي توحي بأنه أسقط الواو ، و حافظ على إيقاع الكلمة بتضعيف التاء تعويضاً موقعياً<sup>٥</sup> ، و مما يثبت صحة ما ذهب إليه الدكتور عبدالصبور شاهين أن بعض اللهجات العربية القديمة تقلب الواو ياء في هذا الموضع فتقول : إيتعد و إيتزن<sup>٦</sup> . تخلّصاً من تتابع الكسر و الضمّ فتبدل منها ياء ، فتحافظ في الوقت نفسه على إيقاع الكلمة .

<sup>١</sup> أمالي ابن الشجري ٩٩/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الكتاب ٤٠٥/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر المنهج الصوتي ٦٨ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ١٥٠/١-١٥١ و قد سبقه سيوييه إلى هذا التعليل ، ينظر الكتاب ٣٥٦/٢-٣٥٧ .

<sup>٥</sup> ينظر المنهج الصوتي ٧١ .

<sup>٦</sup> ينظر في ذلك (الكامل) ١٥٠/١ .

## تفاعل :

رأى سيبويه أن التاء تزداد أولاً للمطاوعة<sup>١</sup> . وهذا الكلام صحيح فمن معاني تفاعل مطاوعة (فاعل) نحو : (راجعته فتراجع) .

و ذكر ابن الحاجب من معانيها المشاركة<sup>٢</sup> . نحو : (تقاتل) .

و أشار ثعلب إلى أن (تفاعل) تفيد التظاهر ، قال : "و إذا قال الرجل تفاعلتُ من أي شيء كان فهو يقول : دخلت في تلك الحال و ليس من أهلها"<sup>٣</sup> ، و مثل لذلك المعنى ابن الحلجب — (تخازر) و (تعامى) و (تجاهل) قائلاً: إن (تفاعل) يأتي ليريك الفاعل أنه في حال ليس فيها ، و أن هذه الحال ليست ثابتة له<sup>٤</sup> . و قد تجيء مستغنى بها عن (فعل) نحو : (تمارى) و (ترأى)<sup>٥</sup> ، و قد رأى الرضى أنه لا بد من المبالغة فيها إذا جاءت بمعنى (فعل)<sup>٦</sup> . و تكون أفعال هذا الباب لازمة و متعدية .

## تفعل :

يفيد مطاوعة (فعل) نحو : بدلته فتبدل ، و يجيء أيضاً بمعنى التكلف ، و قد ذكر المبرّد منه : تخلّق و تجمّل و تجبّر قائلاً : إن تأويلها الإظهار فمعنى تخلّق — عنده — أظهر للناس في خلقه خلاف نيته<sup>٧</sup> ، و ربّما بدا من قول المبرّد تشابه بين معنى الإظهار و التظاهر ، فيؤول على أن (تفعل) تفيد معنى (تفاعل) ، إلا أن سيبويه يفرّق بينهما بصورة أوضح حين يجعل معنى (تفعل) التكلف : "و إذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه و يكون من أهله فإنك تقول : (تفعل) ، و ذلك (تسجّع) ... و ليس هذا بمنزلة (تجاهل) لأن هذا يطلب أن يصير حليماً"<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٢٣٨/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الأمالي النحوية ٩٣/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر مجالس ثعلب ٤٥٣/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر الأمالي النحوية ١١١/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٢٣٨-٢٣٩/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر شرح الشافية ١٠٣/١ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ١٧/١ .

<sup>٨</sup> الكتاب ٢٤٠/٢ .



و قد أجمل الرضّي معاني هذا الباب في الطلب و المطاوعة إما حقيقة أو تقديرًا ، فعند التكلف و الاستثبات نحو : (تَيْقَن) و الطلب العادي نحو : (تَعَدُّ) من قبيل الطلب ، و عند الإخذ نحو : (توسّد) و السلب نحو : (تَأْتَم) من قبيل المطاوعة<sup>١</sup> .  
**أفعل :**

أشار المبرّد إلى هذه الصيغة حين عدّ (عور) و (صيد) منقولين من (اعور) و (اصيد)<sup>٢</sup> ، و ذكر الشريف المرتضى أن أفعل يجيء دالاً على العيب الظاهر نحو : (اعور) ، و على اللون نحو : (اسود)<sup>٣</sup> .

و فرّق الرضّي بين (أفعل) و (أفعال) فقال : إن الأغلب كون (أفعل) للون أو العيب الحسيّ اللازم ، و (أفعال) للون أو العيب الحسيّ العارض ، و قد يستعمل الأول في العارض و الثاني في اللازم<sup>٤</sup> ، و لكن الاستعمال جرى بهما لمعنى واحد ، و كلام سيوييه يفيد أن (أفعل) مخفّف من (أفعال) ، لذا لا أويّد ما ذهب إليه الرضّي .

و ربّما ارتجل (أفعل) لغير هذين المعنيين نحو : (اقطرّ النبات)<sup>٥</sup> .

أبنية الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف :

لم يرد في كتب المجالس و الأمالي منها إلا بناء واحد هو (استفعل) ، و قد أشير إلى (أفعل) بمثال واحد هو (اجلّوذ) السير إذا طال<sup>٦</sup> ، و إلى (أفعال) ممّا دلّ على لونها نحو : (احمار) ، أو عيب نحو : (أخوال)<sup>٧</sup> .  
**استفعل :**

ذكر ابن الحاجب من معاني هذه الصيغة الطلب<sup>٨</sup> نحو : (استخرج) ، و من معانيها أيضاً : التحول ، و قد ذكر ابن الشجري من ذلك : (استوق) الجمل و (استيست الشاة تستيس) إذا غلب عليها شبه التيس ، و قال : إن هذه الأفعال ممّا صحت العين فيها منبهة على الأصل ،

<sup>١</sup> ينظر شرح الشافية ١/١٠٤-١٠٧ ، و الكتاب ٢/٢٤٠ و شرح الملوكي ٧٩ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٣/٩٠٢ ، لأن العين صحت فيهما خلافاً للباب .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي المرتضى ١/٩٠ .

<sup>٤</sup> ينظر شرح الشافية ١/١١٢ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ١/١١٣ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٥ .

<sup>٧</sup> ينظر أمالي المرتضى ١/٩٠ .

<sup>٨</sup> ينظر الأمالي النحوية ٢/٩٣ .

و منها (استحوذ)<sup>١</sup>، و مثل ابن الشجري لمعتل العين بـ (استقام)<sup>٢</sup>، و للمدغم بـ (استعد)<sup>٣</sup>، و من معاني هذا الباب أيضاً الاعتقاد في الشيء أنه صفة أصله نحو : استكرم ، و المصادفة نحو : استعظمته ، أي : وجدته عظيماً<sup>٤</sup> ، و قال ابن يعيش : "و الغالب على هذا المثال أن يكون للطلب أو المصادفة ، و ما عدا ذلك يحفظ حفظاً و لا يقاس عليه"<sup>٥</sup> .

### بناء الرباعي المجرد

للأفعال الرباعية المجردة بناء واحد هو (فَعَّلَل يَفَعِّلِل) و هي نوعان : مضعّف و هو ما كان فاؤه و لامه الأولى من نوع واحد و عينه و لامه الثانية من نسوع آخر نحو : (زَلَزَلَ) و يكون مرتجلاً نحو : (سَلَسَلَ) و (زَلَزَلَ) ، أو منحوتاً نحو : (بَأبَأ) ، إذا كرّر قوله : "بأبي"<sup>٦</sup> ، و لم يمثل لهذا النوع في كتب المجالس و الأمالي .

و النوع الثاني : غير مضعّف و مثل له ابن الشجري بـ (سَرَهَف) و (دَخَرَج)<sup>٧</sup> ، و قيل في أصل الفعل الأخير : إنه منحوت من (دَحَرَ) و (دَرَج) يدل على ذلك أن معنى (دَخَرَج) ناشئ من معنى الدحر و الدَرَج .

و قد صيغ من هذا النوع أفعال من جُمِلَ قصداً إلى الاختصار نحو قولهم : (بَسَمَل) إذا قال : باسم الله ، أو (حَمَلَل) إذا قال : الحمد لله<sup>٨</sup> .

و لم يُشَر إلى الأفعال الرباعية المزيدة في كتب المجالس و الأمالي .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣/٣٩٢ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٣/٣٤ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/١٨٢ .

<sup>٤</sup> ينظر شرح الملوكي ٨٢-٨٤ ، و شرح الشافية ١/١١١ .

<sup>٥</sup> شرح الملوكي ٨٤ .

<sup>٦</sup> ينظر أبنية الصرف ٣٨٩ .

<sup>٧</sup> ينظر أسالي ابن الشجري ٣/٣٦ .

<sup>٨</sup> ينظر أبنية الصرف ٣٨٩ .

### الفعل المبني للمجهول

و يطلق عليه مصطلح ما لم يُسمَّ فاعله و بهذا الاسم ذُكر في كتب المجالس و الأمالي<sup>١</sup>.  
و ذكره ابن الشجري أيضاً باصطلاح (الفعل المبني للمفعول)<sup>٢</sup>.

و قال ابن الحاجب في معناه : إن حقيقة بناء ما لم يُسمَّ فاعله أن يُحذف المنسوب إليه  
الفعل<sup>٣</sup> ، و قد أشار إلى البناء الطارئ للمجهول بتغيير صيغة الفعل المبني للمعلوم ، و حذف  
الفاعل ، و من أمثله التي ذكرها ثعلب : "قَرِي" ، و (قَرِي) مصوغ من (قَرَأ) .

و ثم بناء أصّله الاستعمال و لم يرد فيه إلا بناء المبني للمجهول و مثّل له ابن  
الشجري بـ (زُهِي) قال : "و لا تقول : (زَهوت) ، فتجعل الفعل له (للفاعل) ، لأن الفعل إنما  
هو للشئ الذي يحمله على الزهو كالمال و الجمال و السلطان ، و إنما يفسّرون (زُهيت)  
بـ (تَكَبَّرت) مجازاً ، و تفسيره : حُمِلت على التكبُّر"<sup>٤</sup>.

فهذا يرينا أن ابن الشجري كان يزول ما جاء من بناء المبني للمجهول و لم يسرد فيه  
المبني للمعلوم ، على أصل البناء للمجهول ، و هو أن يُقدَّر له فاعل قام بالفعل ، لذا يرفض أن  
يحمل معناه على معنى المبني للمعلوم .

و قد أشار ابن الحاجب إلى قاعدة بناء الفعل الماضي للمجهول و هي ضمُّ أوله و كسر  
ما قبل آخره ، و قال موضحاً حال الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين : إنها إذ كانت مزيدة بهمزة  
الوصل نحو : (انطَلَق) ، ضمُّ الثالث مع الهمة خشية اللبس ، لأن الهمة تسقط في الدرج  
فيلتبس بفعل الأمر ، و قال : إنهم لم يضمُّوا ثاني هذا الفعل مع أوله لأنه ساكن في أصل بنيته<sup>٥</sup> ،  
و لو قال : خشية توالي أربعة أحرف متحركة لأنه كان يكون : (انطَلَق) ، لكان قولاً ، و قال  
فيما كان مزيداً بالتاء في أوله : إنهم ضمُّوا الثاني مع الأول خشية اللبس أيضاً فقالوا : "تُعَلِّم"<sup>٦</sup> ،  
لأنهم لو لم يفعلوا لالتبس بالمضارع أي لصار (تُعَلِّم)<sup>٧</sup>.

و يفعل بالفعل الرباعي المزيد بالتاء ما فعل بالثلاثي المزيد بالتاء في أوله .

<sup>١</sup> ينظر مجالس ثعلب ٢٠٨/١ ، و أمالي ابن الشجري ٤٥/١ ، و الأمالي النحوية ٤١/٤ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٨/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ٤١/٤ .

<sup>٤</sup> ينظر مجالس ثعلب ٢٠٧/١-٢٠٨ .

<sup>٥</sup> أمالي ابن الشجري ٤٥/١-٤٦ .

<sup>٦</sup> ينظر الأمالي النحوية ٥٢/٣ .

<sup>٧</sup> ينظر المصدر نفسه ٥٣/٣ .

و يُصاغ الفعل المضارع المبني للمجهول من الفعل المضارع بضمّ حرف المضارعة و فتح ما قبل آخره نحو : (يُكْتَب) .

### فعل الأمر

قدمنا في حديثنا عن صوغ أمثلة الأفعال للدلالة على الأزمنة المختلفة ، بياناً بكيفية صوغ أفعال الأمر ، ونذكر هنا المعاني التي تخرج إليها صيغة الأمر ، بعد أن نبين عن معناه .  
اهتم ابن السجري بفعل الأمر اهتماماً عالياً ، فخصّص لنا فصلاً من أماليه استوفى فيه معناه ، و الأغراض التي تذهب إليها صيغة الأمر ، فقال عن معناه : "حدّ الأمر : استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علو الرتبة ، و قد استحقّ هذا الاسم باجتماع هذه الثلاثة"<sup>١</sup> .

و مضى يوضح قصده باجتماع الثلاثة ، و هي : علو الرتبة ، و قال في هذا الشلن : إن أصحاب المعاني قالوا : الأمر لمن دونك ، و الطلب و المسألة لمن فوقك ، و مثلّ لذلك بقولنا للخليفة : أجرني ؛ و قال : إنهم سموا هذه الصيغة إذا وجهت إلى الله تعالى دعاء ، لأن الدعاء الذي هو النداء يصحبها ، ممثلاً لذلك بقولنا : اللهم اغفر لي<sup>٢</sup> .

و قال عن صيغة الأمر إنها تكون للمواجه بتقدير (افعل) أي بلفظ الأمر ، و استشهد للأمر الواجب بقوله تعالى : " قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ"<sup>٣</sup> .  
و نكر من معاني صيغة الأمر للمواجه - أيضاً - :

١- انذوب و الاستحباب : و نكر معنى الندب و هو "كل ما في فعله ثواب و ليس في تركه عقاب" ، كقوله تعالى : " اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا"<sup>٤</sup> .

٢- الإباحة : و نكر أنها تكون مما ليس في فعله ثواب ، و لا في تركه عقاب ، مستشهداً لذلك بقوله تعالى : " فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ"<sup>٥</sup> .

٣- الوعيد : مستشهداً له بقوله تعالى : " فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِ"<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> أمالي ابن السجري ٤١٠/١ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١٠/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١٠/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١٠-٤١١ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١١/١ .

<sup>٦</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١١/١ .

٤- التاديب و الإرشاد : مستشهداً له بقوله تعالى : " وَأَشْهَدُوا إِذًا بِأَعْمَارِهِمْ " و قال : إنه ليس فيه إلزام<sup>١</sup> .

٥- الخضوع : نحو قول المذنب لسَيِّده : افعَلْ بي ما شئت<sup>٢</sup> .

٦- التعجيز : و يسميه أيضاً التحدي ، و استشهد له بقوله تعالى : " فَأَتُوا بِسُرُورٍ مِّثْلِهِمْ "٣ .

٧- التنبيه على القدرة : و قال في إيضاح هذا المعنى : " و يكون لفظ الأمر أيضاً تنبيهاً على القدرة ، و المخاطب غير مأمور بأن يحدث فعلاً ، فيكون بفعل ذلك الفعل مطيعاً ، و بتركه له عاصياً ؛ كقوله تعالى : " فَلْيُكُونُوا أَحِجَابَةً أَوْ حَكِيدًا "٤ .

٨- توجيه الأمر لما لا فعل فيه لمن وجّه إليه أصلاً : و استشهد لذلك بقوله تعالى : " فَكَلَّمْنَا لِهَرَمٍ كُونُوا قِرَدًا خَالِسِينَ " ، و قال : إن معناه فكوتناهم قرده ، و قال : إنه ليس من الأمر الذي يمكن المأمور أن يفعله أو يتركه<sup>٥</sup> .

و يمكننا أن نعدّ النوعين الأخيرين من المعاني التي تخرج إليها صيغة الأمر من قبيل التوبيخ .

و وضّح ابن الشجري موقفه من تعداد هذه المعاني التي تخرج إليها صيغة الأمر و هو أنه أراد توضيح المراد بالأمر فيها ، لأن المتبادر إلى الذهن أن الأمر هو طلب الفعل ، و أن الطلب هو حقيقة الأمر الذي يوجب ترك العمل به الذم ، مستشهداً لقوله بقوله تعالى : " وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ امْكُفُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَبْصُرُوا " ، فذمهم على ترك الركوع<sup>٦</sup> .

و لا يخفى أن هذه المعاني لا تستفاد من صيغة الأمر وحدها بل من السياق الذي وردت فيه .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٤١٢/١ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١٢/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١٢/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١٣/١ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١٣-٤١٤/١ .

<sup>٦</sup> ينظر المصدر نفسه ٤١٤/١ .

## إسناد الأفعال المعتلة إلى الضمائر

يعتبر آخر الأفعال المعتلة الآخر بالحذف إذا أسندت إلى الضمائر الساكنة ، و قد أورد ابن الشجري قاعدة الحذف في هذه الأفعال ، و ترتب ما أورده منها في الجدول الآتي :

وزنه بعد الإسناد	إسناده إلى ياء المخاطبة	وزنه بعد الإسناد	إسناده إلى واو الجماعة	الفعل
تفعين	تخشين	تفعون	تخشون	تخشى
تفعين	تدعين	يفعون	يدعون	يدعو
تفعين <sup>١</sup>	تقضين	يفعون	يقضون	يقضي

و قال : إن علة حذف الواو و الياء من آخر الأفعال المعتلة بها ، هي التقاء الساكنين : الساكن الأول منها : هو حرف العلة إذ تستقل عليه حركة الإعراب (الضمة) ، فتسقط لذا يصير إلى السكون ، و الساكن الثاني هو ضمير الرفع الذي أسند إليه الفعل<sup>٢</sup> . و يظهر من كلامه أنها العلة التي من أجلها حذفت الألف في (يسعون) ، و قال في سبب الكسرة التي تلزم (تدعين) ، و أصلها (تدعون) : إنها بدل من الضمة جيء بها لتصح ياء الضمير ، و ذكر أن من العرب من يسم الضمة<sup>٣</sup> .

و يبدو من إشارته هذه أن الضمة التي جيء بها في آخر الفعل يقضون و أصلها (يقضيون) إنما جيء بها أيضاً لتصح واو الجماعة .

و إذا أسند الفعل معتلاً الآخر بالواو الزائد على ثلاثة أحرف إلى ضمير رفع متحرك قلبت لامه ياء ، و قد ذكر المبرد هذه القاعدة ممثلاً لها بـ (أغزيت) و (غازيت) ، و (استغزيت) و قال : إن سبب قلبها ياء هو حملها على المضارع إذ تنقلب في المضارع ياء لانكسار ما قبلها نحو : (يغزي) و ذكر أن (ينغازي) و (يترجي) محمولان على (رجي يرجي) و (غازي يغازي) أي يقال : "تغازيت" ، كما يقال : "غازيت" .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٢/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ١٥٢/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ١٥٢/٢ .

<sup>٤</sup> الكامل ٩١/١ .

## الفصل الثالث

# تصريف الأسماء

## تصريف الأسماء

## تعريف الاسم :

لعل أقدم تعريف للاسم جاء في ما رواه الزَّجَّاجِيّ من أن أبا الأسود الدؤلي دخل على علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - فوجده يضع كتاباً في أصول العربية جاء فيه :  
 "بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم و فعل و حرف ؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ..."<sup>١</sup> .  
 و لم يعرف سبويه الاسم وإن كانت أمثله تدل على ما قصده بالاسم ، فقد مثل للاسم بـ (رَجُل) و (فَرَس) و (حائِظ)<sup>٢</sup> . و هذه أسماء لنوات منها ما هو حيّ : إنسان أو حيوان ، و منها ما هو جامدٌ : أشياء كالحائِظ مثلاً ؛ و هي مجردة من الدلالة على الزَّمان ، و هذا هو مفهوم الاسم صرفياً ، إذ ينماز به عن الصفات و المصادر .

و مفهوم الاسم في النحو أشمل لأن النحويين يسمون المصادر و الصفات أسماءً ، و قد جهدوا في تعريفهم الاسم أن يجعلوه شاملاً لهذه الثلاثة . و قد أورد ابن الشجري تعريف بعض النحويين المتأخرين الاسم بأنه كلمة تدل على معنى في نفسها ، غير مقترنة بزمان محصل ذاكراً أن المقصود من هذا التعريف التفريق بين الأسماء و الأفعال و الحروف<sup>٣</sup> . و هو التقسيم النحوي للكلمات . و قال : إن وصف الزمان بمحصل في التعريف جاء ليدخل في الحدّ أسماء الفاعلين و أسماء المفعولين و المصادر ، من حيث كانت هذه الأشياء دالة على زمان ، لاشتقاق بعضها من الفعل ، و اشتقاق الفعل من بعضها<sup>٤</sup> .

و ذكر ما اعترض به على هذا الحد من مجيء بعض الأسماء دالة على الزمان مع دلالتها على الحدث نحو : (مَضْرِب) في قولهم : "أتيتك مَضْرِبِ الشول" . و مجيء عدد من الأسماء دالاً على أكثر من معنى واحد - كما يقول التعريف - نحو أسماء الاستفهام ؛ و منها : (أين) فهي تدل على الاستفهام و على المكان<sup>٥</sup> .

و أورد تعريفه الخاص للاسم بأنه "ما دل على مسمى به دلالة الوضع" ، و شرحه<sup>٦</sup> . و هو تعريف ينظر إلى الاسم من وجهة النظر النحوية .

<sup>١</sup> أمالي الزَّجَّاجِيّ (الزيادات) ٢٣٨ .

<sup>٢</sup> ينظر كتاب سبويه ٢/١ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥/٢ .

<sup>٤</sup> نفسه ١٥/٢ .

<sup>٥</sup> مضرب الشول : أوان لقاح الإبل ينظر أمالي ابن الشجري ١٦/٢-١٧ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٦/٢-١٧ .



و قد اختار ابن الحاجب التعريف الأول للاسم . واعترض على القول بأن "الاسم ما دل على المسمى دلالة بيان من غير اقتران بزمان" قائلاً : "إن أراد بالمسمى المعنى الذي كان به الاسم اسماً ، أو المعنى باعتبار اشتقاقه من الاسم فنور . و أيضاً فلا حاجة إلى زيادة . و إن أراد بالمسمى المدلول المطلق فالحرف لذلك إلا أن يريد بقوله : "دلالة بيان" : الاستقلال بالمفهومية فحينئذ يكون مستقيماً<sup>١</sup> .

وإنما نقلنا هذا النص لتبين طريقة ابن الحاجب في الاعتراض ، و استكمالاً لما نحن فيه من تعريف الاسم .

و ثمة تشابه بين الأسماء و المصادر و الصفات صرفياً ، من حيث كان بعض اللواحق و السوابق الصرفية التي تلتصق بالاسم صالحاً للالتصاق بالمصادر و الصفات ؛ و هو : (ال تعريف) و (التويز) . و من حيث كان بعض التغييرات و الزيادات الصرفية مشتركاً بين الأسماء و الصفات ؛ و هي : (علامات التأنيث) و (علامات التثنية و الجمع) ، و (بعض صيغ جمع التكسير) . و تثني بعض المصادر و تُجمع إذا جرت مجرى الأسماء . و سنشير إلى ذلك في مواضعه من هذا الفصل .

و لا يدخل في بحث تصريف الأسماء إلا الأسماء المتمكنة .

#### أبنية الأسماء

جرت العادة في كتب الصرف القديمة على حصر أبنية الأسماء المجردة ، و حصر أبنيتها المزيدة في بعض الأحيان .

و قد نحت كتب المجالس و الأمالي في بحث هذه الأبنية منحى منطقياً ، فلم تتظّر لها بصورة مستقلة عن واقع الإفادة منها — إلا قليلاً — ؛ بل استخدمت هذه الأبنية حينما لزمّت الاستفادة منها في تسهيل قاعدة صرفية ، فأشارت إلى كثير من أبنية الأسماء عند الحديث عن صيغ جمع التكسير ، و عند النسب ، و التصغير ، و في بعض قضايا التأنيث . و سنشير إلى ذلك في مواضعه من هذا البحث .

و لم تكد ترد الأبنية مستقلة إلا في أثناء الحديث عن بناء نادر أو غير مستعمل . و سنذكر هذه الأبنية هنا :

<sup>١</sup> الأمالي النحوية ٤/١٠٦ .

أولاً : أبنية الأسماء المجردة :

١- أبنية الثلاثي المجرد :

أ - فِعْلٌ : ذكر المبرد أنه لم يأتِ اسمٌ على (فِعْل) إلا (إِيل) و (إِطِل) ، وأقرب ابن الشجري فيها أيضاً (جِبِر) ،<sup>١</sup> و قد رفض المبرد ما زعمه أبو الحسن الأخفش (سعيد بن مسعدة) من أن العرب تقول : "حِبْرَة" ، و لم يقرّ فيها سوى (حَبْرَة) مستشهداً ببيت أنشده إياه المازني<sup>٢</sup> .  
و (إِطِل) أيضاً مُخْتَلَفٌ فيه ، فقد عَقَبَ أبو الحسن (علي بن سليمان) على ذلك بقوله :  
إنَّ أصلَ (إِطِل) : (إِطِل) ثُمَّ حَرَكْتَ الطاءَ إِتِّبَاعاً لِحَرَكَةِ الهمزة ، مزيدياً ما ذهب إليه سيبويه مسن أنه لا يعلم في الأسماء و الصفات من (فِعْل) غيرِ إيل<sup>٣</sup> .

ب - فِعْلٌ : ذكر ابن الشجري أنه لم يأتِ في كلام العرب اسم على (فِعْل) ؛ معللاً ذلك بأن العرب تستقل الانتقال من ضمٍّ إلى كسرٍ ، و ذكر ابن جنِّي اسماً واحداً جاء على (فِعْل) هو (دُنِل) ،<sup>٤</sup> و قال : "و هي دُوَيْبَة"<sup>٥</sup> ، و أكثر الصرفيين لا يقرّون هذا البناء في الأسماء ؛ و يفترضون أن ما جاء منه أصله الفعل المبني للمجهول كـ (دُنِل) و (رُئِم) ،<sup>٦</sup> و يرون أن (وَعِل) لغةٌ في (وَعِل) .<sup>٧</sup>

ج - فِعْلٌ : ذكر ابن الشجري أنه لم يأتِ اسم على (فِعْل) لتقل الانتقال من كسر إلى ضمٍّ<sup>٨</sup> . و ذكّر منه (حَبِك) و لا اعتداد به ، لأنه لم يأتِ له نظير<sup>٩</sup> ، و لأنه جمع .

٥٠٨٣٧٩

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٤٢٤/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٩٠/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٤٢٤/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٤٢٥/٢ ، و الكتاب ٣١٥/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٧/٢-١٥٨ .

<sup>٦</sup> الدُّنِل : دويبة كالثعلب . ينظر لسان العرب . ابن منظور . دار صادر . بيروت . ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .  
٢٣٣/١١ .

<sup>٧</sup> ينظر المنصف ٢٠/١ .

<sup>٨</sup> ينظر شرح الشافية ٣٦-٣٨ ، و الممتع ٦١/١ ، و الرثم : الإمت .

<sup>٩</sup> ينظر شرح الشافية ٢٨/١ .

<sup>١٠</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٧/٢-١٥٨ .

<sup>١١</sup> ينظر شرح الشافية ٢/١ ، و حيك : جمع حبيكة و هو الطريق في الرمل و نحوه .

د - فَعَلٌ : قال ابن الشجري : إن الانتقال من ضَمٍّ إلى ضَمٍّ أيسر من الانتقال من ضَمٍّ إلى كسر أو العكس ، ممثلاً لما جاء على (فَعَلٌ) بـ (طَنَّب)¹ ، وهذا البناء قليل في الأسماء المفردة .

هـ - فَعَلٌ : ذكر الشجري مجيئه في أسماء الأجناس نحو : جُرَذٌ² .

٢- أبنية الرباعي المجرد : قال ثعلب : ليس في الكلام (فَعَلٌ) إلا حرفان : (دِرْهَم) و (هَجْرَع)³ ، و هو قول الأصمعي⁴ ، و (هَجْرَع) صفة ، فلا اعتداد بها هنا ، وقد ذكر سيبويه من (فَعَلٌ) - اسماً - (قَلْعَم)⁵ ، و هو قليل .

و قد مثل المعافى بـ (جَعْفَر) لما كانت حروفه أصولاً ، و بناؤه (فَعَلٌ)¹ ، و رفض ابن الشجري بناء (فَعَلٌ) نحو : (جُخَنَّب) ، و ذكر أن سيبويه أبى فيها إلا ضمَّ ثالثها⁶ .

٣- أبنية الخماسي المجرد : أقصى عدد يمكن أن تبلغه عدة الحروف الأصلية في الكلمة العربية خمسة ، و ما جاء من الأسماء الخماسية المجردة قليل ، و ذكر المعافى من هذه الأبنية بناء (فَعَلٌ) نحو : (سَفْرَجَل)⁷ .

ثانياً : أبنية الأسماء المزيدة :

ذكرت منها في كتب المجالس و الأمالي - بصورة مستقلة - مجموعة من الأبنية نذكر منها ما تمَّ وزنه بالميزان الصرفي فيها ، و هو : (فَعَال) : نحو : مهاه ، و هو اللمع والبهاء¹ ، و (أفْعِل) : نحو : (أصْنِيع) لغة مرنولة في (إصْنِيع)² ، و (فَعَال) : اسم مذكر نحو :

¹ ينظر أمالي ابن الشجري ١٥٧/٢ .

² ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢ .

³ مجالس ثعلب ١٤٩/١ .

⁴ ينظر إصلاح المنطق . ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) . تح أحمد محمد شاكر و عبدالسلام هارون . دار

المعارف . مصر . ط ٣ . ١٩٧٠م . ٢٢٢ .

⁵ ينظر الكتاب ٣٣٥/٢ .

⁶ ينظر الجليس ٤٦٣/٢ .

⁷ ينظر أمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢ .

⁸ ينظر الجليس الصالح ٥٧/٢ .

⁹ ينظر الكامل ٨٤٣/٣ .

¹٠ أمالي ابن الشجري ٣٩١/٢ .

(غَزَال) و (فَدَان) و مؤنث نحو : (عَنَاق) و (أَتَان)¹، و (فاعال) : نحو : (خَاتَام)²،  
و (فاعول) نحو : (طاووس)³، و (فَعْلَال) : نحو : (جَنَاجَت) وهو نبات⁴، و (فَعَالِل) : نحو :  
(نُؤَادِم) وهو اسم لما يخرج من السَّمَر ، و هو ضرب من الشجر ، شبه الذَّم ، و (فُعْلَان)  
نحو : (جُلْجُلَان) و هو السمسم ، و (فِعْلَال) نحو : (قِرطاس)⁵.

و هذه الأسماء و نحوها مما ليست الزيادة فيه قياسية تُحَفَظُ حَفْظاً ، و لا يفيد منها دارس  
الصرف كثيراً ، أما الزيادات القياسية فمعرفتها واجبة ، لأنها تفيد معاني نحوية تزول  
بزوالها .

و يجب على دارس الصرف أن يعرف الكيفية التي تتصرف بها الأسماء لإفادة المعاني  
النحوية المختلفة ، سواء أكان ذلك بالزيادة أو بتغيير البنية بإسكان أو بحركة أو بحذف  
أو بزيادة أو بأكثر من واحدة منها .

و المعاني النحوية التي تخرج إليها الأسماء هي : التذكير و التعريف ، و التذكير  
و التأنيث ، و الإفراد و التثنية و الجمع ، و التصغير و النسب .

و لما كان إفادة هذه المعاني كثيراً ما يتم بواسطة من الوسائل الصرفية من تغيير في  
البنية أو زيادة ، فإن لعلم الصرف أن يدرسها من هذه الناحية .

#### التتوين :

التتوين لاحقة صرفية تفيد التثنية و التمكُن و الاستقلال ، و يقصد بالتثنية ألا يشار  
بالذات إلى خارج و ضعاً ، و بالتمكُن : تمكن الاسم من اسميته بابتعاده عن شبه الأفعال  
و الحروف ، و يقصد بالاستقلال : انفصال الاسم عما يليه ، أو بمعنى آخر عدم إضافة  
الاسم إلى ما يليه .

و التتوين نون ساكنة تتصل بأخر الاسم المتمكن لفظاً ، و تُحَدَفُ خطأ إلا إن كان الاسم  
المنون منصوباً غير مختوم بألف مقصورة أو ممدودة أو تاء تأنيث ، فتصوّر بصورة

¹ ينظر أمالي ابن الشجري ٣٥١/٢ .

² ينظر الكامل ٥٧٩/٢ .

³ ينظر أمالي ابن الشجري ٨٤/١ .

⁴ ينظر المصدر نفسه ٢٦٥/١ ، و قال : إنه لا يأتي إلا من المضاعف .

⁵ ينظر المصدر نفسه ٦٤/١ .

⁶ شرح الرضي على الكافية . رضي الدين الإسترلابي . مع يوسف حسن عمر . جامعة قار يونس .  
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . ٢٩٨/٢ .

الألف ، و يدل عليها في الكتابة تكرار الحركة الإعرابية في آخر الاسم المختوم بها ؛ فيقال في (بكرة) منونة مرفوعة : (بكرة) ، و منصوبة : (بكرة) ، و مجرورة : (بكرة) .

فلما كان التتوين دالاً على الانفصال بطل اجتماعه و الإضافة<sup>١</sup> ؛ و لما كان دالاً على التمكن بطل عدُّ ما جاء بصورة المنون من الأسماء المبنية ، منوناً حقيقة و معنى نحو : صبه ، و مه إلا إذا سمّي به ، فينظر ما إذا كان فيه ما يمنع من الصرف و إلا صرف<sup>٢</sup> .

و لما كان التتوين دالاً على التثنية بطل اجتماعه هو و التعريف ، قال ابن جنّي إن حق الأعلام ألا تتون ، و علل لتتوين كثير من الأعلام بقوله : "جاز ذلك لأنها ضارعت بالفاظها التكرات ، إذا كان تعرفها معنوياً لا لفظياً ، لأنه لا لام تعريف فيها و لا إضافة"<sup>٣</sup> .

و قد شغلت قضية المنع من الصرف - و يعيننا منها هنا المنع من التتوين - حيزاً كبيراً في كتب المجالس و الأمالي ، و نلاحظ أن كثيراً من التعليقات التي قدّمت لبيان أسباب المنع من الصرف قد عرّض على نحوٍ تعليمي مبسط مع كثير من الاستشهادات و الأمثلة في كتب المجالس و الأمالي .

و الصرف - في هذا الباب - مشتق من الصّريف : و هو الصوت الرقيق الذي يُسمع من البكرة ، فلما كان التتوين مشبهاً له سمّي ما قام به منصرفاً ، و سمّي ما قدّ منه غير منصرف<sup>٤</sup> .

و للمنع من الصرف متلازمتان هما : حذف التتوين ، و امتناع الجرّ بالكسرة ، و معلوم أن (الكسرة) علامة إعرابية خاصة بالأسماء لا تشركها الأفعال فيها ، و الأسماء التي تجرّ بالكسرة أشد تمكناً و أبعد عن شبه الأفعال ، لذا عُلِم من امتناع عدد من الأسماء من الجرّ بها ابتعادها عن التمكن ، لأنها فقدت التتوين الذي هو علامة خاصة بالأسماء تدل على تمكّنها ، و فقدت الجرّ بالكسرة ؛ و لم تكن لها علامة أخرى تتمكّن بها من اسميتها ، فإذا أضيفت هذه الأسماء أو عرّقت بـ (ال) تمكنت فجرّت بالكسرة ، لأن الإضافة و دخول (ال) مما يبعدها عن شبه الأفعال ، فهما - أيضاً - من علامات تمكّن الاسم من اسميته .

و يعيننا هنا من متلازمتي المنع من الصرف حذف التتوين ، فلم كان هذا الحذف ؟ .

<sup>١</sup> ينظر الأمالي النحوية ٧١/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٨٨/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جنّي . تح محمد علي النجار . دار الكتب المصرية . ط ٢ .

١٣٧١هـ - ١٩٥٢م . ٢٤٠/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٢١/٤ .

## النكرات :

سنقتصر بحثنا هنا على النكرات ، لأن في الأعلام سبباً معنوياً مانعاً من الصرف ، ونحن إنما نبحث من أسباب المنع من الصرف ما كان لفظياً .

التتوين علامة للتكثير ، و التكثير: ما لم يُعرّف وضعاً ، وما تجرّد من (ال) والإضافة ، ويلاحظ أنه يشرك الأسماء في استحقاق التتوين المصادر و الصفات ، و ذلك إذا كانت مجردة من (ال) و من الإضافة ، و لا حقيقة تكثير فيها لأن التكثير معنى خاص بالذوات ، و هو ألا يشار بها إلى خارج إشارة وضعيّة<sup>١</sup>، أي ألا تدلّ على معيّن ؛ أما المصادر فمعانٍ لا يصح وصفها بتعريف و لا تكثير . وأما الصفات فهي تدلّ على صفات أشياء من الأعيان أو المعاني ، و هي موضوعة لتحمّل على ما يوصّف به<sup>٢</sup>.

فلما أشبهت المصادر و الصفات الأسماء في أنها جاءت مجردة من (ال) و الإضافة ، حملت على معنى التكثير فنوّت .

و لا يُمنع شيء من المصادر من التتوين ، و يُمنع قسم من الأسماء و الصفات من التتوين ، و أسباب الامتناع من الصرف فيهما كثيرٌ منها مشترك بينها ، و سيتبين ذلك من بحث الممنوعات من الصرف .

### ١- المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة :

ذكر المبرد أن المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة لا يُصرف ممثلاً له بـ (حَبَلِي) و (سَكْرِي) من المقصور ، و (حمراء) و (صفراء) و (صحراء) من الممدود ، و لم يذكر سبب المنع من الصرف ، بل قال : إنه قد أتى على شرح هذا الباب و قياسه في (المقتضب)<sup>٣</sup> ، و ذكر في المقتضب أن علة ذلك أن المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة موضوع للتأنيث من غير تكثير خرج منه ، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده من الأصل ، ممثلاً لذلك بقوله : "ألا ترى أن (حمراء) غير بناء (أحمر) ، و كذلك (عطشى) غير بناء (عطشان)"<sup>٤</sup> ، و أمثله من الصفات ، فماذا عن الأسماء نحو : (صحراء) ؟ .

قال سيبويه : "إن سبب منع الأسماء المختومة بألف التأنيث التفريق بينها و بين ما ألفه منقلبة عن أصل أو للإحاق"<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٨ .

<sup>٢</sup> ينظر جامع الدروس العربية ١/٩٧ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٢/٧٨٤-٧٨٥ .

<sup>٤</sup> المقتضب . أبو العباس المبرد . تح محمد عبدالخالق عضيمة . عالم الكتب . بيروت . د . د . ت . ٣/٢٢٠ .

<sup>٥</sup> حاصل كلامه أن سبب المنع من الصرف هو زيادة الألف للتأنيث ينظر الكتاب ٨/٢ .

و قد ذكر ابن الشجري أن ما ختم بألف التانيث الممدودة ممنوع من الصرف لأن تانيثه لازم ، فلزومه علة تقوم مقام العلتين<sup>١</sup> .

و القول بالعلة التي تقوم مقام العلتين نابع من افتراض علماء العربية المتأخرين ، أن المنع من الصرف لا بد أن ينشأ من علتين أو علة تقوم مقامها ، و قد عُدَّ ذلك درس الممنوع من الصرف تعقيداً لا حد له .

و الأولى أن يقال في سبب منع المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة من الصرف : إنه لما كان التانيث فيهما ناتجاً من البنية التي لم تخرج من بناء المذكر خلافاً لما هو شأنه في الصفات القياسية<sup>٢</sup> ، و لما كانت علامة التانيث الأكثر شيوعاً في العربية هي التاء ، و لما كان المؤنث أثقل من المذكر لأن المذكر أصل و المؤنث فرع عليه<sup>٣</sup> ، كل ذلك جعل المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة أثقل ، و لا يجتمع النقل مع التثوين لأن التثوين علمٌ على خفة الاسم ، فذلك منع المؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة من الصرف .

٢- صيغة منتهى الجموع أو الجمع الذي لا نظير له في الأحاد :

يمنع من الصرف كل جمع تكسير بعد ألف تكسيه حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد ، إذا لم تلحقه التاء ، و قد ذكر صيغة منتهى الجموع ابن الحاجب ، و حذها بقوله : "و هو أن يكون بعد الألف فيه (في الجمع) حرفان أو ما يقوم مقام حرفين ، فالأول كمساجد و الثاني دواب و شبهه"<sup>٤</sup> ، و سماها صيغة منتهى الجموع غير المختومة بالتاء ، و سماها أيضاً باب (مساجد) . و لم يصرح في حذّه بأن من منتهى الجموع ما يكون بعد ألف تكسيه حرفان أوسطهما ساكن ، و إن كان قد ذكر في موضع آخر أن (قراويج) تمنع من الصرف و سراويل كذلك<sup>٥</sup> .

و قال في سبب منعها من الصرف أنها جاءت جمعاً لم يشركه باب الوجدان ، على العكس من غيره من الجموع التي شبهت بالواحد لفظاً أو حكماً ، و هو هنا متابع لما قال به سيبويه في (الكتاب) معللاً لمنع صيغة منتهى الجموع من الصرف قوله : "لأنه ليس شيء يكون

<sup>١</sup> أمالي ابن الشجري ٣٥١/٢ .

<sup>٢</sup> و قد ورد التفريق بين المذكر و المؤنث بالتساء في قدر كبير من الأسماء ، ينظر المذكر و المؤنث . أبو بكر بن القاسم الأتباري . تح د . طارق عبدعون الجنابي . مطبعة العاني . ط ١ . ١٩٧٨ م . ١٠٠ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧/٣ .

<sup>٤</sup> الأمالي النحوية ١٨/٣ .

<sup>٥</sup> ينظر الأمالي النحوية ٩٣/٣ .

<sup>٦</sup> ينظر الأمالي النحوية ٦٤/٣ .

واحداً يكون على هذا البناء ، و الواحد أشد تمكناً و هو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً و هو الأول تركوا صرفه<sup>١</sup> ، وقول سيبويه في بيان مجيء بعض الجموع مما لا نظير له في أبنية الأحاد و هو منصرف ، أي : (أفعل) و (أفعال) : إنها ضارعت الأحاد من حيث كانت تُجمع ، نحو قولهم في جمع (أعراب) : (أعراب) ، و في جمع (أبيد) : (أبياد)<sup>٢</sup> ، و نظيره من الصحيح : (أكلب) و (أكلب) .

و قد أورد ابن الحاجب في دفاعه عن تسمية هذه الصيغة بـ (صيغة منتهى الجموع غير المختومة بالتاء) قولاً آخر ، فقد قال - رافضاً تسميتها بـ (الجمع الذي لا نظير له في الأحاد) - : إنه جاء من الجموع باب (أفعل) و لا نظير له في الأحاد ، و اختار أن يقال فيها صيغة منتهى الجموع فكانها جمع متعدّد ، و أن يُحتَرز من فrazنة و قشاعمة ، و هي منتهى الجموع أيضاً ، بالقول في حذها : (غير المختومة بالتاء)<sup>٣</sup> .

و يردّ قوله : "كانها جمع متعدّد" مجيء جموع متعدّدة و هي منصرفة بإجماع نحو قولهم في جمع (رجال) : "رجالاً" و في جمع (بيوت) : "بيوتات" ، و نظائرها من جمع الجمع ، و لا صحة لما قيل من أن تنوين جمع المؤنث السالم تنوين مقابلة ؛ بل هو تنوين صرف ، أي تنوين تمكّن و تكثير .

و يصح بعد ذلك أن يوصف هذا الجمع بـ (الجمع الذي لم يشبّه بالواحد) ، ليخرج منه بابا (أفعل) و (أفعال) لأنهما أشبهوا الواحد لجمعهما كما يجمع .  
٣- المعدول :

ثمة أسماء و صفات جاءت ممنوعة من الصرف لغير علة من العلل التي رآها علماء العربية مانعة من الصرف ، فدفعهم ذلك إلى القول في قسم منها إنه معدول عن المعرفة ، و في قسم آخر : إنه معدول عن بنائه الأصلي .

و قد ذكر ابن السجري منها (جَمَع) و (كَتَعَ) و (بُصَع) و علّل منعها من الصرف بعنلها عن وزنها الأصلي و هو (فَعَالِي) لأنها جمع لـ (جمعاء) صفة مذكرها (أجمع) مشبهين بالأسماء من حيث جمع مذكرها بالواو و النون ؛ فخالف بذلك باب (أحمر) الذي قياس جمعه (فَعَل) ؛ فجمعاء كـ (صحراء) يقدّر في جمعها (جماعى) ، و لم يتكلم به أحد ، فـ (جَمَع)

<sup>١</sup> الكتاب ١٥/٢-١٦ .

<sup>٢</sup> ينظر الكتاب ١٦/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ٩٢/٣-٩٣ .

<sup>٤</sup> ينظر الكتاب ٢٠٠/٢ .



معدول عن (جماعى) ، و قال : إن العلة الأخرى في منعها من الصرف مجيئها معدولة عند الإضافة إلى الضمير كسواها من ألفاظ التوكيد نحو : (أنفسهم) ، و (كلهم)<sup>١</sup> .  
و ذكر (أخر) و قال : إنها صفة من باب الأفضل و الفضلى و كان حقها أن تعرف بـ (ال) فيقال فيها : "الأخر" كما قيل في نظيراتها : "الفضل" و "الكبر" ، فلما عدلت عن بابها مئبت من الصرف<sup>٢</sup> .

و ذكر ابن الحاجب خلاف ما قال به ابن الشجري من أن (جمع) معدولة عما حقه الإضافة إلى الضمير ، أي معدولة عن معرفة ، قائلاً: إن التعريف المعتبر في منع الصرف هو العلمية . و رأى أنها معدولة عن أصلها الذي هو صفة قبل أن تصير توكيداً ، على أنه قال بعد ذلك : "إنه ليس بمحقق كونها صفة في الأصل كـ (أسود) لأنه لا يقال : "مررت برجل أجمع" إلا أنه اعتقر هذا التقدير لوجوب تقدير علة"<sup>٣</sup> .

لقد ناقض ابن الحاجب نفسه بنفسه ، و تقديره لـ (أخر) لم يخلُ هو أيضاً من التكلف ، فقد قدر أنها منعت من الصرف لأنها معدولة عن باب (أفعل من) ، فكان العرب قد قالت : "مررت بنسوة فضل" ، كما قالت : "مررت بنسوة أفضل منك" ، و على ذلك تكون (أخر) معدولة عن جمع (أخر من) أي عن (أخر من)<sup>٤</sup> .

و التعليلان اللذان أوردهما ابن الشجري أكثر إقناعاً ، و اعترض أبو علي الفارسي — فيما يذكر ابن الحاجب — على تقدير الألف و اللام ، في (أخر) لأنها توصف بها النكرات ، فكيف تكون معدولة عما فيه الألف و اللام ؟ . و قد رد ابن الحاجب على هذا الاعتراض بقوله : إنه لا يلزم من المعدول عن الشيء أن يكون بمعناه من كل وجه<sup>٥</sup> .

و ذكر ابن الحاجب من الممنوعات من الصرف للعدل و الوصفية : (متنى) و (ثلاث) و (رباع) ، و ذكر أنها معدولة عن أسماء العدد باعتبار وقوعها صفة ، و ذكر من الأسماء الممنوعة من الصرف للعدل و العلمية (غوة) و (سحر) ، و (نكرة) و (فينة) ، و قال : إنه احتيل في تقدير العلمية فيها لأنه لا سبب آخر ينضم إلى العدل فيها<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٩-٣٥٠ ، و الكتاب ٢/١٣ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٩ ، و الكتاب ٢/١٣ .

<sup>٣</sup> الأمالي النحوية ٤/٩٩ .

<sup>٤</sup> ينظر الأمالي النحوية ٤/١٣٥ .

<sup>٥</sup> ينظر الأمالي النحوية ٤/١٣٤ .

<sup>٦</sup> ينظر الأمالي النحوية ٤/٤٢ ، و الكتاب ٢/١٤ .

<sup>٧</sup> ينظر الأمالي النحوية ٣/٨٩ ، و الكتاب ٢/٤٨ .

ولا أَعَدُّهَا ممنوعات من الصرف لأن آخرها مفتوح أبداً (ما عدا (مثنى) فأخرها ساكن) ، و أرى أن يقال : إنها مبنيّة على الفتح .

و أن يقال في : (جَمَعَ) و (كَتَعَ) و (بَصَعَ) و (أَخَرَ) أنها ممنوعة من الصرف على غير قياس أولى من تتكّب التعليلات ؛ و أن يقال : إنها ممنوعة من الصرف للعدل فقط ، وهو — كما قال ابن الحاجب — : "أن يكون المعدول قد أخرج عن صيغة كان يستحقها في قياس كلام العرب إلى صيغة أخرى" ، و تكون (جَمَعَ) عندها من باب (أَفْعَلَ) و (فَعَلَاءَ) ، و قياس جمعها عندهم (جَمَعَ) ، و (أَخَرَ) من باب (الأفضل) و (الفضلى) ، و قياسها عندهم التعريف — (ال) : أي (الأخَر) أفضل من أيّ تعليل آخر .

ذكرنا سابقاً من النكرات الممنوعة من الصرف أسماء و صفات ، و بقي من الصفات الممنوعة من الصرف :

٤- (أَفْعَل) الذي لا يؤنث بالتاء :

و هو نوعان : (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعَلَاءَ) ، و (أَفْعَل) التفضيل ، و قد أشار ابن الشجري إلى منع (أَفْعَل فَعَلَاءَ) من الصرف ، و لم يذكر تعليله<sup>١</sup> .

و أشار المبرد إلى أن أفعل التفضيل لا ينصرف ، و ذكر قول الخليل : إن السبب المانع له من الصرف هو البنية ، فإذا زال عنه بناء (أَفْعَل) صرف ؛ نحو : مررت بخير منك<sup>٢</sup> . و ذكر سيبويه أن سبب منع (أَفْعَل) نحو : (أَحْمَر) و (أَفْضَل) من الصرف هو مشابهته للأفعال بالبناء و الزيادة ، فاستنقل التنوين فيه كما استنقل في الأفعال<sup>٣</sup> .

و جاء (أَفْعَل) صفة مستعملة استعمال الأسماء نحو : (أسود) للحية ، و (أدهم) للقيد ، و قد ذكر ابن الحاجب أنها مُنعت من الصرف لأن أصلها الصفة ، و لأن فيها وزن الفعل<sup>٤</sup> .

و يبقى سؤال هو لماذا منعت هذه الصفات من الصرف ، و لم تُمنع الأسماء نحو : أرنباً ، و فيها وزن الفعل ؟ و الجواب ما ذكره سيبويه — و أيده الاشتقاق — من أن الصفات

<sup>١</sup> الأمالي النحوية ١٣٤/٤ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢١٣/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٢١٩/١ .

<sup>٤</sup> ينظر الكتاب ٢/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٧/٣ .

أقرب إلى الأفعال<sup>١</sup>، و قال ابن الحاجب : إن هذه الصفات منعت من الصرف لأن الوصف فرع على الموصوف لأنه لا يُعقل إلا بتقدم موصوف ، فوجود الوصفية مرتبة عليه<sup>٢</sup>.

و لو قيل في سبب منع (أفعل) من الصرف أنه استعمل وصفاً و كان لمؤنثه بناء غير بنائه ، نحو : (أخمر) و (خمر) ، و حُمِلَ عليه (أفعل) التفضيل لكان وجهاً ، و له سندٌ في قول سيبويه معللاً منع (فعلان) صفة من الصرف : إنه اختصَّ بزيادتين (الألف و النون) دون مؤنثه<sup>٣</sup> ، فجعل سبب منعه من الصرف اختلاف بناء مذكوره عن بناء مؤنثه ، و هو خارج عن أصل التأنيث في الصفات القياسية إذ يكون بزيادة تاء التأنيث على بنية المذكر .

٥ - (فعلان فَعَلِي) :

ذكر ابن الحاجب منع (فعلان فَعَلِي) نحو : (عطشان) من الصرف ، وذكر قولين في سبب منعه من الصرف هما : امتناع التاء في تأنيث (فعلان) ، أي: انتفاء (فعلانة) فيه ، و القول الثاني : هو أن مؤنثه (فَعَلِي) و هي ممنوعة من الصرف ، فشبَّه بها ، و القول الأول أوجه ، و هو ما قال به سيبويه<sup>٤</sup> ، و يضاف إلى ذلك إنه لما كان مؤنث (فعلان) مختلف عنه بناءً ، خرج (فعلان فَعَلِي) عن أصل التأنيث في الصفات المشتقة ، فمُنِعَ من الصرف .

حذف التنوين لغير سبب من الأسباب السابقة :

نكر ابن الشجري وجوب حذف التنوين من آخر العلم المنصرف إذا اجتمعت شروط هي : أن يوصف بـ (ابن) ، و أن يكون ابن مضافاً إلى علم ، و أن يتوسط (ابن) بين العلمين وحده و لا شيء سواه أو معه ، و أن تحذف ألف (ابن) خطأ ، و ذكر أن سبب هذا الحذف التقاء الساكنين و كثرة الاستعمال، فكان يلزم للتخلص من التقاء الساكنين تحريك التنوين ، فيتقل الاسم ، فلما كثر في الاستعمال خفف بمنع التنوين ، و مثلاً لذلك ابن الشجري بقولنا : "هذا زيد بن جعفر"<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٢/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٢٧/٤ .

<sup>٣</sup> ينظر الكتاب ١٠/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر الأمالي النحوية ٩٥/٤ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ١٠/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٦٠/٢ .

## دخول (ال) على الأسماء

تدخل (ال) على الأسماء فتفيدها تعريفاً ، و هي لا تدخل إلا على الأسماء المعربة<sup>١</sup>.  
والتعريف : أن يشار بالاسم إلى خارج وضعاً ، أي : إلى مُعَيَّن . ويستفاد في العربية  
بعدة طرق ؛ ندرس منها التعريف بـ (ال) لأن (ال) سابقة صرفية تدخل على الأسماء فتعيدها  
تعريفاً ، وقد صرح بهذا المعنى ابن الحاجب بقوله : إن وضع الأسماء القابلة للتعريف للذكورة ،  
فإذا قصد إلى التعريف زيد عليها ما يجعلها معرفة كـ (ال) التعريف و الإضافة<sup>٢</sup> ، فمفاد هذا  
القول أن (ال) التعريف ليست من أصل وضع الكلمة .  
و قد فرّق المبرّد بين نوعين من (ال) التعريف هما : (ال) العهدية ، و (ال) الجنسية .  
(ال) العهدية :

ذكر المبرّد أن كل شيء من الحيوان كان مما يخبر الناس عنه كما يخبرون عن أنفسهم  
وما يقتنونه ، و يتخذونه ، فيهم حاجة إلى الفصل بين معرفته ونكرته ، ممثلاً لذلك بـ (رجل) ؛  
قال : تقول : "جاءني رجل" إذا لم تدري من هو بعينه أو دريت فلم ترد أن تبيّن ، ثم تعرفه  
لصاحبك إذا أردت ذلك إما بالف و لام ، إما باسم معروف أو بإضافة أو غير ذلك<sup>٣</sup> .  
فحدّد بذلك جزءاً من مفهوم (ال) العهدية ، و هي أن تدل على معهود ، و أن تميّز فرداً  
واحداً من أفراد الجنس المعروف .

و ذكر ثعلب أن (ال) إذا دخلت على المصادر عهديّة ، ممثلاً لذلك بـ (البتّة)<sup>٤</sup> .  
و تدخل (ال) العهدية على الصفات ، و تدخل أيضاً على الصفات العاملة ، و يفرّق  
بينها و بين (ال) التي تدخل على هذه الصفات بمعنى الاسم الموصول ، بمجيء هذه الصفات  
غير عاملة في جملتها ، و مثال ذلك ما نقله المبرّد عن المازنيّ - واختاره - من أن (ال) في  
(المتعاس) في البيت الآتي للعهد :

تقول - و صكّت وجهها بيمينها - : أبعلى هذا بالرحى المتعاس

<sup>١</sup> ينظر الأمالي النحوية ٧١/٤ .

<sup>٢</sup> ينظر شرح الرضيّ على الكافية ٢٩٨/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٢٧/٤ .

<sup>٤</sup> الكامل ١٢٦٤/٣ .

<sup>٥</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣٩٧/٢ .

و علق أبو الحسن (علي بن سليمان) على قوله قائلاً : إن الألف و اللام إذا جُعِلتا هنا للعهد فإن الصفة تدخل في باب الأسماء الجامدة<sup>١</sup> ، و هذا يؤكد أن أصل (ال) التعريف الدخول على الأسماء لا الصفات .

و قد اختلف في (ال) الداخلة على الأعلام المنقولة عن صفات ، نحو : (العباس) و (الحسن) نكر ثعلب أن الخليل قال : إنك إذا أسقطت الألف و اللام منها فلا تسقطان إلا و قد حول المعنى<sup>٢</sup> ، أي أن الألف و اللام في هذه الأعلام زائدة لمعنى يذهب بذهابها ، و يوضح ذلك ما جاء في (الكتاب) عن الخليل أنه قال : إن الذين قالوا : (الحارث) و (الحسن) و (العباس) إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه ، و لم يجعلوه سُمي به ، و لكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه<sup>٣</sup> .

و قد خالف الخليل عدد من علماء العربية ، منهم الفراء و الكسائي<sup>٤</sup> ، و الزجاج<sup>٥</sup> إذ عدوا الألف و اللام زائدتين في هذه الأعلام لأنها لا تحتاج إلى التعريف بهما .

و أجاز ابن الحاجب دخول (ال) في هذه الأعلام للمح الأصل ؛ فأصل هذه الأسماء صفات ، فصار دخول الألف و اللام فيها كدخولها على الصفات (يعني الصفات غير العاملة) ، و حمل على ذلك كل علم محلي بـ (ال) مما وزنه من أوزان الصفات و لم يستعمل إلا بالألف و اللام نحو : (الصعق) و (الدبران) و (العَيوق) ، و رفض إدخال الألف و اللام في ما لم يلمح فيه معنى الوصفية نحو : جعفر و أسد ، علمين ، لأن المعنى المسوغ لدخول الألف و اللام فيهما مفقود<sup>٦</sup> .

فإذا ثبتت الأعلام أو جمعت زال معنى التعريف منها ، فصح أن تعرف بـ (ال) ، قال ابن الحاجب : "كل مثني أو مجموع من الأعلام فتعريفه بالألف و اللام"<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٣٦/١ .

<sup>٢</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣١٠/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكتاب ٢٦٧/١ .

<sup>٤</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣١٠/١ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٥٩٧/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الأمالي النحوية ٣٩-٢٨/٤ .

<sup>٧</sup> الأمالي النحوية ١٦٧/٢ .

## (ال) الجنسية :

ذكر المبرد أنها تجيء في الأشياء التي لا يتخذها الناس ، فلا يحتاجون إلى تمييز بعضها من بعضها الآخر ، ممثلاً لذلك بقول رجل : " رأيت الأسد " ، و عقب عليه : " قليس يعني أسداً بعينه و لكن يريد الواحد من الجنس الذي عرفت "١.

و حاصل هذا الكلام أن (ال) الجنسية لا تعرف الاسم المحلّى بها بمعنى تحديد فرد بعينه من أفراد الجنس ، فالمحلّى بها معرف لفظاً لكنه قريب جداً من التكرير٢.

و قد نقل ابن الشجري عن الزجاج أمثلة للمحلّى بـ (ال) الجنسية هي : " عزّ الدرهم و الدينار " ، و " المؤمن خير من الكافر " و " الأسد أقوى من الإنسان " ، فـ (ال) المثال الأول أفادت استغراق أفراد الجنس ؛ فالدرهم و الدينار هنا بمعنى الدراهم و الدنانير ، و في المثالين الثاني والأخير أفادت (ال) بيان حقيقة الجنس و ماهيته٣.

و من المثال الثاني من أمثلة الزجاج تفيد أن (ال) الجنسية تدخل على الصفات العاملة ؛ فتعامل الصفات العاملة في هذه الحالة معاملة الأسماء الجامدة .

## (ال) الزائدة :

ذكر ابن الشجري أن (ال) تزداد في مواضع كثيرة منها زيادتها في هذه الأعلام : (العزّي) و (أم العمرو) و (اليزيد)٤.

و قد أول ابن الحاجب (ال) في (العزّي) على لمح الأصل ؛ فكان العزّي مؤنث (الأعزّي)٥ ، وقال : إنه لا يجوز حذف (ال) من الأعلام الموضوعه بها ، فكيف يقال بزيادتها ؟ ، وكان يرى أن الزيادة لابد أن تفيد معنى ، و (ال) في (اللات) و (الآن) ونحوهما لا تفيد معنى ، فهي - عنده - غير زائدة فيها بل لازمة لها لا تفيد فيها معنى ، و قال : إن علماء العربية قالوا بزيادتها لأنه ليس في كلام العرب ما أوله همزة وصل بعدها لام ساكنة إلا و هي زائدة٦.

١ الكامل ٣/ ١٢٦٤ .

٢ ينظر جامع الدروس العربية . مصطفى الغلاييني . راجعه و نقحه د. عبدالمنعم خفاجة . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ط ٢٤ . ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م . ١/ ١٤٨ - ١٥٠ .

٣ ينظر أمالي ابن الشجري ١/ ٥٩٧ .

٤ ينظر جامع الدروس ١/ ١٤٨ .

٥ ينظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٥ .

٦ ينظر الأمالي النحوية ٤/ ٣٩ - ٤٠ .

٧ ينظر الأمالي النحوية ٤/ ٣٩ .

ولم يُجز ابن الحاجب زيادة (ال) على الأعلام التي ليست صفات في الأصل ،  
وقال : إن إدخال (ال) في (جوت) و هو علم ليس بالقياس ، و وجَّهه على شدوذه عنده بأن هذه  
الأعلام التي زيدت فيها (ال) تعددت ألفاظها في الوجود فصحَّ إجراؤها مجرى النكرة على  
شدوذ ، كقولهم : هذا الزيد أشرف من ذلك الزيد<sup>١</sup>.

و تزداد (ال) في الأسماء ؛ عند بعض علماء العربية ، فقد ذكر ابن الشجري أنهم يرون  
زيادتها في قولهم : "إني لأمر بالرجل مثلك فيكرمني"<sup>٢</sup> ، و تقدّر فيها الجنسية .

### التذكير و التأنيث

تنقسم الأسماء بحسب دلالتها على الجنس إلى مذكر و مؤنث ، و يبحث الدرس  
الصرفي في اللاحق التي تفيد التأنيث في الأسماء ، لأن الأصل في الكلمات العربية التذكير ،  
و المؤنث غالباً ما يصاغ بزيادة علامة التأنيث على بناء المذكر .

وقد قسم علماء العربية المؤنث إلى قسمين : مؤنث حقيقي ، وهو ما دلّ على ذات حبر ،  
كـ (امرأة) و (ناقة) ، و مؤنث غير حقيقي ؛ و هو ما كان تأنيثه تأنيثاً لفظياً ، و ليس فيه معنى  
التأنيث الحقيقي ، نحو : البشري ، و الصحراء ، و الدار و الشمس<sup>٣</sup>.

و قد نقل لنا المعافى اختلاف علماء العربية البصريين و علماء العربية الكوفيين ، فسي  
الفرق بين التأنيث الحقيقي و التأنيث غير الحقيقي ، و نسب إلى الكوفيين قولهم : إن التأنيث  
الحقيقي ما لا يطلق لفظه على مذكّره لاختصاص مؤنثه بلفظه كـ (امرأة) و (ناقة) ، و أما  
التأنيث غير الحقيقي ؛ فكقولهم (شاة) للذكر من هذا النوع و الأنثى ، و نسب إلى البصريين  
قولهم : إن الفصل بين هذين التأنيثين ، و مقابلهما من التذكيرين ، من قبل اختلافهما من جهة  
الفروج المختلفة فيهما كـ (رجل) و (امرأة) ، و (جمل) و (ناقة) ، و (فتى) و (فتاة)<sup>٤</sup>.

فقد فرّق الكوفيون بين التأنيث الحقيقي و التأنيث غير الحقيقي من ناحية اللفظ ، فلما  
رأوا (شاة) و نحوها ممّا جاءت التاء فيه تفريقاً بين المفرد و الجمع من الجنس الواحد<sup>٥</sup> ، حكموا  
بأن تأنيثها غير حقيقي .

<sup>١</sup> ينظر الأمالي النحوية ٥٦/٢-٥٧ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٣٦/١ .

<sup>٣</sup> شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملوي . دار إحياء التراث الإسلامي للنشر و التوزيع ، د . د . ت . ٨٥ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس الصالح ٤٧٠/١ .

<sup>٥</sup> ينظر المذكر و المؤنث ٩٢ .

و فرّق البصريون بينها في المعنى ، فعدّوا ما لم يدل على جنس مؤنث حقيقة ، مؤنثاً غير حقيقي ؛ و لم ينكروا أن (ثاة) و نحوها تصلح للمذكر و المؤنث<sup>١</sup> .  
و ما يعيننا من التأنيث هنا هو التأنيث بالعلامة .  
علامات التأنيث :

ذكر ابن الشجري أن المؤنث فرع على المذكر ، فكان المؤنث أحق بأن تلحقه العلامة ، لأن الأصل لا يحتاج إلى علامة<sup>٢</sup> ، و ذكر مثل ذلك المبرد حين قال : إن أصل التأنيث أن يكون زائداً على بناء المذكر ، لأنه منه يخرج ، نحو : (قائم) و (قائمة)<sup>٣</sup> .  
و من المؤنث ما يكون بينه و بين مذكّره علامة فاصلة ، و منه ما يُستغنى فيه بقيام معنى التأنيث عن العلامة نحو : سعاد و زينب ، و منه ما يخالف لفظه لفظ مذكّره ، فيعرف تأنيثه بهذه الصيغة أو بهذا اللفظ نحو : (عناق) مؤنث (جدي) ، و منه ما يخالف لفظه لفظ مذكّره ، و مع ذلك تدخله التاء و هو مستغن عن التأنيث بها<sup>٤</sup> ، نحو : (عجوزة) مؤنث (شيخ) و (جارية) مؤنث (غلام) ، و منه ما تكون العلامة فيه للواحد من الجنس فيقع للمذكر و المؤنث بلفظ واحد<sup>٥</sup> ، هذا في الأسماء ، أما في الصفات فيطرد التكرير بين المذكر و المؤنث بالعلامة في النعت الجاري على فعله<sup>٦</sup> .

فهذا كله يؤكد أن أكثر المؤنث في العربية يكون بالعلامة .  
و علامات التأنيث هي : التاء ، و الألف المقصورة ، و الألف الممدودة .

#### ١- تاء التأنيث :

و يطلق عليها أحياناً اسم هاء التأنيث ، و قد كان هذا المصطلح شائعاً في الكتب الأولى في العربية ، و هو المصطلح الشائع في أمالي ثعلب و المبرد ، و الزجاجي ، و قد أطلق عليها هذا المصطلح لأنه يوقف عليها بالهاء ، و ليُفرّق بينها و بين التاء التي تلحق الفعل لتدل على تأنيث الفاعل أو نائبه .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ١٢٦٥/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٢٤١/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المذكر و المؤنث ٨٨-٨٩ ، و التكملة ١٢١ .

<sup>٥</sup> ينظر المذكر و المؤنث ٩٢-٩٣ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الحاجب ١٢٧/٤ ، و المذكر و المؤنث ١٣١ .



و تاء التانيث تاء يوقف عليها بالهاء ، مفتوح ما قبلها ، و هذا ما ذكره ابن الشجري عندما عدّ التاء في (بنت) و (أخت) ليستا للتانيث<sup>١</sup> ، و الفتحة التي تسبق تاء التانيث إما أن تكون قصيرة ، نحو : (قديمة) ، أو طويلة : أي ألفاً ، نحو : (علاقة) ، فكان أصل هذه التاء فتحة ، ثم لحقتها هاء السكت التي انقلبت تاء في الوصل ، خلافاً لما كان يرى أبو علي الفارسي من أن أصلها التاء التي انقلبت هاء في الوقف<sup>٢</sup> ، و مما يؤكد ما ذهبنا إليه أن علامتي التانيث الأخريين هما ألفان : مقصورة أو ممدودة أي فتحة طويلة ، فكان أصل علامات التانيث كلها واحداً هو الفتحة .

و قد نظر علماء العربية إلى كل ما ختم بتاء التانيث على أنه مؤنث الأصل ، قال الخليل : إن ما فيه الهاء مؤنث الأصل و إن وقع على المذكر<sup>٣</sup> ، فهذا يدل على قوة إفادة التاء للتانيث ، و قد بنى علماء العربية حكمهم هذا على ملاحظتهم لتصرفات الأسماء المختومة بالتاء من حيث الجمع - مثلاً - فـ (طلحة) علماً لمذكر لا يصح جمعها إلا جمع مؤنث سالماً ، و من حيث دخول هذه الأسماء في تركيب الكلام ، فقد لوحظ أنه يصح تانيث الأفعال إذا كانت فاعلاً لها ، فهذا ما أكد حكمهم بأن المختوم بالتاء مؤنث الأصل .

مجىء التاء للتانيث اللفظي :

ذكرنا أن التاء تأتي لتدل على التانيث الحقيقي سواء أكان الاسم مستغنياً عن التانيث بها ، أو بحاجة إليه تفريقاً بينه و بين المذكر ، و نذكر الآن الفوائد التي يفيدها دخول التاء على الأسماء و المصادر و الصفات لغير التانيث .

أفرد ابن الشجري في أماليه باباً لزيادة التاء آخرأ ؛ استوفى فيه أماكن زيادتها ، و فوائد هذه الزيادة ؛ و قد سبق إلى ذلك في مواضع متفرقة من كتب المجالس و الأمالي الأخرى .

#### ١- زيادتها في الأسماء :

١- تزداد في أسماء الجنس للتفريق بين المفرد و جمعه نحو : ثمرة و تمر<sup>٤</sup> .

٢- تزداد لتكثير البنية نحو : غرفة و برمة و عمامة و إداوة<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٨٦/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر التكملة ١١٤ .

<sup>٣</sup> ينظر الكتاب ١٧٣/٢ .

<sup>٤</sup> أمالي ابن الشجري ٢٨/٣ .

<sup>٥</sup> نفسه ٣٠/٣ .

- ٣- تزداد في الجمع الأعجمي للعجمة نحو : (مَسْوُزَج) و (مَوَازِجَة) ، و (كُرْبُج) و (كِرَابِجَة) ، على أن يكون من مثال مفاعل ، و أؤكد من ذلك زيادتها في ما اجتمعت فيه العجمة و النسب نحو : السبابجة و البرابرة<sup>١</sup> .
- ٤- تزداد في الجمع الذي على مثال (مفاعل) للدلالة على معنى النسب نحو : أشاعرة و مسامعة<sup>٢</sup> .
- ٥- تزداد في الجمع الذي على مثال (مفاعل) تعويضاً من حذف يائه نحو : (جَحَجَاح) و هو السيد ، فجمعها (جَحَاجِيج) ، و تعوضُ التاء من الياء فيأتي على (جَحَاجِجَة)<sup>٣</sup> .
- ٦- تزداد في عدد من الجموع التي على مثال (مفاعل) ، نحو : (صَيَاقِلَة) و (صَيَارِفَة) ، و التي على بناء (فَعَال) نحو : (جَمَالَة) ، و التي على مثال (فَعُول) نحو : (بَعُولَة) ، تحقيقاً لتأنيث الجمع و توكيداً لمعنى الجماعة ؛ وزيادتها لازمة في مثال (فَعْلَة) ، نحو : (فَتَى) و (فَتِيَّة) ، و في مثال (أفْعَلَة) نحو : (جِرَاب) و (أجْرِبَة) ، و في مثال (فُعْلَة) كـ (قَاض) و (قُضَاة)<sup>٤</sup> .
- ٧- تزداد في عدد من الجموع للتفريق بينها وبين مفرداتها نحو : (جَمَالَة) جمع (جَمَال) ، و (بَعَالَة) جمع (بَعَال)<sup>٥</sup> .
- ٢- زيادتها في المصادر :
- ١- تزداد لتكثير البنية في المصادر القياسية التي على وزني (مفاعلة) و (فعللة) نحو : (مواعدة) و (دحرجة)<sup>٦</sup> ، و في عدد من المصادر السماعية نحو : (رَحْمَة)<sup>٧</sup> .
- ٢- تزداد لإفادة المبالغة في المصادر التي على وزن (فَعَالَة) ، نحو : (ضَلَالَة)<sup>٨</sup> ، فاصل مصدر الفعل ضلّ : (ضلال) أي على وزن (فَعَال) .
- ٣- تزداد لتعويض النقص في أبنية المصادر التي على وزن (إفعال) نحو : إقامة و كان أصلها (إقوام) ، و التي على وزن (استفعال) ، نحو : استعانة ، و التي على وزن

<sup>١</sup> الموزج : الخف ، و الكرنبج : الحانوت ، ينظر أمالي ابن الشجري ٣٣/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٦٣/١ ، و أمالي ابن الشجري ٣٣/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٦٢/١ ، و أمالي ابن الشجري ٣١/٣-٣٤ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٠/٣ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٦/٣-٣٧ .

<sup>٧</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٧٢/١ .

<sup>٨</sup> الكامل ١٤٤/١ .

- (تفعيل) نحو : (تفعيلة) ، و التي على وزن (فعل) ، نحو : (عبدة) و كان أصلها (وعد) ، و ذلك تعويضاً من حذف حروف العلة التي هي فيها أصول<sup>١</sup> .
- ٤- تزداد لإفادة الهيئة في بناء مصدر الهيئة نحو : جلسة<sup>٢</sup> .
- ٥- تزداد لإفادة المرة في مصادر المرة ، نحو : ركضة ، و انطلاقة<sup>٣</sup> .
- ٣- زيادتها في الصفات :

- ١- تزداد في أبنية عدد من الصفات لإفادة المبالغة ، نحو : علامة و نسابة ، و لحانة ؛ يكون في المثالين الأولين للمبالغة في المدح ، و في المثال الأخير للمبالغة في الذم<sup>٤</sup> .
- ٢- قد تلزم التاء في بعض الصفات ، نحو : (ربعة) فتقع للمذكر و للمؤنث<sup>٥</sup> .
- و ما ذكرناه من فوائد زيادة التاء هو ما ورد في كتب المجالس و الأمالي .
- ٢- ألف التانيث المقصورة :

إن التانيث بالألف المقصورة محدود ، في الأسماء و الصفات في العربية ، موازنة بالتانيث بالتاء ، و إذا كان قياس الصفات الجارية على أفعالها أن تؤنث بزيادة التاء على أبنية المذكر ، نحو : (قائم) و (قائمة)<sup>٦</sup> ، فإن الصفات المؤنثة بالألف المقصورة لا تصاغ بزيادة هذه الألف على بناء المذكر بل بصيغة مختلفة عن صيغة المذكر مختومة بالألف المقصورة ، فيقال في مؤنث (عطشان) : "عطشى" .

و ثمة اختلاف آخر بين الأسماء المختومة بالألف المقصورة ، و الأسماء المختومة بالتاء ، فالأخيرة لا تكون إلا مؤنثة حقيقية أو لفظاً ؛ و الأسماء المختومة بالألف منها ما هو مؤنث ، و منها ما ألفه منقلبة عن أصل ، و منها ما هو مزيد للإلحاق .

و قد ذكر المبرد ذلك و مثل للمقلبة عن أصل بـ (مستري) ، و للزائدة للإلحاق بـ (أرطى) فيمن قال للواحدة : "أرطاة" ؛ و مثل للزائدة للتانيث بـ (سكري) و (خبلي) ،

<sup>١</sup> ينظر مجالس ثعلب ١/١٦٩ ، و أمالي ابن الشجري ٣/٣٥-٣٦ ، و ينظر في بيان ذلك ما يأتي في باب تصريف المصادر من بحثنا هذا .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣/٣٧ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٣/٣٧ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ١/١٦٤ ، و الجليس الصالح ٤/١١٤ ، و أمالي ابن الشجري ٣/٣١ .

<sup>٥</sup> أمالي ابن الشجري ٣/٣١ .

<sup>٦</sup> ينظر المذكر و المؤنث ١٣١ ، و الأمالي النحوية ٤/١٢٧ .

و ذكر أنه يفرق بين ما ألفه للتأنيث و ما ألفه زائدة للإلحاق بامتناع صرف الأولى نكرة ،  
 و بمجيء مفرد المزيد للإلحاق مختوماً بالتاء نحو : (عَلَى) و (عَلَقَاة)<sup>١</sup> .  
 و ذكر ابن الشجري أن بناء (فَعَلَى) لا يكون إلا مؤنثاً ؛ لأنه لم يجيء منقلباً عن أصل  
 و ليس في العربية مثال (فَعَلَل) - خلافاً لما قرره الأخفش - فيلحق به<sup>٢</sup> .  
 و يجيء من المؤنث بالآلف ما ليس تأنيثه حقيقياً ، كالمصادر التي على وزن (فَعَلَى)  
 و مثالها : (شَكَوَى) ، و التي على وزن (فَعَلَى) نحو : (نَكَرَى)<sup>٣</sup> .  
 و قد مثل ابن الشجري للمؤنث الذي على وزن (فَعَلَى) - (خُنْثَى) و (أُنْثَى)  
 و (صَفْرَى)<sup>٤</sup> .

### ٣- ألف التأنيث الممدودة :

و هذه أيضاً كالألف المقصورة ، غير شائعة في أبنية الأسماء و الصفات ، إلا أنه من  
 القياسي فيها صفة أن تكون مؤنثاً ، لـ (أَفْعَل) ، نحو : أَمْرٌ و حَمْرٌ ، و هي كالألف التأنيث  
 الممدودة غير خالصة للتأنيث ، و يفرق بينها و بين ما ألفه منقلبة عن أصل أو زائدة للإلحاق  
 بامتناع المختوم بها من الصرف<sup>٥</sup> ، و من أمثلة المختوم بالآلف الممدودة من الأسماء (صحراء) .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٧٨٤/٢-٧٨٥ ، و أمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢ ، و الأرسى : شجر ينبت بالرمل (اللسان) مادة  
 (أرطى) ٢٥٤/٧ ، و العلقى شجر تدوم خضرته في القيظ ، اللسان (علق) ٦٤/١٠ .  
<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٣٣/٢ .  
<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٣٣/٢ .  
<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٣٣/٢ .  
<sup>٥</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣٢٥/١ .  
<sup>٦</sup> ينظر الكامل ٧٨٤/٢ .

## التثنية و الجمع

الأصل في الأسماء في العربية الإفراد ، فإذا أريدت الدلالة على أكثر من واحد ، لسزم إحداث ضرب من التغيير بالزيادة أو بغير ذلك ، ليتبين المقصود ، و ما العلامات المخصوصة التي يتميز بها المفرد من المثني و الجمع سوى اختصار للتعدد و التكرار .

قال ابن الشجري في أماليه : "التثنية و الجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية و الجمع بالعطف ، فقولك : "جاء الرجلان" ... أصله "جاء الرجل والرجل" ... فحذفوا العاطف و المعطوف ، و أقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً ، و صحَّ ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد ، فإذا اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعطف ، كقولك : "جاء الرجل و الفرس" ... إذ كان ما فعلوه من الحذف في المتثنيين يستحيل في المختلفين .

و لما التزموا في تثنية المتثنيين ما ذكرناه من الحذف ، كان التزامه في الجمع مما لا بد منه ، و لا مندوحة عنه ، لأن حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعداً إلى ما لا يدركه الحصر<sup>١</sup> . فقد ذكر في هذا القول أن القياس في التثنية اتفاق لفظ الاسمين ، و هو كذلك القياس في الجمع .

و لا يقصد باتفاق اللفظين تطابقهما تطابقاً تاماً ، إذ يُعدّ لفظاً (قائم) و (قائمة) متفقين ، قال المبرد : إنه إذا اتفق لفظا المذكر و المؤنث ، و زاد المؤنث عن بناء المذكر بالعلامة ، يمكن تثنيتهما قياساً نحو : كريم و كريمة ، إذ يقال فيهما : "كريمان" ، و ذكر المبرد أن ذلك لا يجوز فيما اختلف فيه اللفظان فلا يقال في (جمل) و (ناقة) : "جملان"<sup>٢</sup> .

و لا تُعدّ تثنية الأسماء المبنية و جمعها قياسياً . و قد حاول عدد من علماء العربية أن يخضعوها لقواعد التثنية و الجمع القياسيين ؛ ذكر ابن الشجري في أماليه أنه تُحذف الياء من (الذي) و الألف من (ذا) في التثنية فرقاً بين المبني و المعرب ، فيقال فيهما : (الذان) و (ذان) ، ورد قول الفراء : إن ألف (ذان) هي ألف (ذا) ، لأنه لا يجوز بقاء الاسم المضممر على حرف ، بقوله : إن الدليل على أنها ألف التثنية انقلابها في الجر و النصب ياءً ، و إنما جاز أن يبقى الاسم على حرف لأنه قد تكثر بألف التثنية و نونها<sup>٣</sup> .

و غريب هذا الموقف من ابن الشجري ، فعلى الرغم من أنه يعي الفرق بين المبهم و المعرب ، فإنه يقول بالحذف في حرف أصلي من أجل التثوين حتى لو بقيت الكلمة على

<sup>١</sup> أمالي ابن الشجري ١٣/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٢٤١/١ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٥٦/٣ .

حرف واحد ، و هو الذي يقول في : (كلا) و (كلتا) المضافتين إلى الضمير : إن الألف فيهما ليست للتثنية بل هي في موضع اللام من (كلا) ، و هي للتأنيث في (كلتا) انقلبت ياءً في موضع الجرّ و النصب<sup>١</sup>.

و بعد ، فإن ما ورد من المبنيات مثني ، و الأعداد المثناة ، ملحقات بالمثني لأنه لا واحد لها من أفعالها .

### التثنية

التثنية القياسية هي إلحاق علامة التثنية (الألف رفعاً ، و الياء نصباً و جرّاً مفتوحاً ما قبلهما) بآخر الاسم المتمكن ، للدلالة على اثنين أو اثنتين ، و تلحق نون مكسورة بآخر الاسم المثني للدلالة على استقلاله عن الإضافة إلى ما بعده ، و ليست بتووين ، كما ذكر ابن الشجري ، لأنها تجتمع و (ال) التعريف ، و تثبت في مواضع لا يثبت فيها التووين<sup>٢</sup> .  
و ذكر ابن الشجري هذه التثنية بلفظ (التثنية اللفظية) قائلاً : إن عليها معظم الكلام ، كقولنا في (رجل) : "رجلان"<sup>٣</sup>.

و ذكر نوعين آخرين من أنواع التثنية هما : التثنية المعنوية التي وردت بلفظ الجمع ، و التثنية اللفظية التي حقها التكرار بالعاطف ، فالتثنية المعنوية : ما ورد في اللغة العليا من تثنية أحاد ما في الجسد كقولنا : "ضربت رؤوس الرجلين"<sup>٤</sup> ، و منها ما جاء في التوكيد : "جاء الرجلان أنفسهما" ، و عكس هذا ما ورد مثني لفظاً و هو جمع - حقيقة - و قد استشهد المعافي لذلك بقوله تعالى : "هَذَا إِنْ خَصَّامَانِ اِخْتَصِمَا فِي رِيبِهِمَا" ، و علق على بيت لأبي النجم العجلي جاء فيه : "بين رماحي مالك و نهشل" قائلاً : "تثني أبو النجم في قوله : بين رماحي ، لأن رماح الفريقين ، و إن كانت جمعاً ، جملتان"<sup>٥</sup>.

و النوع الآخر من التثنية غير قياسي ، و هو : التثنية اللفظية التي حقها التكرار بالعاطف ، أو تثنية التغليب .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٩١/١ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٠٦/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ١٥/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ١٥/١ ، و الجليس ٣٦٨/٢ .

<sup>٥</sup> الجليس ٣٢٦/١ .

## تثنية التغليب :

شرط التثنية القياسية أن يتفق لفظ الاسمين ، فإذا اختلفا لفظاً ، كان الأولى الرجوع إلى الأصل و هو التكرير بالعطف ، فنقول : "جاء عُمَر و زيدٌ" ، و لا نقول : "جاء العُمَران" ، و نحن نعني عُمَر و زيداً ، و منه قال : المبرد إنه لا يجوز القول في مثني (جمل) و (ناقصة) : "جَمَلان" لاختلاف لفظيهما<sup>١</sup>.

على أنه وردت عن العرب أسماء مثناةً خلافاً لشرط اتفاق اللفظين ، ذكر المبرد منها قولهم في المربرد و ما جاوره : "المربدان" ، و في الشمس و القمر : "القمران" ، و في أبي بكر و عُمَر - رضي الله عنهما - : "العُمَران" ، و في عبدالله بن الزبير (أبي خبيب) و أخيه مُصعب : "الخبيبان" ، و قد وردت ألفاظ أخرى مثناة على التغليب .  
و قد أورد ابن الحاجب تعليلاً لهذه التثنية هو تخفيف اللفظ ، لكثرة ذكر الاسمين معاً ، و هو ما عناه المبرد بقوله : إن الرجلين قد يتنيان بلفظ أحدهما إذا كان مجازهما واحداً في أكثر الأمر<sup>٢</sup>.

و قد حاول علماء العربية أن يضعوا القوانين للمغلب من الاثني في هذه التثنية ، فقيل : إنه الأشهر<sup>٣</sup> ، و قيل : بل التغليب للأخف لفظاً ، و قيل : بل للأقل رتبة<sup>٤</sup> .  
و تلك الأقوال نابعة من استقراء بعض ما جاء مثني على التغليب ، و الأولى أن تحفظ ، و لا تتكلف الأقوال في تعليلها .  
المثني الذي لا مفردة له :

ورد عدد من الألفاظ في كلام العرب مثني ، و لم يلفظ بمفرده ، و قد لزمنا هذه الألفاظ صورة المثني المنصوب ، و هي من محفوظ كلامهم ، فمنها : أسماء أفعال هي : ليثيك ، و سعديك ، و ذواليك ، و حنانيك ، و هذائيك ، و حجازيك ، و حذاريك ، و أورد ثعلب معانيها ، فليثيك : إجابة بعد إجابة لك ، و حنانيك : رحمة بعد رحمة ، و ذواليك : دولة بعد

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٢٤١/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ١٢٤/١ - ١٢٥ و ١٠٥٣/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ٣٣/٤ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ١٠٥٣/٣ .

<sup>٥</sup> نسب هذا القول إلى الأصمعي في (الصاحبي) ٩٩ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ١٢٥/١ .

<sup>٧</sup> ينظر الأمالي النحوية ٣٣/٤ ، و ضم إلى قوله هذا : أن التغليب يكون للأخف لفظاً .

نولة ، و حجازيك : محاجزة معاجزة ، و سَعْدِيك : مساعدة مساعدة ، و حذارِيك : حذراً حذراً ، و هَذَايِك : قطعاً قطعاً<sup>١</sup>.

و منها : ما ورد في الأمثال : "فلان يضرب أُصْدْرِيه و أزدْرِيه" : إذا كان فارغاً ، و "فلان يَنْفُضُ مَدْروِيه" : و إنما يوصف بالخِيلاء ، و قد ذكرهما المبرّد في (الكامل)<sup>٢</sup>.

تثنية المقصور :

تقلب ألف المقصور ياءً مطلقاً ، إلا إذا كان ثلاثياً فيجب فيها الِردُّ إلى أصلها عند البصريين ، و هو الأصح ، و بيان مذهب الكوفيين في ذلك ما أورده ثعلب من أن الفراء كان يقول : (في تثنية المقصور الثلاثي) : "إذا كان أول المقصور مكسوراً أو مضموماً ، مثل : (رِضِي) و (هُدِي) و (جَمِي) ، فإن كان من الياء و الواو تثنيتُه بالياء ، فقلت : (رِضِيَان) و (هُدِيَان) ، إلا حرفان حكاهما الكسائي عن العرب ، زعم أنه سمعها بالواو ، و هما : (رِضْوَان) و (جَمَوَان) ؛ و ليس يُبنى عليهما ، و ما كان مفتوحاً أوله تثنيتُه بالواو إن كان من ذوات الواو ، مثل : (عِصْوَان) ، و (قَفْوَان) ، و إن كان من ذوات الياء تثنيتُه بالياء ، مثل : (قَتِيَان)"<sup>٣</sup>.

فوجه مخالفة الكوفيين البصريين في هذه المسألة إنما هو في المقصور الثلاثي مكسور الأول أو مضمومه ، و المذهب البصري أوفق و أيسر ، لأنه قد روي عن أبي الخطاب (الأخفش الكبير) أن مثني (كبا) : "كَبَوَان" ، فحمله و نظائره على القياس أولى من حملها على الشنوذ ، و بذلك يتحد الباب ، و يكون القياس فيه الرد إلى الأصل .

و تقلب ألف المقصور ياء رابعة فصاعداً ، و قد أورد المبرّد تعليلاً لذلك هو أنه قيل في مثني (ملهي) — مثلاً — "ملهيان" حملاً له و لنظائره على انقلاب الياء طرفاً في الفعل ، نحو : (يلهي) ، و قال : إن (الواو) في (ملهي) [(ملهي) من اللهاو] تعدّ طرفاً لأن حرف التثنية لا يحصن ما اتصل به<sup>٤</sup>.

و مفاد ذلك أن ألف المقصور تُرد إلى أصلها قبل التثنية ثم تقلب ياء ، حملاً لها على الفعل الثلاثي المزيد بحرف ، مما يبيننا أن فكرة تثنية المقصور غير الثلاثي قائمة على أساس

<sup>١</sup> مجالس ثعلب ١/١٢٩-١٣٠ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ١/٩٠-٩١ ، و أخبار أبي القاسم ١٦٣ .

<sup>٣</sup> ينظر مجالس ثعلب (الزيادات) ٢/٧٣٧ ، و شرح السيرافي بهامش الكتاب ٢/٩٣ .

<sup>٤</sup> ينظر الكتاب ٢/٩٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ١/٩١ .



تثنية المقصور الثلاثي و هو الرد إلى الأصل ، و أن القلب فيما أصله (واو) سببه حمل المقصور غير الثلاثي على الفعل الثلاثي المزيد بحرف .

و الأولى ألا يلجأ إلى قلب الواو ياء في تثنية المقصور غير الثلاثي ، لأننا لا ننثي هنا لفظاً آخره واو ، بل ألف (ملهي و نحوها) و أن يقال في هذه الألف أنها تقلب ياء في المقصور الذي زادت حروفه على الثلاثة أيسر و أوفق .

### الجمع

شرح ابن الحاجب تعريفه للاسم المجموع بأنه "ما دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما" فقال : إن قوله "مقصودة" جاء احترازاً من اسم الجنس الجمعي نحو : تمر ، لأنه لحقيقة التمرية لا لأعداد قصداً ؛ و إن في قوله : "بحروف مفردة" احتراز من باب (قوم) ، إذ ليس له مفرد ، و باب (ركب) ، لأن راكب ليس مفرداً له ؛ و إنما اتفقت حروفها من غير قصد ، و الدليل عليه أمران : عدم ثبوت كون (فعل) من أبنية الجموع ، و لا يستقر أصل مع الاحتمال ، و الآخر أنه صغر على لفظه كالأسماء المفردة يقال في تصغير (ركب) : "ركيب" فدلّ على أنه اسم جمع ، و ليس بجمع تكسير ، و شرح قوله في التعريف : "بتغيير ما" بأنه تنبيه على (فلك) جمعاً لـ (فلك) ، فلو لم يقل : بتغيير ما ، لجاز خروج (فلك) لأنه لم يتغير عن بناء مفردة ، فلما قيل : بتغيير ما ؛ علم أن التغيير في (فلك) مقدر .

فأورد في قوله هذا فوائد جمّة ؛ نذكرها واحداً واحداً :

فالجمع : هو تغيير المفرد تغييراً ما قصداً ، و يضاف إلى ذلك ما ذكره ابن الشجري من دلالة الجمع على ثلاثة فصاعداً .

و للتفريق بينه و بين اسم الجنس الجمعي و اسم الجمع ، نفيد مما ذكره ابن الحاجب فنقول :

اسم الجنس الجمعي :

هو ما دلّ على آحاد غير مقصودة ، لأنه موضوع للدلالة على حقيقة الجنس لا للأعداد قصداً نحو : تمر ، و شجر ، و يضاف إلى هذا التعريف ما ذكره ابن الشجري من أنه يفرق

<sup>١</sup> ينظر الأمالي النحوية ٢/٤٥-٤٦ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١/١٣ .

بينه وبين واحده بالتاء ، نحو : سحابة و سحاب ، و حمامة و حمام<sup>١</sup> ، و ما ذكره السيرافي من أنه يفرق بينه وبين مفردة أيضاً بياء النسب ، نحو : روم و رومي<sup>٢</sup> .  
اسم الجمع :

هو ما دلّ على أحاد غير مقصودة ، و ربّما وافق لفظه لفظ المفرد ، و ليس بجمع له في الحقيقة نحو : ركب و سفر .

و يستدل على اسم الجمع الذي وافق لفظه لفظ المفرد بالوزن ، قال ابن الحاجب - فيما تقدّم - : إنه لم يثبت أن (فعل) من أبنية الجموع<sup>٣</sup> ، و يُستدل عليه أيضاً بالتصغير ؛ فاسم الجمع يُصغّر لفظه ، نحو : (ركب) إذ يُقال في تصغيره : (رُكِب)<sup>٤</sup> ، و ليست جموع الكثرة كذلك .

و ذكر ابن الشجري من أسماء الجموع أيضاً : (العبيد) اسم جمع لعبد ، و مثله (معبوداء) ، و (مشيوخاء) : اسم جمع لـ (شيخ) ، و (معيوراء) : اسم جمع لـ (عير) .

و وهم ابن الشجري فعد الكلب و المعيز و الضنين أسماء جمع ، و قال : إن سيبويه قال : إن (العبيد) اسم جمع و ليس بتكسير لخروجه عن القياس<sup>٥</sup> ، لكن سيبويه ذكرها في جموع التكسير و وصفها بالقلّة<sup>٦</sup> ، و ربّما كان سبب الوهم الذي وقع فيه ابن الشجري أن سيبويه ذكر (فعل) في أسماء الجمع ، نحو : (قطين) و (عزيب) و (عزّي) ، و هي كلها أسماء جمع لما جاء من بناء (فاعل) من لفظها<sup>٧</sup> .

و تُعدُّ (قوم) و (نفر) و نحوهما أسماء جمع لأنها دالة على الجمع و ليس لها مفرد .  
أنواع الجمع :

الجمع نوعان : جمع على حد التنثية ، و جمع تكسير ، و قد أشار المبرد إلى الجمع على حد التنثية واصفاً إياه بأنه جمع لا يُكسر فيه الواحد عن بنائه<sup>٨</sup> ، و هذا النوع قسمان : جمع مذكر سالم ، و جمع مؤنث سالم .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٤٧/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر شرح السيرافي بهامش الكتاب ١٨٣/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ٤٦/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٤٩٤/٢ ، و الأمالي النحوية ٤٦/٣ ، و هو قول سيبويه في (الكتاب) ٢٠٣/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٠٠/١ ، و صححه المحقق في الهامش .

<sup>٦</sup> ينظر الكتاب ١٧٥/٢-١٧٦ .

<sup>٧</sup> ينظر الكتاب ٢٠٣/٢ .

<sup>٨</sup> ينظر الكامل ٤٥٠/٢ .

## جمع المذكر السالم :

جمع المذكر السالم هو ما دل على أكثر من اثنين بالحقاق واو مضموم ما قبلها رفعاً ، أو ياء مكسور ما قبلها نصباً أو جراً ، على بناء مفرده ، و تلحق نون بآخره للدلالة على استقلال الاسم عن الإضافة إلى ما بعده ، فهي بدل من التثوين فيه و ليست تثويناً ؛ لأنها تجامع (ال) التعريف<sup>١</sup> .

و قد ذكر ابن الشجري من شروط الاسم المجموع جمع مذكر سالماً أن يخلو من علامة التانيث ، ممثلاً لذلك بـ (طلحة) إذ لا يقال فيها "طلحتون" و لا "طلحون" ، كي لا تجتمع علامة التذكير مع علامة التانيث<sup>٢</sup> .

و أشار المبرد إلى أن (فاعل) وصفاً لمذكر ، نحو : (تابع) يُجمع جمع مذكر سالماً<sup>٣</sup> ، فيقال فيه : "تابعون" ، و علل عدم جواز جمعه على (فواعل) [أو قياس ما كان على أربعة حروف أن يُجمع على صيغة منتهى الجموع] بخشية الالتباس بجمع (فاعلة) لأن (فاعلة) تُجمع على (فواعل)<sup>٤</sup> .

و مثل (فاعل) كل صفة لمذكر عاقل خالية من التاء صالحة لدخولها عليها<sup>٥</sup> ، نحو : (جميل) و (متزوج) ، و قد أشار ابن الشجري إلى امتناع جمع (أفعل فعلاء) جمع مذكر سالماً ، لأنه لا يقال : (أحمرون) [يعني صفة]<sup>٦</sup> .

و ذكر المبرد أن (أفعل) علماً يُجمع جمع مذكر سالماً نحو : الأشعرين<sup>٧</sup> ، و الأحمرين<sup>٨</sup> ، فهذه إحدى حالات جواز جمع الاسم جمع مذكر سالماً ، و هي أن يكون علماً لمذكر خالياً من علامة التانيث<sup>٩</sup> .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٠٦/١ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٦٣/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ١١٤٧/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ١١٤٧/٣ .

<sup>٥</sup> ينظر شذا العرف ٩٤ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤٩/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ١٠٥٢/٣ .

<sup>٨</sup> ينظر الكامل ١١٤٧/٣ .

<sup>٩</sup> ينظر شذا العرف ٩٤ .

## الملحق بجمع المذكر السالم :

يلحق بجمع المذكر السالم كل اسم جاء مختوماً بالواو رقعاً و الياء نصباً و جرّاً ، و ليس له مفرد ، نحو : (عشرين) ، و مثلها (تسعين) و (يسيرين) و (فلسطين) و (غسلين) و (ياسمين) في اللغة العليا - كما قال المبرد - ، و وجهه عند المبرد أن كل ما كان على بناء الجمع من الواحد فأعرابه كأعراب الجمع<sup>١</sup> ، و (عشرون) هو الوحيد فيها الدال على الجمع معنى .

و يلحق بجمع المذكر السالم ما لم تتوفر فيه شروطه ، و هي الأسماء المختومة بالياء ، مما حذفت لاماتها ، نحو : (سنة) و (ثبة) و (قلة) ، و نقل ابن السجري عن أبي علي الفارسي قوله في تعليل عدم جمع (أمة) بالواو و النون : "إنهم لم يقولوا : "أمون" ، حيث كسر على ما رد الأصل ، لأن الجمع بالواو و النون إنما كان يلحق عوضاً مما حذفت منها ، و (أفعل) يجري مجرى المفرد ، فكان مفرده لم يلحقه حذف"<sup>٢</sup>.

و علق على قول أبي علي أن (أمة) لم تجمع بالواو لرد لامها في جمع القلة ، بقوله : إن هذا التعليل يفسخ لأن سنة ردت لامها في جمع المؤنث السالم فقيل : "سنوات" و مع ذلك تجمع بالواو و النون ، و أورد تعليقه لمنع (أمة) من الجمع بالواو و النون ، و هو أنها جاءت مؤنثة لفظاً و معنى ، خلافاً لـ (سنة) و نظيراتها التي هي غير مؤنثة معنى<sup>٣</sup> ، و هو تعليل يدل على بُعد نظر .

و ذكر أيضاً مما ألحق بجمع المذكر السالم (أرض) و (حرّة) و كان يشبهها بيباب (سنة)<sup>٤</sup>.

و له في (سنة) و نظيراتها و (أرض) و (حرّة) قول ، إذ كان يرى أنها لم تماثل جمع المذكر السالم مماثلة حقيقية في جمعها ، إذ كثر فيها تغيير البنية ، و كان يرى ذلك أقيس ، لأنه يقرّ بها من جمع التكسير و هو قولهم في (سنة) : "سنين" و في (قلة) : "قليين" و في (ثبة) : "ثبين"<sup>٥</sup> ، و في (حرّة) : "إحرون" ، و قال : إن هذا أقيس من قول من قال : "حرون"<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٤٥٠/٢-٤٥١ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن السجري ٢/٢٦٢ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/٢٦٢-٢٦٣ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/٢٦٣ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/٢٦٣ و ٢٦٧ .

<sup>٦</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/٢٦٤ .

## جمع المؤنث السالم :

هو ما دلّ على أكثر من اثنين بإلحاق ألف و تاء في آخره ، و تُحذف تاء التانيث من الاسم المختوم بها أن أريد جمعه جمع مؤنث سالماً ، فيقال في جمع (شجرة) : "شَجَرَات" ، و تقلب الألف المقصورة في الجمع ياء ، إلا إذا وقعت ثالثة منقلبة عن واو ، فمثال الأول قولنا : في جمع (خُبلى) : "خُبَلِيَّات" ، و مثال الثاني قولنا في جمع (رِضَا) : "رِضَوَات" .  
و تقلب همزة ألف التانيث الممدودة واواً ، نقول في (صحراء) : "صحراوات" ، و يخير فيها إن كانت للإلحاق أو منقلبة عن أصل نحو : (علباء) و (كساء) ، فأما تُقلب و إما تبقى على حالها أسوة بما فعل في نثيتها<sup>١</sup> .

و لم تتكلم المجالس و الأمالي على جمع المؤنث السالم إلا في لمحات يسيرة ؛ من نحو قول ابن الشجري أن جموع الكثرة تحقّر بردها إلى أحادها ، و تحقّر أحادها ثم تجمع بالألف و التاء ، ممثلاً لذلك بدرهيمات<sup>٢</sup> ، و هذا لا يصح إلا إذا لم يكن جمع الكثرة لمذكر عاقل .  
و تكلم المعافى على تحريك عين (فَعْلَة) اسماً عند جمعه جمع تانيث ، نحو : (رَكْعَة) و (ركعات) ، و قال : إن العين إذا كانت معتلة أو مدغمة لم تحرك في المستفيض من كلام العرب ، ممثلاً للمعتل بـ (دائرة) و (جوزة) و (بيضة) ، و للمدغم بـ (حبة) ، و قال : إن هذيل بن مدركة يحركون عين المعتل فيقولون : "عَوَرَات" و "يَيْضَات"<sup>٣</sup> .

و ذكر ثعلب أن العرب تحرك العين في الأسماء و تسكنها في الصفات التي على وزن (فَعْلَة) ، و أن (فَعْلَة) لا تحرك في كلام العرب لأنهم لم يريدوا أن يضيفوا ثقل الحركة إلى ثقل النعت<sup>٤</sup> ، و مثل المعافى لذلك من النعت بـ (عَبْلَة) و (عَبَلَات) ، و قال : إن علماء العربية يرون أن علة ذلك هي التفريق بين النعت و الاسم ، فحركات الأسماء لأنها أحمل للحركة ، و النعوت أثقل لذا تركت على تسكينها ، و أورد تعليلاً لأحد علماء العربية - و لم يسمه - جاء فيه أن العين حُرِّكت في الأسماء تعويضاً من حذف تاء التانيث في الجمع ، و أن النعوت لم تُحْرَك تخفيفاً ، و ذكر المعافى أن أكثر علماء العربية على القول الأول<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> ينظر شذا العرف ٩٧ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٠٦/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس الصالح ١٥٦/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر مجالس ثعلب ٥٢٧/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الجليس الصالح ١٥٦/٣-١٥٧ .

و ذكر ثعلب شيئاً مما خالف القاعدة هو قولهم في جمع (رَبْعَة) : "رَبْعَات" ، و أورد تعليل الفراء لذلك بأن (رَبْعَة) نعت وصف به المذكر و المؤنث فجرى مجرى الأسماء ، فلذا حركت عينه ، و نكر أيضاً ما حكاه الكسائي و لم يحكه غيره من أنه يقال في (لَجْبَة) : "لَجْبَات"<sup>١</sup>.

### جمع التكسير

اعترض ابن الحاجب في أماليه على حدّ ابن جنّي للجمع المكسر ، إذ قال ابن جنّي في تعريفه : "هو ما تغيّر فيه نظم الواحد و بناؤه" ، و وجه اعتراضه أن كلمة (نظم) لا مكان لها في التعريف لأنه إما أن يقصد بها البناء فيكون في التعريف تكرار ، و إما أن يقصد بها كون الاسم على هيئة باعتبار ترتيب الحروف لأن ذلك لا يتغيّر في الجمع مطلقاً إذ يقال في جمع (فَرَس) : "أفراس" ، و ترتيب الفاء و الراء و السين في الجمع كترتيبها في المفرد<sup>٢</sup>.

و على ذلك يكون تعريف جمع التكسير عند ابن الحاجب "هو كل جمع تغيّر فيه بناء الواحد" ، و يضاف إليه قوله في موضع آخر : "تغييراً ما"<sup>٣</sup> ، حتى يدخل فيه (فَلَك) جمع (فَلَك) . و تؤخذ أبنية جموع التكسير — غالباً — بالسمع ، و إن قيل بقياسية بعض هذه الأبنية في أبواب معينة ، لكثرتها في هذه الأبواب.

و يصرّح أصحاب كتب المجالس و الأمالي أحياناً بقياسية الجمع ، بإطلاق ألفاظ مثل : (القياس) و (الباب) و (المطرّد) و (الشائع) ، و يصرّحون — أحياناً — بعدم قياسيته مستخدمين ألفاظاً مثل : (الشاذ) و (القليل) و (النادر) و (المسموع) ، فمن ذلك أفدنا ما يعدونه قياسياً فيها و ما لا يعدونه كذلك ؛ و عدنا إلى كتب الصرف للإفادة منها في توثيق هذا الأمر .

و يفرق من حيث عدة ما يدل عليه الجمع بين نوعين هما (جموع القلة) و (جموع الكثرة) ، فجمع القلة ينتهي إلى الدلالة على عشرة مما يطلق عليه ، و جمع الكثرة موضوع ليندل على الجمع أيّاً كان عدده<sup>٤</sup> ، على أن المعتبر في ذلك دلالة الوضع ، لا الاستعمال ، فإذا عرّفت جموع القلة بـ (ال) أو الإضافة صلحت للدلالة على الكثرة باعتبار الجنس أو الاستغراق ، نحو قول الشاعر :

لنا الجفّنات الغرّ يلمعن بالضحي  
و أسيافنا يقطرن من نجدة دماً<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> ينظر مجالس ثعلب ٥٢٧/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٤٤/٤-١٤٥ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ٤٦/٣ .

<sup>٤</sup> شذا العرف ٩٩ ، و ذكر أنه قيل أيضاً : إن جموع الكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية .

<sup>٥</sup> ينظر شذا العرف ٩٩ .

فأسياف هنا جمع قلة إلا أنه مستعمل ليدل على الكثرة .

وقد أشير في كتب المجالس و الأمالي أحياناً إلى القلة و الكثرة في عدد من أبنية الجموع ، و سنوتقها هي و ما لم يشيروا إليه بلفظ القلة أو الكثرة بالرجوع إلى كتب الصرف .

### أبنية جموع التكسير

#### ١- أبنية جموع القلة :

١- أفعال : صرّح المبرّد بقياسيته في جمع (فعل) كـ (فلس) و أفلس<sup>١</sup>، و أشار إلى قياسيته في جمع (فعل) و (فعال) مؤنثين ، نحو : (نراع) و (أزرع) ، و (كرّاع) و (أكرّع)<sup>٢</sup> ، و ذكر قياسيته في جمع (فعال) أيضاً و لم يمثل له<sup>٣</sup>، و مثل له ابن الشجري بـ (عناق) و (اعنق) ، و قال : إنه يأتي في جمع (فعال) مؤنثاً<sup>٤</sup>، كما ذكر غلبته في جمع (فعل) اسماً مؤنثاً نحو : (يمين) و (أيمن)<sup>٥</sup>.

و أشار المبرّد إلى سماعية (أفعل) جمعاً لـ (فعل) قائلاً : إنهم قد شبهوا فعلاً بـ (فعل) في الجمع ، فقالوا : "جبل" و "أجبل"<sup>٦</sup>، و عده ابن الشجري شذوذاً<sup>٧</sup>، و ليس كذلك لأنه قد جاء في قدر صالح من الجموع .

٢- أفعال : يصاغ قياساً في (فعل) - كما أشار المبرّد - ممثلاً له بـ (جمل) و (أجمال)<sup>٨</sup>، و نكره جمعاً لـ (فعل) نحو : (أس) و (أساس)<sup>٩</sup>، و ذكره جمعاً لـ (فعل) نحو : (طنّب) و (أطناب)<sup>١٠</sup>، و أشار ابن الشجري إلى قياسيته في جمع (فعل) اسماً وصفة نحو : (عقل) و (أعدال) ، و (يقض) و (أنقاض)<sup>١١</sup>.

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٥٦/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٧٦/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ١٢٣١/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٤٣-٢٤٣/١ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٤٢/١ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ٥٦/١ .

<sup>٧</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٦٤/١ .

<sup>٨</sup> ينظر الكامل ٢٨٦/١ .

<sup>٩</sup> ينظر الكامل ١١٧٩/٣ .

<sup>١٠</sup> ينظر الكامل ٧٢٣/٢ .

<sup>١١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٥٢/١ .

و قال ابن الشجري بكثرته في جمع (فعل) نحو : (أهل) و (أهل) ، و قال : إنه متسع في المضاعف نحو : (رب) و (أرباب)<sup>١</sup> ، و رأى بعض الباحثين المعاصرين جعل (أفعال) قياساً في جمع (فعل) ، لكثرة ما جاء من ذلك<sup>٢</sup>.

و سُمِعَ جمعاً لـ (فعل) صفة بمعنى (فاعل) نحو : يتيم و أيتام<sup>٣</sup>.

٣- أفعلة : ذكر المبرد قياسيته في جمع الأسماء المذكرة التي على وزن (فعال) نحو : (قذال) و (أقذلة)<sup>٤</sup> ، و (فعال) نحو : حمار و أحمره<sup>٥</sup> ، و ذكر ابن الشجري أنه يكون جمعاً للأسماء المذكرة التي على وزن (فعال) نحو : غراب و أغربة ، و (فعل) نحو : (تفيز) و (أقزة)<sup>٦</sup> ، و ذكر المبرد مجيئه جمعاً لـ (فعل) اسماً مذكراً و لم يمثل له<sup>٧</sup> ، و مثاله : (عمود) و (أعمدة) .  
أبنية جموع الكثرة :

١-فعال : صرح المعافى بكثرته في جمع (فعل) نحو : (كلب) و (كلاب) ، و ذكر أنه كثير في القلة<sup>٨</sup> ، و لا بد أنه وهم ؛ لأنه من جموع الكثرة<sup>٩</sup> .  
و ذكر ابن الشجري أن (فعل) تجمع على (فعال) نحو : (رقبة) و (رقاب)<sup>١٠</sup> ، و لم يصرح بقياسيته فيها<sup>١١</sup> .

٢- فُعول : ذكره ابن الشجري جمع كثرة لـ (فعل) نحو : (وعل) و (وعول)<sup>١٢</sup> ، و أشار المعافى إلى قياسيته في جمع (فعل) نحو : (كلم) و (كلوم)<sup>١٣</sup> .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٧٦/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الفيصل في ألوان الجموع . عباس أبو السمود . دار المعارف . مصر . ١٩٧١ م . ٣٧ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٥٢/١ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٢٨٦/١ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٧٧-٧٦/١ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٤٢/١ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٢٨٦/١ .

<sup>٨</sup> ينظر الجليس الصالح ٩١/٤ .

<sup>٩</sup> ينظر الكتاب ١٧٥/٢ .

<sup>١٠</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٤٠/١ .

<sup>١١</sup> ينظر شرح الشافية ١٠٦/٢ .

<sup>١٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٠١/١ .

<sup>١٣</sup> ينظر الجليس ٩١/٤ .



- ٣- فُعْلان : أشار المبرّد إلى قياسيّه جمعاً لـ (فُعْال) اسماً ، نحو :  
 (عُرَاب) و (غُرْبان)<sup>١</sup> ، و نكره جمعاً لـ (فَعَل) نحو : (وَرَل) و (وَرْلان)<sup>٢</sup> ، و مثّل له المعافى  
 من معتل العين بنحو : (تاج) و (تيجان)<sup>٣</sup> ، و لم يصرّحاً بقياسيته في جمع (فَعَل)<sup>٤</sup> .
- ٤- فُعْلان : أشار المبرّد إلى مجيئه جمع كثرة لـ (فَعِيل) اسماً نحو : (قَضيب)  
 و (قَضبان)<sup>٥</sup> .
- ٥- فُعَل : صرّح المبرّد مجيئه جمعاً لـ (فُعْال) اسماً مذكراً في الكثرة نحو : (جَمار)  
 و (حُمُر) ، و نكره جمعاً لـ (فُعْال) اسماً مذكراً و لم يمثّل له<sup>٦</sup> ، و مثاله : (قَدان) و (فُذُن) ،  
 و نكره جمعاً لـ (فَعِيل) اسماً أو صفة جرت مجرى الاسم ، نحو : (سُرير) و (سُرُر) ،  
 و أجاز في المضاعف أن يتبدّل من ضمته الثانية فتحة فيقال في (سُرُر) : (سُرَر)<sup>٧</sup> .  
 ونكر ابن الشجري أن (فاعل) صفة تُجمَع على (فَعَل) مستشهداً لذلك بشعر للأعشى  
 وردت فيه (قُتِل) : جمع (قاتل) ، و (نُزِل) جمع (نازل)<sup>٨</sup> ، و هو كثير فيه<sup>٩</sup> .
- ٦- فُعَل : قال المبرّد أنه الباب في جمع (فُعْلاء) صفة نحو : (عوراء) و (عُور) ،  
 و ذكر أنه إذا جاءت عين فعلاء يساء تكسر (فِءاء) (فُعَل) لتصحّ الياء ، نحو : (بيضاء)  
 و (بيض)<sup>١٠</sup> ، و ذكر أنه القياس في جمع (أفْعَل) صفة نحو : (أخْمَر) و (حُمُر) فيمالم يجري  
 مجرى الأسماء<sup>١١</sup> .
- و عدّ ابن الشجري جمع (فَعَل) على (فَعَل) شاذّاً<sup>١٢</sup> ، و مثّل له المبرّد من المعتلّ  
 بـ (ناب) و (نيب) ، و قد جرى لـ (نيب) ما جرى لـ (بيض) ، و من الصحيح

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٢٢٠/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٥٢/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس ٧١/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر شرح الشافية ٩٦/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٣٦٨/١ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ٧٧/١ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ١٦٩/١ .

<sup>٨</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢١٩/٢ .

<sup>٩</sup> ينظر شرح الشافية ١٥٧/٢ ، و عدّه بعضهم سماعياً ، ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه . خديجة  
 الحديثي . مكتبة النهضة . بغداد . ط ١ . ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م . ٣٢٤ .

<sup>١٠</sup> ينظر الكامل ٢٤٤-٢٤٣/١ .

<sup>١١</sup> ينظر الكامل ٤٩/١ .

<sup>١٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢١٨٧-١٨٨ .

بـ (أسند) و (أسند) ، و (وثن) و (وثن) ،<sup>١</sup> و استخدم ابن الشجري مصطلح الشذوذ في هذا لأنه لا ينقاس ، وكثيراً ما يستعمل ابن الشجري هذا المصطلح في وصف المسموع القليل .

٧- فَعَلَةٌ : ذكر الزَّجَّاجِيّ أنه جمع اختص به المعتل الذي على وزن (فَاعِل) ممثلاً له

بـ (قاض) و (قضاة) ،<sup>٢</sup> و يعني بالمعتل معتل اللام ، و بهذه الصفة ذكره المعافى ممثلاً له بـ (عاف) و (عفاة) و نحوها ، مشيراً إلى قياسيته في ذلك<sup>٣</sup> .

٨- فَعَلَاءٌ : ذكر المبرد أنه يجيء جمعاً لـ (فَعِيل) غير معتل اللام ، نحو : (حكيم) و (حكماء) ،<sup>٤</sup> و لم يذكر بقية شروطه و هي أن يكون (فَعِيل) صفة بمعنى (فاعل) و ألا يأتي مضاعفاً<sup>٥</sup> .

٩- فَعَلَى : ذكر ثعلب أن كل ذي زمانة فجمعه (فَعَلَى) و مثل له من (فَعِيل) الذي بمعنى مفعول نحو : (قتيل) و (قتلى) ، و (جريح) و (جرحي) ،<sup>٦</sup> و هو قياسي فيه .

١٠- أَفْعَلَاءٌ : ذكره المبرد جمعاً لـ (فَعِيل) صفة معتلة اللام نحو (تقي) و (أتقياء) ،<sup>٧</sup> و صرح ابن الشجري بأنه جمع كثرة ، و أنه يأتي جمعاً لـ (فَعِيل) ، نحو (هين) و (أهوناء) ،<sup>٨</sup> .

١١- فَعَلٌ : قاسه المبرد جمعاً لـ (فَعَلَةٌ) نحو : (ظلمة) و (ظلم) ،<sup>٩</sup> و صرح ابن الحلجب بقياسيته في جمع (فَعَلَى أَفْعَل) ممثلاً له : بـ (الفضلى) و (الفضل) ،<sup>١٠</sup> .

١٢- فَعَلٌ : ذكره المبرد جمعاً لـ (فَعَلَةٌ) ممثلاً له بـ (كسرة) و (كسرة) وقاسه<sup>١١</sup> .

١٣- فَعَالٌ : قال أبو القاسم الزَّجَّاجِيّ : إنه لم يجئ في كلام العرب من المجموع على (فَعَال) إلا ستة أحرف ، من ذلك قولهم : "ظنر" و "ظوار" و "عنز ربى" و "أعنز رباب" :

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٢٦٨/١ .

<sup>٢</sup> ينظر أخبار أبي القاسم ١٩٥ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس الصالح ٤٠٣/١-٤٠٤ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٧٢٧/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٢٠٧/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر مجالس ثعلب ٤٠١/٢ و (زمانة) : مرض أو عاهة و نحوها (اللسان) مادة (زمن) ٩٩/١٣ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٧٢٧/٢ .

<sup>٨</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٢-٢٠٦ .

<sup>٩</sup> ينظر الكامل ٥٣٤/٢ .

<sup>١٠</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٦٠/٤ .

<sup>١١</sup> ينظر الكامل ٥٣٤/٢ .

للحديثه النتاج ، و "سُوْمٌ" و "سُوَامٌ" و "عِرْقٌ" و "عِرَاقٌ" و "رُخَالٌ" و "رُخَالٌ" و "قَرِيرٌ" و "قَرَارٌ" : لولد البقرة<sup>١</sup> و زاد عليها ابن خالوية (نَذَلٌ) و (نُسْدَالٌ) ، و (رَذَلٌ) و (رَذَالٌ) و (ثَنِيٌّ) و (ثَنَاءٌ) ، و (بَسَطٌ) و (بَسَاطٌ) ، و الملاحظ في مفرداتها أنها جاءت على (فَعَلٌ) و (فَعَلٌ) و (فَعَلٌ) ، و (فَعَلَى) و (فَعِيلٌ) أي أن هذا البناء من النادر أن يَسْمَعَ في باب .  
و قد ذكر ابن الشجري أنه قيل في (براء) أنها جمع (بريء) على غير القياس و زاد قولهم في جمع (نفساء): "نُفَاسٌ"<sup>٢</sup>.

صيغ منتهى الجموع غير المختومة بالتاء :

إنما أفردناها هنا لأن لها حكماً يخالف بقية أبنية الجموع ، و هو أنها لا تُصَرَّفُ ، و أنها لا تشبه أي بناء من أبنية المفردات ، و أنها أكثر قياسية من بقية أبنية الجموع .  
و قد أطلق عليها مصطلح (أمثلة مفاعيل و مفاعيل) ، و بهذا عبر عنها ابن الشجري<sup>٣</sup> و هذان المثالان تقريبيان يبينان كيفية صوغ أبنية منتهى الجموع ، بفتح الأول ، و بزيادة ألف التفسير ثالثة و كسر ما بعدها ، و زيادة الياء قبل آخرها إن كان في مفرداتها مدة رابعة ، و قد تزداد الياء تعويضاً من حذف حرف أصلي في مفرداتها نحو قولهم في جمع (جِرْدَخَلٌ) : "جِرَادِيحٌ" ، و قال ابن الشجري موضحاً هذا القول : إن حرف اللين إذا وقع رابعاً لم يُحذف في التفسير ، لأنهم استجازوا أن يعوضوا من الحرف المحذوف ياء قبل الطرف كقولك في تفسير (جِرْدَخَلٌ) : "جِرَادِيحٌ" ، فإذا ظفروا بحرف اللين في هذا الموقع تمسكوا به ، إلا إذا اضطرَّ شاعر ، و قد ذكر ذلك تعليقاً على قول الشاعر في بيت له : "عَطَارَفٌ" ، فقال : إن قياسها (عَطَارِيفٌ) لأن واحدها (عَطْرَافٌ) أو (عَطْرِيفٌ) ، و قال في موضع آخر إنه يجوز حذف الياء من مثال (مفاعيل) و تعويضها بالتاء نحو : (زِنْدِيقٌ) و (زِنَادِيقَةٌ) ، و إنه لا يجوز إخلاء الاسم منها معاً<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> ينظر أمالي الزجاجي ١٢٩ ، و أخبار أبي القاسم ١٦٣ .

<sup>٢</sup> ينظر ليس في كلام العرب . الحسين بن أحمد بن خالويه . تح أحمد عبدالغفور العطار . دار العلم للملايين . بيروت . ط ٢ . ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . ١٥٢ و ١٥٣ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢١١/٢ ، ٤٣٥/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٤/٣ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢١٤/١ .

<sup>٦</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٤/٣ .

و ذكر المبرّد أن الياء تُزاد في مثال (مفَاعِل) للحاجة، نحو: (خاتّم) و (خواتيم) ،  
و قال في ذلك إنه جمع يجيء كثيراً ، و يعكّل لزيادة الياء فيه بأنه موضع تلزمه الكسرة ،  
فتشبع ، فتصير ياء<sup>١</sup>.

و ذكر في كتب المجالس و الأمالي عدد من أبنية منتهى الجموع ، هي :

١- فعائل : ذكر المبرّد مجيئه جمعاً لـ (فعيلة) اسماً ، نحو : (صحيفة) و (صحائف) ،  
و نعتاً ، نحو : (عقيلة) و (عقائل)<sup>٢</sup>.

٢- أفاعِل : ذكر المبرّد أن (أفعل) اسماً أو نعتاً جرى مجرى الاسم يجمعان على  
(أفاعِل) نحو : (أبطح) و (أباطح) ، و (أسود) و (أساود)<sup>٣</sup>.

٣- فواعِل : ذكر المبرّد قياسيتها في جمع (فَاعِلَة)<sup>٤</sup> ، نحو : قائمة و قوائم .

و ذكر الزجاجي أنه لم يأت من (فَعَال) مجموعاً على فواعل إلا (بُخَان) و (دَوَاخِن) ،  
و (عُثَان) و (عَوَاتِن)<sup>٥</sup> ، و ذكر المبرّد أنه لا يأتي جمعاً لـ (فاعل) خشية الالتباس بالمؤنث ، إلا  
قولهم في (فارس) : "قوارس" لأنه لا يكون في المؤنث ، و قولهم : (هو هالك في  
الهالك) ، أجروه مجرى المثل<sup>٦</sup>.

#### صيغ منتهى الجموع المختومة بالتاء :

يُجمع المنسوب الزائد على ثلاثة أحرف هذا الجمع ، و قد ذكر المبرّد أن زيادة التاء في  
المنسوب قياسية و أن تركها جائز ، و مثل له بـ (المهالبة) و (المسامعة) ، فأشار إلى أن مفوده  
يُجعل مسمّى باسم الأب ، أي أن المهالبة جمع (مُهَلَّب) و المسامعة جمع (مِسْمَع)<sup>٧</sup> ، و قال ابن  
الشجري إن مفرد هذا الضرب منسوب ، أي مفرد (المهالبة) : (مهلبّي) ، و قال : إن هذا  
الضرب يُجمع بحذف ياء النسب و تعويض التاء منها<sup>٨</sup> ، و الأول مذهب الخليل<sup>٩</sup> ،  
و يصدقه قياس جمع صفة المذكر العاقل التي يصح دخول التاء عليها أن تُجمع جمع مذكر

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٢١٧/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ١٩٣/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٤٩/١ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٤٠٠/١ .

<sup>٥</sup> ينظر أخبار أبي القاسم ٧٧-٧٨ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ٤٠٠/١ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٦٢/١ و ١٠٥٢/٣ .

<sup>٨</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٣/٣ .

<sup>٩</sup> ينظر الكتاب ١٠٣/٢ .

يصدقه قياس جمع صفة المذكر العاقل التي يصح دخول التاء عليها أن تُجمع جمع مذكر سالماً، فيقال في (المهلب): "المهلبون" لا المهالبة، في القياس.

وقد أورد (ثعلب) قاعدة جمع الأعلام الأعجمية نحو: إبراهيم وإسماعيل، وهي أن العرب ردتها إلى أصل كلامهم، فحذفت ما رأته زائداً فيها، فيقال في جمع (إبراهيم): "أبارة"<sup>٢</sup>، وذكر المبرد أن أكثر الأعجمي من هذا تزداد في جمعه التاء نحو: (موزج) و (موازجة)<sup>٣</sup>، وحمل ابن الشجري الأعجمي في هذا الباب على المنسوب لأنهما منقولان، فالأول منقول بالنسب من الاسم إلى الوصفية، والثاني منقول من الأعجمية إلى العربية بالتعريف<sup>٤</sup>، ولكني أرى أن التاء لما كانت تدل على المؤنث والمؤنث فرع على المذكر، جعلت علامة في جمع ما هو فرعي، فلذا كثرت زيادتها في جمع الأعجمي الذي على مثال (مفاعل) تنبيهاً على عجمته؛ وفي جمع المنسوب تنبيهاً على حذف ياء النسب.

و زيادة التاء في العربي المجموع على مثال (مفاعل) و (مفاعل) جيدة عند المبرد، وذكر منه (صيقل) و (صياقلة)<sup>٥</sup>، وقال ابن الشجري: إن زيادة التاء في مثال (مفاعل) تسأتي توكيداً لتأنيث الجمع، وإن زيادة التاء في مثال (مفاعل) عوض من يائه المحذوفة، ولا تجتمع التاء والياء فيهما معاً، ومثاله (زندق) و (زنادقة)<sup>٦</sup>.

#### جمع الجمع:

ذكر المبرد أن الجمع ربما جمع، نحو: (أعراب) و (أعاريب) و (أنعام) و (أناعيم)<sup>٧</sup>، وقد أول كثيراً مما جاء مجموعاً على غير القياس على جمع الجمع نحو: (أصاال) إذ عدها جمعاً بـ (أصل) و (أصل) جمع (أصيل)<sup>٨</sup>.

و الملاحظ أن كتب الصرف تكاد تجمع على أن جمع الجمع لا يكون إلا من أبنية منتهى الجموع أو مختوماً بالألف والتاء، نحو: (أقاويل) جمعاً لـ (قول)، و (رجالات) جمع جمع

<sup>١</sup> ينظر ثندا العرف ٩٤.

<sup>٢</sup> ينظر مجالس ثعلب (الزيادات) ٧٣٥/٢.

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٦٢/١.

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤/٣.

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٦٢/١.

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤/٣.

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٩٢/١.

<sup>٨</sup> ينظر الكامل ٧٩١/٢.

لـ (رَجُلٌ) <sup>١</sup> ، فتقدير (أصال) جمع جمع لـ (أصيل) غير متفق مع ذلك ؛ ثم إن (أصال) (أفعال) أي جمع قلة ، و (أصل) التي قيل إنها جُمِعت، أصالاً جمع كثرة ، و لا يستقيم من حيث المعنى أن يكون الجمع القليل جمعاً للكثير ، و أخيراً نذكر ما وصف به سبويه هذا الجمع عند حديثه عن (أقاول) و هي جمع جمع لـ (قول) : " و إنما قُلْتَ : "أقاول" فبنيت هذا البناء حين أردت أن تكثر و تبالغ في ذلك" <sup>٢</sup> ، أي أن جمع الجمع يفيد المبالغة في عدد المجموع .

و قد قال ابن الشجري بجمع جمع الجمع حين ذكر أن (أصائل) جمع (أصال) ، و (أصال) جمع (أصل) ، و (أصل) جمع (أصيل) <sup>٣</sup> ، و ذكر المحقق أن السهيلي قد أنكر هذا القول ، و قال : إن الأولى أن تجعل الأصائل جمعاً لأصيلة ، و الأصيلة لغة معروفة في الأصيل <sup>٤</sup> ، وهكذا جعلها المبرد ، حين قال : " ويقال في جمع (أصيلة) : "أصائل" مثل : (خليفة) و (خلانف) <sup>٥</sup> .

و الخلاصة أن جمع جمع الجمع تكلف لا نقره ، و نقر جمع الجمع لأنه يفسر كثيراً مما جاء مجموعاً على غير القياس ، و قد ذكر ابن الشجري منه : (أراهط) جمعاً لـ (رَهْط) ، و (أباطيل) في جمع (باطل) ، و (أحاديث) في جمع (حديث) ، و قال في (أحاديث) : إنه لا يجوز أن يكون جمعاً لـ (أحدوثه) لأنهم لم يقولوا : "أحدوثه النبي" بل قالوا : "حديث النبي" و هذا جمعه <sup>٦</sup> .

### التصغير

عرفه ابن الحاجب في أماليه بأنه زيادة تدل على أن مدلول المزيد فيه محقر <sup>٧</sup> . و دلالة التحقير أو التصغير موضحة في قول المعافى : "إن الاسم المصغر إنما قصد به الدلالة على صغر ذاته و قلة أجزائه و تعلقه بجزء يسير في نفسه ، فأما الصغير في ذاته و قلة أجزائه فالحجيرة الصغيرة التي ليست حجرة كبيرة ، و أما المتعلق بشيء يسير ، فكقولك : "أتيتك قبيل العصر أو بعيد الفجر" ، فتبين أن المتقدم من الزمان في قولك : "قبيل" يسير قليل ،

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٢/٢٠٠ ، و شرح الشافية ٢/٢٠٨ .

<sup>٢</sup> الكتاب ٢/٢٠٢ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١/٣٨١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه (هامش التحقيق) ١/٣٨١ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٢/٧٩١ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١/٤٣٤-٤٣٥ .

<sup>٧</sup> الأمالي النحوية ٤/٧٢ .

و المتأخر منه في قولك : "بُعِيد" قصير ليس بطويل ، و نحو هذا قُذِيمَة و وريثة في قُذَام و وراء ، يجري الأمر فيه من جهة الأمكنة مجراه فيما قدمنا من باب الأزمنة<sup>١</sup> .  
 ففرق بين دلالة التصغير على صغر ذات المدلول ، و بين دلالته على التقريب في الزمان و المكان .

و لابن الشجري في (الأمالي) نصٌ يبين عن أغراض أخرى هي التقليل ، و خصه بتصغير الجموع ، فذلك قولهم في تصغير دراهم : "تُرِيهَمَات" ، و نكر دلالة التصغير على الحنو و التعطف ، و منه قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ : "أَصِحَابِي أَصِحَابِي" ، و على التعظيم نحو قول لبيد :

و كل أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهمُ      دُونِيهِةٌ تصغرُ منها الأناملُ

و نكر أيضاً دلالة التصغير على التمدُّح (أو الفخر) نحو قول الخبَّاب بن المنذر : "أنا جَذَلِيهَا المحكك و عَذِيْقَهَا المرجَّب"<sup>٢</sup> .

و قد ردَّ المعاقى القول بتصغير التعظيم في (دُونِيهِة) و رفض ما أثبتته مثبتوا اللغة من أنها من الأضداد ، لأنه كان لا يرى في التصغير سوى الدلالة على الصغر والقرب ، فقال في تفسير قول الشاعر (لبيد) في (دُونِيهِة) : إنها على تصغيرها ؛ و إنما المراد أن الصغير على صغره ، لكنه يؤثر تأثيراً كبيراً من حيث كان جنسه يؤثر نفعاً أو ضراً بكيفيته لا بكميته ، نحو بعض أنواع الحيات سمه مميت و هو صغير الحجم ، و بعضه أكبر حجماً و ليس له تأثير ، فنُونِيهِة هنا صغيرة جرّت أمراً كبيراً ، و ذكر أنه قد يتَّجه في التصغير أن يكون جاء به تديبهاً على أنه قد يأتي صغيراً ثم ينمى فيصير كبيراً ، وقوله الأخير يبين عن مقصده في استعمال لفظ التصغير في هذه الكلمة ، و يشبهه القول الذي أورده الرضي و لم يذكر صاحبه ، و هو أن تصغير التُونِيهِة هنا على حسب احتقار الناس لها ، و تهاونهم بها<sup>٣</sup> و هو رأي سديد .  
 كيفية التصغير :

ذكر سيبويه في الكتاب أن أبنية التصغير ثلاثة ، وهي : (فَعِيل) و (فَعِيل) و (فَعِيل)<sup>٤</sup> . و هي غير جارية على الميزان الصرفي ، بل هي أمثلة للتقريب ، و لم نجد في

<sup>١</sup> الجليس الصالح ٢١٩/١ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢-٣٨٤ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس الصالح ٢١٨/١-٢٢٠ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس ٢١٩/١ .

<sup>٥</sup> ينظر شرح الشافية (للرضي) ١٩١/١ .

<sup>٦</sup> ينظر الكتاب ١٠٥/٢-١٠٦ .

كتب المجالس و الأمالي شيئاً عن أبنية التصغير هذه ، إذ تناولوا التصغير من نواح عدة ، و أبانوا عما أرادوه من دون الحاجة إلى هذه الأمثلة ، فالمصغر يُضمّ أوله و يفتح ثانيه ثم تسزاد فيه ياء التصغير الثالثة ، و قد يُحتاج إلى تغييرات أخرى في الكلمة المصغرة من حذف و نحوه ، أو رد حرف محذوف ، فهذا كله مما تناوله أصحاب المجالس و الأمالي .

فقد أشار ابن الشجري إلى وجوب ضم أول المصغر ، و أن الاسم الذي أوله مضموم قبل التصغير فإن ضمته في التصغير غير الضمة التي كانت له ممثلاً لذلك  
 بـ (غريب) مصغر (غراب) ، كما أشار إلى أن ياء التصغير تأتي الثالثة ، أما فتح ما قبلها فيوضحة كثرة ما جاؤا به من أمثلة التصغير .  
 أقل عدة حروف الاسم المصغر :

ذكر المبرد في (الكامل) أن أقل الأصول ثلاثة و لا يلحق التصغير ما كان أقل منها ،  
 فذلك يرينا أن ما جاء على أقل من ثلاثة أحرف أصلية يمتنع تصغيره على عدة حروفه ، لذا  
 وجب رد الحرف الأصلي المحذوف و هذا ما ذكره ابن الشجري في أماليه عن لزوم رد  
 المحذوف في التحقير للحاجة إليه ممثلاً لذلك بتحقير (عدة) و (زينة) إذ تقول فيهما : "وَعَيْدَةٌ"  
 و "وَزِينَةٌ" ، و مثل ذلك أيضاً من محذوف اللام بغير عوض نحو : (أب) تقول فيه : "أبِي" ،  
 كما مثل له من محذوف العين ، نحو تصغير (سه) على (سَيِّهَةٌ) ، و شرح السبب في أن  
 محذوف اللام بعوض لا يصغر على لفظه و إن اجتمعت له ثلاثة أحرف و هو أن الحرف  
 المعوض لا يقوم مقام الأصلي و يلزم معه قلب ياء التصغير ألفاً و من ثمّ إبطال مثال  
 التصغير .

و كان ذلك دأبه فقط في محذوف اللام الذي عوض منه فبقي على حرفين ثالثهما حرف  
 العوض ، أما إذا اجتمع للاسم الذي حذف منه حرف ثلاثة أحرف ليس أحدهما تعويضاً عن  
 المحذوف فيمكن تصغيره و لا حاجة إلى رد المحذوف ، لأن ذلك لا يترتب عليه إخلال بمثال  
 التحقير و مثل لذلك بقولك في تحقير (ناس) و أصلها (أنس) : "نُؤَيْسٌ" .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٦ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/١٩٣ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ١/٥١ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/١٩٢-١٩٤ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/١٩٤ .



ما لا يحذف في التصغير :

يُحتاج كثيراً إلى حذف بعض زوائد الاسم المراد تصغيره ليناسب مثال التصغير ، لكن ثمة زوائد لا يجوز حذفها في التصغير، وقد أشار أصحاب المجالس و الأماشي إلى أكثرها .

(أ) تاء التانيث : أشار ابن الشجري إلى بقاء تاء التانيث و الفتحة التي تسبقها عند التصغير ممثلاً لذلك بـ (طَلِيخَة)<sup>١</sup>.

(ب) عجز المركب المزجي : أشار ابن الشجري إلى بقاء عجز المركب المزجي و الفتحة التي تسبقه في أماليه ممثلاً له بتحقيق (بَعَلْبَك) ، إذ قال : إنك إذا حَقَرْتَ حَقَرْتَ الصدر و أَبْقَيْتَ فتحته ، فقلت : "بَعَلْبَك" ، وقاس ذلك على المؤنث بالتاء<sup>٢</sup>.

(ج) الألف و النون الزائدتان في العلم المرتجل و في الصفة التي على (فعلان) لا توث بالتاء : قال ابن الشجري في المزيد باللف و نون : إن تحقيره محمول على تكسيره فإذا علمت أن العرب كسرتَه على (فَعَالِين) حملت تصغيره على تكسيره فقلت : "فَعَالِين" ، و مثل لذلك بأمثله منها (سَلْيَطِين) مُصَغَّر (سلطان) ، و قال : إنك إذا لم تعلم أن العرب كسرتَه على هذا الحد أقررت ألفه فجنت به على مثال (فَعِيلَان) ، كقولك في (سكران) : "سُكِرَان" ، و في (عثمان) : "عُثَيْمَان"<sup>٣</sup>.

و مما سبق نعلم أيضاً أن ابن الشجري لم يستعمل الأبنية التي وضعها سيبويه في (الكتاب) للتصغير ، إذ قال في وزن (سَلْيَطِين) في التصغير : (فَعِيلِين) ، أما عند سيبويه فهو (فَعَيْعِيل) و هو مثال تربيبي - كما أسلفنا - أي أن ابن الشجري كان يطبق قواعد الميزان الصرفي في أوزان المصغرات .

و القاعدة في ذلك أن الاسم إذا ختم بشيء مقتر انفصاليه بقي عند التصغير فمن ذلك ما سبق ، و منه أيضاً ياء النسب و علامتا النثية و علامتا جمع المذكر السالم ، و علامتا جمع المؤنث السالم و ألف التانيث الممدودة ، و ألف التانيث المقصورة إذا جاءت رابعة ، و يُخَيَّر بين إبقائها أو حذفها إذا جاءت خامسة ، و عجز المركب الإضافي<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٥ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/٣٠٥ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ١/٨٤ .

<sup>٤</sup> ينظر الكتاب ٢/١٠٧-١٠٨ ، و شذا العرف ١١٥ .

تصغير ما زاد على ثلاثة الأحرف :

ما جاء على ثلاثة أحرف يُصغَر بضم أوله وفتح ثانيه و زيادة ياء قبل آخره كما سلف ذكره ، أمّا ما زيد فيه على ثلاثة الأحرف عدا ما هو مقتر انفصاله ، فله حكم أوضحه المبرّد بذكره أن ما جاوز الثلاثة فتصغيره على مثال جمعه<sup>١</sup> ، و لأن الجمع الذي عناه هو جمع التكسير بدليل استشهاده بـ (أساود) و (أسيود) في جمع (أسود) وتصغيره ، فهذا الحكم هو كسر ما بعد ياء التصغير كما يكسر ما بعد ألف التكسير .

وسبق أن ذكرنا أن ابن الشجري صغّر سلطاناً على (سَلَيْطِين) حملاً على جمع تكسيره ، إلا أن ما جاء على أربعة أحرف له حكم إضافي إذا ترتب على تصغيره اجتماع ثلاث ياءات إحداهما ياء التصغير إذ يتوجب حذف الياء الواقعة طرفاً ، فيصير على مثال تصغير ما هو على ثلاثة أحرف ، و قد ذكر المبرّد هذه القاعدة عند حديثه عن تصغير الثوية على الثوية ، فقال : "و كل ياء اتصلت بها ياء أخرى فوَقعت معتلّة طرفاً في التصغير فوليتها ياء التصغير فهي محذوفة ، و ذلك قولك في عطاء : "عُطِي" و كان الأصل "عُطِيِي" كما تقول في (سحاب) : "سُحِب" و لكنها تحذف لاعتلالها و اجتماع ياءين معها"<sup>٢</sup> ، و في قوله اضطراب إذ جعل ياء التصغير تلي ياء الاسم المصغّر و قد صححه له المحقق بقوله : "قوليت ياء التصغير"<sup>٣</sup>.

و حمل التصغير على التكسير له جانب آخر هو وجوب حذف ما زاد على أربعة أحرف ، إلا إذا كان الاسم خماسي الحروف رابعه حرف مد<sup>٤</sup> ، و قد أشار ابن الشجري إلى حذف ما زاد على الأحرف الأربعة في التصغير عند حديثه عن تصغير (مزدان) ، قال : "و لما أريد تصغير مزدان و عدة حروفه خمسة اثنان زائدان ، الميم و الدال ، و جب أن يردّ إلى أربعة بحذف أحد الزائدين"<sup>٥</sup>.

و يحذف من الزائدين ما لم يكن زائداً لمعنى يزول بزواله ، و هذا ما قرره ابن الشجري حين حذف الدال و أبقى الميم في "مزدان" لأن الميم تدل على اسم الفاعل ، كما قال : إنه يحذف من الزائدين أقربهما إلى الطرف ، و الطرف و ما قاربه أحق بالحذف<sup>٦</sup>.

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٢٧٤/١ .

<sup>٢</sup> الكامل ٢٧٤/١ .

<sup>٣</sup> الكامل ٢٧٣/١ ، حاشية المحقق .

<sup>٤</sup> ينظر شرح الشافية ٢٤٩/١ ، و الكلام لابن الحاجب .

<sup>٥</sup> أمالي ابن الشجري ٢٦/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٦/٢ .

و لم تتناول كتب المجالس و الأمالي تصغير الخماسي أو ما زادت عدته عن خمسة أحرف اكتفاءً بما قيل من أن التصغير حول على التكسير فيما جاز الثلاثة أحرف .  
تصغير المؤنث المعنوي :

تزداد التاء للتأنيث في مصغر المؤنث المعنوي إن كان على ثلاثة أحرف أصلاً، نحو: أذن و يد، وهذه الياء لا تجوز زيادتها في المذكر، قال الزجاجي في تعليل قولهم: "ذا التذنية": "و العلماء يقولون: التذي مذكر، و إنما قيل ذو التذنية بالياء لأنه ذهب إلى معنى اللحمية و الزيادة، و بعضهم يقول: "ذو التذنية بالياء و يجعلها تصغير اليد"<sup>١</sup>. فالزجاجي من خلال هذا التعليل يقر زيادة تاء التأنيث في المؤنث المعنوي المصغر حتى أنه التمس معنى للتأنيث في (التذي) يسوغ زيادة التاء في آخره، و يمكن أن يكون تأنيثه حملاً له على ما في الجسد منه اثنان نحو: (أذن) و (عين) و (يد)، فكلها مؤنثة .  
تصغير الجمع و اسم الجمع :

الجموع نوعان: جموع سالمة و جموع مكسرة، و الجموع المكسرة قسمان أيضاً: جموع قلّة و جموع كثرة، فلا يصغر من الجموع على لفظه إلا جموع القلّة .  
و قد أورد ابن السجري مسألة جاءت في التكملة عن وزن (أشياء) و تصغيرها، قال ابن السجري في أثنائها: "إن جموع الكثرة لا تحقر ألفاظها، و لكن تحقر أحادها، ثم يجمع الواحد بالألف و التاء، كقولك في تحقير (دراهم): 'دريهمات'<sup>٢</sup>، وهو بذلك لا يعني جميع جموع الكثرة، فإذا كان جمع الكثرة لمذكر عاقل زيد على تصغير مفردة علامة جمع المذكر السالم، و قد أشار إلى أن جموع القلّة تصغر على ألفاظها عندما ذكر قول أبي علي الفارسي إن (أفعال) تصغر على لفظها، و هي من جموع القلّة، و أبان عن أن المانع من تصغير جموع الكثرة على ألفاظها هو خشية اجتماع ما يتدافع من إرادة التقليل و التكاثير في شيء واحد<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> ينظر أمالي الزجاجي ٢٤٥، و رد هذا القول ضمن مسألة بين الزجاج و أبي موسى الحامض .

<sup>٢</sup> أخبار أبي القاسم ٣٣، و ذو التذنية الصحابي حرقوص بن زهير .

<sup>٣</sup> أمالي ابن السجري ٢/٢٠٦ .

<sup>٤</sup> ينظر شرح الشافية ١/٢٦٦ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن السجري ٢/٢٠٧ .

أما أسماء الجمع فتصغر على ألفاظها ، لأن ألفاظها ألفاظ المفردات ، وقد أشار ابن الشجري إلى تصغير أسماء الجمع على ألفاظها ممثلاً لذلك بقولهم : "تَجْبِر" في تصغير (تجر) ، و "صُحَيْب" في تصغير (صحب) ، و "شُرَيْب" في تصغير (شرب) ، و هو في ذلك موافق لسبويه<sup>١</sup> ، مخالف لأبي الحسن الأخفش الذي يصغرهما بردهما إلى واحدها ثم يجمعها<sup>٢</sup> ، فيقول في تصغير (تجر) "تويجرين" و هكذا أخواتها .

تصغير الترخيم :

ذكر المبرد قاعدة تصغير الترخيم و هو أن تحذف الزوائد من الاسم ثم تصغر حروفه الأصلية ، و يبين في أمثله الكيفية التي تعرف بها الزوائد فتحذف ، فقال : "تقول في تصغير (أحمد) : "حَمِيد" لأنه من (الحمد) ... و في (غضبان) "غُضَيْب" لأنه من (الغضب)" ، فالزوائد التي تحذف هنا كل ما زاد على بناء المصدر الذي اشتق منه الاسم ، فغضبان من الغضب فعرف أن الألف و النون زائدتان لذهابهما من المصدر . و ضرب مثلاً يبين به كيف يفرق بين التصغير الأصلي و تصغير الترخيم قائلاً : "تقول في تصغير (قنديل) على لفظه (قنديل) فإن صغرتة مرخماً حذفت الياء قلت : "قنديل" فعلى هذا مجرى الباب"<sup>٣</sup>.

التصغير غير القياسي :

الأصل في التصغير هو تصغير الأسماء المتمكنة ، فلا الحروف و لا الأسماء غير المتمكنة تدخل في هذا المعنى إلا إذا سُمِّي بها .

و قد وردت بعض المصغرات خلافاً للقاعدة ، فصغر (أفعل) التعجب في قول الشاعر :

يا ما أميلح غز لانا شذن لنا من هوليائكن الضال و السمُر

قال ابن الشجري : إن البصريين رأوا أن التصغير اللاحق فعل التعجب لفظي ،

و أنه متوجه في المعنى إلى المصدر الذي دل عليه هذا الفعل و هو (الملاحه)<sup>٤</sup> ، و قد ورد في

كتاب سبويه أن الخليل قال : إن التصغير في (ما أميلحه) مقصود منه الموصوف بالملح<sup>٥</sup> ، و لا

أدري من أين أتى ابن الشجري بقوله الذي نسبه إلى البصريين .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٩٤/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الكتاب ١٤٢/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر شرح الشافية ٢٦٦/١ .

<sup>٤</sup> الكامل ٧٢٢/٢ .

<sup>٥</sup> الكامل ٧٢٢/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٨٤/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر الكتاب ١٣٥/٢ .

ومما جاء مصغراً من المبهمات تصغير الأسماء الموصولة المبدوءة بـ (ال) ،  
 وأسماء الإشارة ، وقد أشار المبرد إلى أن المبهمات يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء ،  
 لكنه لم يبين كيف تصغر و اكتفى بالتمثيل لذلك بقوله في تصغير (ذه) : "تَيَّا" ، قال : "و لا  
 تصغرها على لفظها كي لا يلتبس بتصغير (ذا)"<sup>١</sup> .

و أورد ابن الشجري البيت الآتي :

بعد اللَّتْيَا و اللَّتْيَا و اللَّتْيَا  
 إذا علتها أنفُسُ تردَّتْ<sup>٢</sup>

و الشاهد في البيت تصغير التي على اللَّتْيَا .

ما جاء بلفظ التصغير و هو مكبَّر :

ذكر المعافى من ذلك : (الْحَنْيَا) ، و (السُّكَيْت) من الخيل ، و (حُمَيْل) الطائر ،  
 و (الْكُمَيْت) و (الثُّرَيَّا)<sup>٣</sup> ، هذه جاءت بلفظ التصغير و ليست بمصغرة ، لأنه لم يستعمل المكبَّر  
 في بابها ، و قد نبه المعافى إلى ذلك بقوله : إنه لو قدر الأصل في (ثُرَيَّا) غير مصغراً لكان  
 (ثُرَوِي)<sup>٤</sup> .

و لا دلالة في هذه الكلمات على التصغير ، و قد ذكر ابن الشجري أن (مُهَيْمِن)  
 و (مُسَيْطِر) و (مُيَيْطِر) مما جاء لفظه مشبهاً لفظ المصغر و هو مكبَّر ، و هذه تختلف عن  
 سابقتها التي أوردها المعافى لأنها وردت بوزن اسم الفاعل مما زاد على الثلاثي فيعلم أنها  
 مكبَّرة ، و تلك ليس لها نظير من أوزان العرب إلا في التصغير فتلتبس بالمصغر .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٨٤٣/٣ .

<sup>٢</sup> أمالي ابن الشجري ٣٦/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس الصالح ٤٨/٤ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس ٤٨/٤ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٢٢/٣ .

## النسب

النسب - كما عرفه ابن الحاجب في أماليه - هو : "إلحاق آخر الاسم المنسوب إلياء مشددة مكسوراً ما قبلها ، لتدل على أن مدلول جملته بينه وبين ما ألحقت به ملائمة"<sup>١</sup>.

و ينسب الأشخاص إلى من ولدوهم ؛ و قد تنسب الجماعة إلى الواحد على رأي أودين ؛ قال المبرد : "قد تنسب الجماعة إلى الواحد ، على رأي أودين ، فيكون له مثل نسب الولادة ، كما قالوا : (أزرقى) لمن كان على رأي (ابن الأزرق)"<sup>٢</sup>.

وينسب الأشخاص أيضاً إلى عمل أو مهنة اتصفوا بها ، نحو قولهم للمشتغل بالعروض : (عروضي) ، و ينسبون أيضاً إلى المواضع والمواقع ، نحو قولنا للمولود في بغداد : (بغدادني) .

و قد تكلم ابن الحاجب على السبب الذي من أجله اختصت الياء المشددة ببيان معنى النسب ، فقال : إنهم اختصوها لأن الياء من حروف المد و اللين ، و تكثر زيادة هذه الحروف في الكلام ، فاختاروا أحدها وهو الياء لأن الواو مستقلة آخرأ ، و لأن الألف لا يمكن تشديدها ، فيلتبس المنسوب بما آخره ألف كـ (فعلني) و (فعلني)<sup>٣</sup>.

التغييرات التي قد تطرأ على المنسوب إليه في النسب :

يطرأ على الأسماء المنسوب إليها تغييرات عما كانت عليه قبل النسب ، و من هذه التغييرات ما هو مطرد ، و قد ذكر في كتب المجالس و الأمالي عدد من مواضع هذه التغييرات :

١- التغيير بالحذف : مما يُحذف في النسب :

(أ) تاء التانيث : أشار ابن الشجري إلى حذف تاء التانيث ، و التاء المشبهة بها عند النسب ممثلاً لذلك بـ (بنت) و (بنوي) ، و (مكة) و (مكي) ، و أشار إلى أنه لا يجوز في (بنت) و (أخت) أن يقال : "بنتي" و "أختي" ، و كان يونس يجيزهما<sup>٤</sup>.

(ب) الألف خامسة أو رابعة في موضعين : تحذف الألف من آخر الاسم المنسوب إليه في النسب خامسة ، و قد أشار ابن الشجري إلى أنه تحذف الألف من (مرامى) تشبيهاً لها بألف

<sup>١</sup> الأمالي النحوية ٧٢-٧٣ ، و ما بين المعقنين زنته ليستقيم النص.

<sup>٢</sup> الكامل ١٠٥٢/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ١١٩/٤ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٨٦/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٨٢/٢ ، و شرح الشافية ٦٠/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الكتاب ٧٨/٢ .

التأنيث في (حُبَارَى) ، فيقال في النسب إلى (مُرَامَى) : "مُرَامِي"¹ ، فكأنه يرى أن الأصل في هذا الباب حذف ألف التأنيث . و وجه ذلك أن ألف التأنيث تحذف رابعة إذا كانت العين مفتوحة² ، و قد عقد ابن الشجري مشابهة بين حذف ألف (جُمَادَى) و ألف (جَمَزَى) في النسب ، فقال : إن فتحة العين من جَمَزَى وافقت الألف [الثالثة] من جُمَادَى ، في الحذف إذا نسبت إليها ، يقال : "جَمَزِي" كما يقال : "جُمَادِي"³ ، فقااس حذف الألف رابعة في المؤنث مفتوح العين على حذفها خامسة ، لأن حذفها خامسة مطرد فيما كانت ألفه للتأنيث أو لغير ذلك .

أما ما كانت ألفه رابعة للتأنيث و كانت عينه ساكنة فيجوز فيه الحذف أو القلب و أواً ، و قد مثل ابن الحاجب لجواز حذفه بـ (حُبَلَى) في النسب إلى (حُبَلَى) ، و بـ (حُبَلَوِي) في النسب إليها⁴ .

ج) الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف : قال ابن الشجري في (بُخْتِي) منسوباً إلى (بُخْتِي) إنه منسوب إلى المنسوب بحذف ياء النسب في المنسوب إليه⁵ ، و (بُخْتِي) مثل (كِرْسِي) و (مِرْمِي) لا حقيقة للنسب فيها ، إلا أنها على صورة المنسوب .

د) علامتا التنثية و جمع المذكر السالم : تحذف علامتا التنثية و جمع المذكر السالم في النسب كي لا يجتمع في الكلمة إعرابان ، و قد تكلم المبرد على ذلك عندما ذكر قاعدة النسب إلى ما جاء على صورة الجمع من الأسماء نحو : قَيْسِرِينَ و بَيْرِينَ ، و قال : إنه يجوز فيمن جعل النون معتقبة الإعراب فيهما ألا يحذف¹ ، و إن كان يقول : إن اللغة العليا هي الحذف ، فيختار (قَيْسِرِي) لا (قَيْسِرِينِي) .

و مثل هذا يقال في النسب إلى الأعلام المثناة ، فمن غير القياس في النسب إلى (البحرين) : (بحراني) ، و وجهه : (بحري) فيمن حذف الياء و النون ، و (بحريني) فيمن جعل النون حرف الإعراب في المنسوب إليه .

و قد أورد الزَجَاجِي مسألة جرت بين الكسائي و اليزيدي بشأن النسب إلى البحرين و الحصنين ، لم قالوا في النسب إلى البحرين : "بحراني" ، و نسبوا إلى الحصنين فقالوا : "حصني" و لم يقولوا : "حصناني"؟! فكان جواب اليزيدي أنهم قالوا في النسب إلى البحرين :

¹ ينظر أمالي ابن الشجري ٤٤/١ .

² ينظر الكتاب ٧٧/٢ .

³ ينظر أمالي ابن الشجري ٢٦٥/٢ .

⁴ ينظر الأمالي الفحوية ٨٨/٤ .

⁵ ينظر أمالي ابن الشجري ٣١٧/١ .

⁶ ينظر الكامل ٤٥١/٢ .

"بحراني" كي لا يلتبس بالمنسوب إلى البحر ، و لم يكن للحصنين شيء يلتبس به ، فقالوا :  
 "حصني" على القياس ، وكان جواب الكسائي أنهم كرهوا أن يقولوا في النسب إلى (الحصنين) :  
 "حصناني" فيجمعوا بين نونين ، فألزمه اليزيدي أن يقول في النسب إلى رجل من بني جنان  
 جنّي ، فيلتبس بالمنسوب إلى الجنّ<sup>١</sup> .

ففي هذه المسألة كان قول اليزيدي أصوب ، و وهم الكسائي منشؤه أنه كان يرى القياس  
 في المنسوب إلى العلم الذي على صورة المثني أن يبقى فيه على علامة التثنية ، و كان لا يرى  
 بأساً بأن تحول هذه العلامة من صورة النصب التي لزمها في المنسوب إليه (البحريين) إلى  
 صورة الرفع في النسب (البحراني) ، و يقيس عليه النسب إلى (الحصنين) فيشير إلى أن أصله  
 (حصناني) ، و ليس هذا مما أوضح قياسه المبرّد في لغة من جعل النون حرف الإعراب ، بل  
 كان يلزم هؤلاء أن يقولوا : "بحريني" و "حصنيني" لأنهم لا يعدون الياء علامة تثنية في هذه  
 الأعلام فكيف يغيرونها ألفاً ، و بأي قياس ؟ و هذا يدل على أن ما قال به الكسائي ليس على  
 قياس المذهبين اللذين ذكرهما المبرّد .

هـ) ياء مثال (فَعَيْلَة) غير مضاعف اللام و لا معتلها : أشار ابن الشجري إلى حذف  
 الياء الزائدة في (فَعَيْلَة) مثل النسب إلى (حَنَيْفَة) ، إذ يقال فيها : "حنفي" ، فتحذف ياء (حنيفة)  
 عند النسب إليها ، و ذكر أن حذف ياء (تحية) الأولى و هي أصلية لأنها عين الكلمة ، جاء  
 تشبيهاً لها بالياء الزائدة التي تحذف من مثال (فَعَيْلَة)<sup>٢</sup> ، و ليس الأمر كما ذكر ، وبيانه ما يأتي :  
 و) إحدى الياعين الواقعتين آخرأ و ليس قبل أولهما ثلاثة أحرف : إذا كان المنسوب  
 إليه مختوماً بياء مشدودة قبل أولهما حرفان ، نحو : (غني) و (أمية) ، و لا اعتبار لتاء التثنية  
 في (أمية) لأن التاء تحذف عند النسب فيبقى الاسم مختوماً بياء مشدودة ، جاز حذف إحدى  
 هاتين الياعين عند النسب و قلب الأخرى و أوأ كراهة اجتماع أربع ياءات<sup>٣</sup> ، و قد أشار ابن  
 الحاجب إلى ذلك في كلامه على النسب إلى (ميا فارقين)<sup>٤</sup> ، فقال في النسب إلى (أمية) بجواز  
 (أموي) و (أمي)<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> ينظر أخبار أبي القاسم ٧٨-٧٩ ، و المسألة أيضاً في (الجليس) ١١٥-١١٦ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٤٤/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكتاب ٧٣/٢ .

<sup>٤</sup> ميا فارقين : أشهر مدينة بديار بكر . معجم البلدان . ياقوت الحموي . دار صادر . بيروت .

١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م . ٢٣٥/٥ .

<sup>٥</sup> ينظر الأمالي النحوية ٨٨/٤ .



و (تحية) من هذا الباب ، حذفت إحدى يائيهما و قلبت الأخرى واواً فقيل فسي النسب إليها (تحوي) - كما ذكر ابن الشجري - لكنه حذف و قلب جائز ، و حذف ياء (حنيفة) لازم .  
و إذا لم يكن قبل الياء المشددة في الاسم سوى حرف واحد ، فك الإدغام و ردت الياء الأولى إلى أصلها ، و قلبت الأخرى واواً ، و قد أشار إلى ذلك المعافى عند كلامه على النسب إلى (مياً فارقين) فقال : إنه يجوز في النسب إلى (مياً) أن تعدّ الألف للتأنيث فتحذف جوازاً كما في حنلي ، فيبقى الاسم على (مي) ، فيجوز فيه إبقاء الياء الأولى فيقال فيها : "ميوى" ، أو قلبها فيقال فيها : "مووى" - لأنه لا يُعرف أصلها - ويجوز الإبقاء على الإدغام فيمن قال : (أميى) ؛ فيقال فيها : "مىي" .<sup>١</sup>

## ٢- التغيير بالقلب :

أشير فيما سبق إلى جواز قلب ألف التأنيث واواً إذا وقعت رابعة و لم تتحرك عين المنسوب إليه ، و إلى جواز قلب إحدى الياعين المشدتين الواقعتين آخرأ و لم يكن قبل أولاهما ثلاثة أحرف .

و ذكر المبرد أن همزة المؤنث بالالف الممدودة تقلب واواً ، ممثلاً لذلك بالنسب إلى (حروراء) فقياسه (حروراوي) .<sup>٢</sup>

و أشار ابن الشجري إلى قلب الياء واواً فسي النسب إلى (قاض) ، فيقال فيه : "قاضوي" ، وهو قلب جائز ، و إن كان الأرجح حذف الياء فيه ، لأن ياء المنقوص تحذف رابعة فصاعداً لاستئصال اجتماعها مع ياعي النسب .<sup>٣</sup>

## ٣- رد المحذوف إذا نسب إلى محذوف اللام :

ذكر ابن الشجري أنه يجب رد اللام المحذوفة عند النسب إلى محذوف اللام ، نحو : يد و غد ؛ و ذكر أن الخليل و سيبويه يحركان العين من هذه الأسماء عند النسب إليها فيقولان في (غد) : "غدوي" ، و أن أبا الحسن الأخفش ينسب إليها على زنتها الأصلية فيقول في (غد) : "غدوي" .<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> ينظر الأمالي النحوية ٨٨/٤ ، و في النص المحقق اضطراب ، و ينظر شرح الشافية ٤٩/٢ - ٥٠ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٩١٢/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر شرح الشافية ٤٥/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٧١/٢ ، و شرح الشافية ٤٤-٤٥ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٣١/٢ ، و كتاب سيبويه ٧٩/٢ .

ما يستثقل في النسب :

ذكر المبرّد أن ما كان على (فعل) فنُسب إليه ، فُتَح موضع العين منه استتقالاتاً لاجتماع ياءي النسب وكسرة اللام مع كسرة العين فيقال في النسب إلسي (نَمِر) و (شَمِر) : "نَمْرِي" و "شَمْرِي"<sup>١</sup>.

و قد أورد المعافى رأياً علل به مجيء الفتح في عينات هذه الأسماء بدلاً من الكسر ، فقال: إن تسكين عينات هذه الأفعال أولى لأن العرب كثيراً ما تسكن أوسط ما كان (فعل) نحو : (كَيْف) ؛ لذا خففت عينات هذه الأسماء ثم فتحت عوضاً من حذف الكسرة فيها ، و قال في علّة ذلك : إن هذه الأسماء قد ازدادت بياء النسب ثقلاً و لزمت الكسرة ما قبل الياء الأولى منها ، لذا لجئ إلى التخفيف<sup>٢</sup> ، و قوله بإسكان العين من (فعل) ثم بتعويض الفتح من الكسرة المحذوفة فيه نظر ، لأنه لو كان الأمر كذلك لورد عن العرب شيء من هذا الباب ساكن العين ، و لو أن التعويض من الحركة لازم ، لكان التعويض من الحروف المحذوفة في النسب و غيره لازماً ، و الأولى في ذلك كله القول إن العرب فرّوا من ثقل الكسرة في النسب إلى هذه الأسماء إلى خفة الفتحة .

النسب إلى المركّب :

تكلم المبرّد على النسب إلى المركّب الإضافي قال : "اعلم أنك إذا نسبت إلى علم مضاف ، فالوجه أن تنسب إلى الاسم الأول ، و ذلك قولك في (عبدالقيس) : "عبدي" ، و كذلك في (عبدالله بن دارم) ، فإذا كان الاسم الثاني أشهر من الأول جاز النسب إليه ، لئلا يقع في النسب التباس من اسم باسم ؛ و ذلك قولك في (عبد مناف) : "منافي" ، و في (أبي بكر بن كلاب) : "بكري"<sup>٣</sup>.

فقد أبان المبرّد في كلامه السابق عن وجوب حذف أحد ركني العلم المضاف ، و القيلس أن يحذف المضاف إليه ، ما لم يكن المضاف إليه أشهر من المضاف ، و يعني بذلك أن يكون الاسم الأول أكثر شياعاً ، و الاسم الثاني أقل شياعاً ، بدليل قوله : لئلا يقع في النسب التباس من اسم باسم ، إلا أن كلامه على الأشهر ربما أدى إلى التباس لأنه أنهى لنا أن نعرف الأشهر ،

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٢٩٩/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس ٢٩٩/١ .

<sup>٣</sup> الكامل ١٠٥٢/٣ .

و ما ذكره آخرأ و هو خشية الالتباس أولى ، فلو قال : إنه ينسب إلى الأول ، ما لم يخشَ التباس اسم باسم لكان أقيس<sup>١</sup> .

و قال المبرد في النسب إلى الأعلام المضافة التي ليست أوائلها أعلاماً ، نحو : الأعلام المصدرة بـ (ابن) : إن النسب فيها يكون إلى المضاف إليه ، نحو قولنا في (ابن الزبير) : "زبيرى" . و ذكر المبرد كذلك جواز أن يبنى من المضاف و المضاف إليه إذا كانا علمين اسم على مثال الأربعة أي بطريقة النحت ، نحو قولهم في النسب إلى (عبدالدار بن قصي) : "عبدري" ، و قال : إنه قليل<sup>٢</sup> .

و هذا المثال من النسب ادعى إلى منع اللبس .

و أشار ابن الحاجب إلى قاعدة النسب إلى المركب تركيباً مزجياً ، نحو : (بعليك) ، فقال : إنه ينسب إلى الأول<sup>٣</sup> ، أي أنه يقال فيه : "بعلي" ، و قال في النسب إلى (مينا فارقين) بجواز أن ينسب إليها على أنها مركبة تركيباً مزجياً ، أو أن تعد مركبة تركيباً إضافياً ، فينسب إلى الأول فيها إن عدّ علماً ، أو ينسب إلى ثانيها إن عدّ أولها غير علم أي عدت من باب (ابن الزبير)<sup>٤</sup> .

النسب إلى الجمع :

ذكر المبرد قاعدة النسب إلى الجمع ، و هو أن ينسب إلى مفرد هذا الجمع<sup>٥</sup> ، نحو قولنا (في النسب إلى الكتب) : "كتابي" و قال إنهم قالوا : "الصفريّة" فنسبوا إلى (الصفير) لما جعلوه اسماً للجماعة ، و كذلك قولهم (أنصاري) و (مدائني) و (أبناوي)<sup>٦</sup> ، فبين في قوله هذا أنه نسب إلى هذه الأسماء المجموعة لأنها صارت علماً على الجماعة فجرت لذلك مجرى المفرد .  
النسب على غير قياس :

نكر ابن الشجري في أماليه طائفة من الأسماء المنسوبة على غير قياس ، و فسّر مجيء عدد منها على النحو الذي جاءت به ، قال : إنهم قالوا في النسب إلى (طبيئ) : "طائي" وقياسه

<sup>١</sup> ينظر شرح الشافية ٧٥/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ١٠٥١/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر الأمالي النحوية ٨٨/٤ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٨٨/٤ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ١٠٥٢-١٠٥١/٣ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ١٠٥٢/٣ .

(طَيِّتِي) ، فقلبوا الياء ألفاً بوجود أحد شرطيّ قلبها ، و هو انفتاح ما قبلها ، و قالوا في النسب إلى الحيرة : (حاري) فقلبوا الياء الساكنة مع انكسار ما قبلها ألفاً .

و ذكر أيضاً قول سيويوه إن الألف عوض من ياء اليماني ، وقال : إن أصل اليماني : (اليمني) فحذفوا الياء الساكنة من (اليمني) و عوضوا منها الألف<sup>١</sup> ، و سُمي ذلك تخفيفاً و إدخالاً له في باب المنقوص ، و قال : و مثله قولهم في النسب إلى الشام : "شَام" و إلى تهامة : "تِهَام" ، و الأصل : (تَهَمِي كَيْمِي) ، نسبوا إلى التَّهَم ثم عدلوا عنه إلى تِهَام<sup>٢</sup> .

و قد ذكر ثعلب أن من قال : إن (ذُرِّيَّة) من (الذَّر) لزمه الضم ، و قال : إنها ضُمَّت قياساً على نسبة أشباهها ، مثل : (دُهْرِي) منسوب إلى (دَهْر) و ما كان مثله<sup>٣</sup> ، فهو يقاس على مسموع قليل . و قد قيل في (دُهْرِي) أنها ضُمَّت تقريباً بين الرجل المسنّ و الملحّد ، فالنسب إلى الأول (دُهْرِي) و إلى الثاني (دُهْرِي)<sup>٤</sup> ، فما ضُمَّ للتفريق لا يقاس عليه .

و ذكر ابن الشجري أيضاً بعض ما جاء من الصفات مختوماً بياء مشددة نحو : (دواري) و (أحمري) ، و قال : إن ياء النسب لحقتها للمبالغة<sup>٥</sup> .

و ذكر المبرد مما نسب إليه على غير القياس كقولهم قسي النسب إلى (حروراء) : "حروري" و قال إنه نسب إليها بحذف الزوائد ، و الزائد هنا هو الألف الممدودة ، و ذكر ابن الشجري أن النون أبدلت من الواو في النسب إلى (صنعاء) و (بهاء)<sup>٦</sup> و (سوراء)<sup>٧</sup> ، فقيل فيها : (صنعائي) و (بهرائي) و (سورائي)<sup>٨</sup> ، و لم يقل : إنه مما نسب إليه على غير القياس ، و هو نسب غير قياسي .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١/١٦١ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ١/٥٠ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/١١٥ .

<sup>٤</sup> ينظر مجالس ثعلب ١/١٧٧-١٧٨ .

<sup>٥</sup> ينظر شرح الشافية ٢/٨٢ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١/٤١ .

<sup>٧</sup> بهاء : قبيلة يمنية ، أمالي ابن الشجري ٢/١٦٩ .

<sup>٨</sup> سوراء : موضع يقال : هو إلى جنب بغداد ، و قيل : هو بغداد نفسها ، و قال الأديبي : (سوراء) موضع في الجزيرة ، معجم البلدان ٣/٢٧٨ .

<sup>٩</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/١٦٩ .

**الفصل الرابع**

**تصريف المصادر**

**و**

**المشتقات**

## الفصل الرابع

### تصريف المصادر و المشتقات

قبل الكلام على المصادر و المشتقات ينبغي أن نعرف ما معنى الاشتقاق .

#### الاشتقاق

بين ابن عصفور في (المتع) جوهر الاشتقاق. قائلاً إن أكثر علماء العربية يعرفون بأنه "إنشاء فرع من أصل يدل عليه" ممثلاً لذلك بـ (أحمر) فهو منشأ من (الخُمْرة)، و هي أصل له و فيه دلالة عليها . و قال : إن هذا التعريف ليس بعلم على الاشتقاق الأصغر لأنه قد يقال : هذا اللفظ مشتق من هذا من غير أن يكون منشأ من الآخر...<sup>١</sup>

و قد بين ابن جنّي مفهوم الاشتقاق في قوله : "الاشتقاق الصغير أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتفرّقه ، فتجمع بين معانية و إن اختلفت صيغة و مبانيه" و مثل لذلك بتركيب (س ل م) ، قال : "فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو : سلم ، يسلم ، و سلمان ، و سلمى ، و السلامة ، و السليم : اللذيق ، أطلق عليه تفاضلاً بالسلامة..."<sup>٢</sup>

و أيد ابن عصفور هذا المفهوم للاشتقاق ، عندما عرفه بقوله : "هو عقد تصاريف تركيب ، من تراكيب الكلمة ، على معنى واحد ، أو معنيين متقاربين"<sup>٣</sup> مشيراً بقوله : "أو معنيين متقاربين" إلى ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ في "أولق" ، في أحد الوجهين ، من أنه مأخوذ من (ولق يلق) : إذا أسرع ، و ذلك أن (الأولق) : الجنون ، فلما كانت حروف (أولق) و (ولق) . إذا جعل (أولق) : (أفعل) واحدة ، و معنيهما متقاربين لأن الجنون ليس السرعة في الحقيقة ، بل يقرب معناه من معناها ، جعل (الأولق) مشتقاً من (الولق) ، لا بمعنى أنه مأخوذ بل لأن حروفهما الأصول واحدة<sup>٤</sup> ثم يعقب على تعريفه للاشتقاق بأن أكثر الاشتقاق و معظمه داخل تحت ما حدّه علماء العربية من أنه : "إنشاء فرع من أصل يدل عليه"<sup>٥</sup>

فخلاصة القول أن تعريف الاشتقاق الذي أخذ بعين الاعتبار الأصلية و الفرعية ، تعريف قاصر . لأنه لا يدخل في نطاق الاشتقاق ألفاظاً انقسمت حروفها الأصول و تقاربت معانيها و لم تنفق .

<sup>١</sup> المتع ٤١/١-٤٢ .

<sup>٢</sup> الخصائص ١٣٤/٢ .

<sup>٣</sup> المتع ٤٣/١ .

<sup>٤</sup> المتع ٤٢/١ .

<sup>٥</sup> المتع ٤٤/١ .

و تسبب فهم الاشتقاق على "أنه إنشاء فرع من أصل يدل عليه" في خلاف بين علماء العربية .  
محوره أصل المشتقات ما هو ؟ أهو المصدر أم الفعل ؟ و صورت لنا بعض الكتب هذا الخلاف  
على أنه خلاف بين علماء الكوفة و علماء البصرة<sup>١</sup> ، أي خلاف بين المدرستين الكوفية  
و البصرية .

و قد ذكر المعافى بن زكريا في أماليه جزءاً من هذا الخلاف ، جاء فيه أن علماء الكوفة  
قد استعانوا في إثبات صحة قول من قال : " إن الفعل مقدم على المصدر ، و إن المصدر  
مأخوذ منه" باتفاق البصريين على حمل المصدر في الاعتلال على فعله ، فأجروه مجرى التابع  
له ، مما يفسد قول البصريين بتقديم المصدر ، و الحكم بأنه أخذ منه الفعل<sup>٢</sup> .

و انتصر المعافى لمذهب البصريين في أن الفعل مشتق من المصدر ، بذكر جواب  
البصريين عن إعلال المصدر لاعتلال فعله ، و هو أنهم حملوا الاعتلال في المصدر على  
الاعتلال في الفعل كراهية اختلاف الجملة و اضطراب الباب ، و أن المصادر لا تعتل لاعتلال  
أفعالها إلا فيما تجاوز الثلاثة [ناسين أن الإعلال في (عدة) و هو مصدر ثلاثي محمول على  
الاعتلال في يعد<sup>٣</sup>] . و ذكر أيضاً ، في دفاعه عن أصالة المصادر و فرعية الأفعال ، أن من  
فائدة الاختلاف في أبنية المصادر يحصل الفرق بين المعاني المختلفة ، ممثلاً لذلك بالفعل (وجد)  
و مصادره المتعددة ، الوجد ، و الوجدان ، و الوجود ... فقد تعددت المصادر و اختلفت  
معانيها، و الفعل واحد . و ذكر كذلك أن الفراء نفسه ، و هو من أتبه مخالف البصريين في هذا  
الفضل ، قد احتج في أصل الفعل الماضي الفتح بحمله إياه على التثنية ، في قولنا : "جلس"  
و "جلسا" ، فالزوم الواحد و هو متقدم حكم الاثنين بعده . و علق المعافى على ذلك قائلاً : " و من  
كان هذا مذهبه فحقيق على ألا ينكر على خصمه مثله"<sup>٤</sup> .

و ذكر ابن الحاجب في أماليه أن اشتقاق الفعل من المصدر مذهب البصريين<sup>٥</sup> ، و أنه  
مذهب كثير من الكوفيين أيضاً . و قال : إن بعض الكوفيين يعدُّ المصادر من قسم الأفعال ،  
و يعرف الفعل بأنه حدث عن ذات . فيدخل في هذا التعريف المصادر لأنها أحداث<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> الإتحاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٥-٢٤٥ .

<sup>٢</sup> الجليس الصالح ٢/٢٨١ .

<sup>٣</sup> التكملة ٢٤٦ .

<sup>٤</sup> الجليس الصالح ٢/٢٨١-٢٨٢ .

<sup>٥</sup> الأمالي النحوية ٤/٤٨ .

<sup>٦</sup> نفسه ٤/٢١ .

فقد أزال ابن الحاجب بقوله ذاك شبهة أن الكوفيين جميعهم يقولون بأصالة الأفعال و اشتقاق المصادر منها . و هي الشبهة التي عزّزها أبو البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"<sup>١</sup> .

و بعودتنا إلى المصادر المتقدمة في هذا الشأن ، و جدنا القول بتقديم الفعل على المصدر منسوباً إلى هشام بن معاوية الضرير الكوفي ، و قد تابعه فيه أبو القاسم المؤدّب مؤلف كتاب (دقائق التصريف)<sup>٢</sup> .

و اختار ابن الشجري أيضاً القول : إن المصادر أصل المشتقات<sup>٣</sup> . و اختاره ابن الحاجب لأمرين : أن المصدر سمي مصدرأ لأن الفعل صدر عنه ، و لو لم يكن كذلك لما سمي مصدرأ و لسُمي الفعل مصدرأ ، و الثاني : أن معنى الاشتقاق هو أخذ لفظ فرعي من لفظ أصلي موافق له في الحروف الأصول و المعنى الأصلي<sup>٤</sup> ، و هذا لا يتحقق في المصدر و الفعل إلا على مذهب البصريين ، لأنه لو جعل الفعل أصلاً ، فالفعل يدل على حدث و زمان معيّن ، و لا قائل به . و إذا قيل : إن المصدر هو الأصل و هو دال على حدث مجرد من الزمان ، فالفعل قد شاركه في هذا المعنى الأصلي<sup>٥</sup> .

و نعود إلى ما قدّمنا من تعريف ابن عصفور للاشتقاق بأنه "عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين" فنقول : إنه أدل على مفهوم الاشتقاق من مفهوم "أخذ لفظ فرعي من لفظ أصلي موافق له في الحروف الأصول و المعنى الأصلي" لأن الأخير يفترض أن في الكلام أصولاً و فروعاً ، و الحجج التي قيلت في تقديم المصدر أو في تقديم الفعل ضعيفة ، و الأولى أن ينظر إلى الأصول المشتركة بين الكلمات نحو : ضارب و ضراب ، و مضروب و ضرب . فالأصل المشترك فيها الجذر ( ض ر ب ) ، و نشق منه على ما علمنا من أصول صوغ الأفعال و المصادر و المشتقات و هذا ما أخذ به كثير من علماء العربية المعاصرين<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> الإنصاف ٢٣٥-٢٤٥ . و قد ذكر في هذا الموضع حجج البصريين و حجج الكوفيين في هذه المعاملة.

<sup>٢</sup> دقائق التصريف ٤٤ ، و فيها نسب أبو القاسم المؤدّب هذا القول إلى هشام بن معاوية الضرير و هو أحد أعيان أصحاب الكسائي (ت ٢٠٩ هـ) صنف مختصر النحو و الحدود ، و القياس ، و له مقالة في النحو تعزي إليه الوفيات ٨٥/٦ ، و البغية ٣٢٨/٢ .

<sup>٣</sup> أمالي ابن الشجري ٣٠٨/١ .

<sup>٤</sup> الأمالي النحوية ١٣٥/٢ ، و سبق أن بيّنا قصور هذا المفهوم .

<sup>٥</sup> نفسه ١٣٥/٢ .

<sup>٦</sup> أبنية الصرف ٢٥٧ . و المنهج الصوتي ١٠٧ .



## أولاً : تصريف المصادر

## تعريف المصدر :

أورد ابن الحاجب في أماليه تعريفه المصدر في (المقدّمة) بأنه اسم الحدث الجاري على الفعل<sup>١</sup> ، و مثل له بـ (الانطلاق) في (انطلق)<sup>٢</sup> ، و شرح قوله إن المصدر جارٍ على فعله ، بأنه يجري عليه في لفظه و معناه<sup>٣</sup> .

## أبنية المصادر :

تعددت أبنية مصادر الأفعال فلزم أن تعرف هذه الأبنية و ما هو قياسي منها و ما هو سماعي ، و هل ثمة فائدة من اختلاف أبنية مصادر الفعل الواحد .  
فائدة الاختلاف في أبنية المصادر :

أشير في كتب المجالس و الأمالي إلى أكثر من مصدر للفعل الواحد ، عن نحو ما ذكر المبرد في مصدر (جَدَ) ، فقال : إن مصدر جَدَ في الأمر (جَدَ) ، و مصدر (جَدَ) من القطع (جَدَ) و (جداد)<sup>٤</sup> .

و قد فصّل المعاني القول في هذه المسألة ؛ إذ قال : "و من فائدة الاختلاف في أبنية المصادر يحصل الفرق بين المعاني المختلفة ، كقولهم : "وَجَدَان" في المال ، و "وَجُود" في الإدراك ، و "مَوْجِدَةٌ" في الغضب ، و "وَجْدٌ" في العنى ، و "جِدَةٌ" في المال ، و "وَجْدٌ" في الحب و الغضب ، و الفعل فيه كله (وَجَدَ يَجِدُ) ، و قرّع المولّدون من هذا قولهم : "وَجَادَةٌ" : ما كان من العلم أخذ من صحيفة من غير سماع و لا إجازة و لا مناولة"<sup>٥</sup> .

و يتضح من المثال الذي ضربه المعاني أن مصادر الفعل الثلاثي (وَجَدَ) تعددت بتعدّد المعاني التي يؤديها هذا الفعل .

و قد علمنا من تصريف الأفعال أن ثمة زيادات تطرأ على الأفعال لتختصّها لمعان معينة ، فهذا يؤدي إلى أن يتحدّد الفعل الواحد بمعنى واحد فيمتنع فيه تعدّد المصادر ، لذا نرى أن أبنية مصادر ما زاد على الثلاثة قياسيّة ، و لا يوجد للفعل الواحد أكثر من مصدر واحد ، إلا ما كان من مصدرٍ (فاعل) و هما الفِعال و المفاعلة ، و لا فرق بينهما في المعنى ، نقول :

<sup>١</sup> ينظر الأمالي النحويّة ٥١/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ١٢٦/٤ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٥٢/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٨٦١/٣ .

<sup>٥</sup> الجليس الصالح ٢٨٢/٢ .

قائل قتالاً ، و قائل مقاتلة بمعنى ، و لا تتعدّد معاني الأفعال الرباعيّة المجرّدة ، نحو : (نُخْرِج) و (سَرَّهَف) لذا لا تختلف أبنية مصادرهما لإفادة معانٍ مختلفة ، و ما هو وارد في (دَحْرَج) من مصدرين هما الدَحْرَجَة و الدَحْرَاج ، فمصدران بمعنى واحد .

السماع و القياس في المصادر :

تؤخذ مصادر الأفعال الثلاثيّة المجرّدة بالسماع ، و ما قيل عنه إنه قياسيٌ منها فقليل ، و قد يشذّ منه الحرف و الحرفان .

و قد حدّد أصحاب المجالس و الأمالي موقفهم من قضية السماع و القياس ، و هو الأخذ بالمسموع ، و القياس فيما لم يسمع فيه شيء ، فقد سئل ثعلب في مجالسه عن مصدر (شَسَن) فأجاب : "الشُّنُونَة" ، و روى عن الفراء قوله : "إذا لم يُسمع في المصدر شيء ، يشترك في الفعل و الفُعُول"<sup>١</sup> ، فقد أكّد أن السماع مَنتم على القياس .

و للمعاني حادثة مع أحد حفاظ اللغة ، رواها في كتابه (الجليس الصالح ...) ، إذ كان ذلك الحافظ يقول في مصدر (ظَلِع) : "ظَلَعٌ قياساً على نظيراتها من باب (فَعَل) التي يقاس في الصفة المشبهة منها (فَعِلٌ) ، فكان المعافى يقول له : "إنما هو ظَلَع" ، فأقام على خطئه ، فذكر له المعافى شيئاً خُتّت به عن أحمد بن يحيى النحويّ [ثعلب] أنه قال فيمن يقسول في مصدر (حَمَى) : "حَمَى" و ينسبه إليه : "من حكى عني هذا فاصفعوه"<sup>٢</sup> .

فهذه الحادثة ترينا موقف المعافى من القياس ، و أنه كان لا يقيس مع وجود المسموع .

<sup>١</sup> مجالس ثعلب ١/٢٢٧ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس الصالح ٤/٤٨-٤٩ .

## أبنية المصادر

(أ) أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة :

١- فعل : روى ثعلب عن الفراء أنه قال : " إذا لم يُسمع في المصدر شيء ، يشترك في الفعل و الفعول ، لأنه أصل المصادر"<sup>١</sup> ، وبيان ذلك أن الفعل أصل في مصادر الأفعال الثلاثية ، و قد ذكر ابن الشجري ذلك و مثل له بسـ (الضرب) و (القتل) و (السعي) و غيرها<sup>٢</sup> ، و قد نوع أمثله لتشمل أبواب (فعل) ، و أعم ابن الشجري فقال يكون (الفعل) أصلاً في المصادر الثلاثية لأن معظم الأفعال الثلاثية تأتي من أبواب (فعل) ، و نوع أمثله من الأفعال المتعدية و اللازمة ، و مما ذكر : (الضرب) مصدر (ضربَ يضرب) ، و السعي مصدر (سعى يسعى) و الغزو مصدر (غزا يغزو) ، فكأنه كان يرى أن الفعل أيضاً أصل مصدر الأفعال اللازمة ، يوافق ذلك قوله في تبين كون الفعل أصل المصادر الثلاثية : "ألا ترى أنهم إذا أرادوا المرة الواحدة جاءوا بها على (فعل) ، كقولك : "خرجت خرجة" ، و "دخلت دخلة" ، و لا يقولون : "خروجة" و لا "دخولة"<sup>٣</sup> ، فالفعول كثيراً ما يكون مصدراً للأفعال اللازمة من أبواب (فعل) ، و هو هنا يشير إليه في (خروجة) و (دخولة) .

و قد سُمع الفعل في مصادر (فعل) نحو : (حُمي حمياً) و (ظَلِعَ ظلعاً)<sup>٤</sup> .

٢- فعول : ذكر المعاني مصادر جاءت على (فعول) ثم قال : "و الظاهر الفاشي في المصادر الفعول ، و أكثر ما يأتي في اللازم من الفعل غير المتعدي كالقعود و الجلوس و ما أشبههما"<sup>٥</sup> ، فذلك إقرار منه بكثرة الفعول في مصادر الأفعال اللازمة ، و من مثاليه يتضح مجيئه من الأفعال الثلاثية التي من بابي (فعل) : (يفعل) و (يفعل) ، و سبق أن ذكرنا قول الفراء الذي يبين قياسية الفعول فيما لم يُسمع فيه شيء .

٣- فعل : ذكر المعاني أن قياس المصدر من (فعل) الفعل ، و مثل له بـ (شجي) ، يشجى شجياً<sup>٦</sup> ، ووضح المبرد أن المصادر التي وزنها (فعل) نحو الفرق و الحذر و غيرهما ،

<sup>١</sup> مجالس ثعلب ١/٢٢٧ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢/١٨٦ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٢/١٨٦ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس الصالح ٤/٤٨ .

<sup>٥</sup> نفسه ٢/٢٠٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الجليس ٤/٤٨ .

جاءت على ذلك الوزن لأن الوزن في الفعل و اسم الفاعل واحدٌ فيهما<sup>١</sup> ، نحو : (فرقٌ فهو فرقٌ) و المصدر (فرقٌ) .

ولا يشترط لمجيء المصادر على (فعل) أن يكون الوزن واحداً في الفعل و اسم الفاعل ، فقد جاءت مصادر على (فعل) من غير أن يكون الوزن واحداً في الفعل و اسم الفاعل نحو : (مرضى) إذ إن فعله (مرضى) و اسم فاعله (مريض) .

٤- فعالة : ذكر المبرد مصادر جاءت على هذا الوزن هي العزازة و الشراسمة و الصرامة ، و قال : إن المصادر تأتي على (فعالة) للمبالغة<sup>٢</sup> ، و الفعالة قياسية في مصادر (فعلٌ يفعل) و هو الباب الذي يكون في الخصال التي تكون في الأشياء<sup>٣</sup> ، و تصاغ الأفعال عليه للمبالغة ، فهذا يفسر قول المبرد : إن المصادر تأتي على فعالة للمبالغة .

٥- فعال : قال المبرد في الكامل : "و البكاء يمدّ و يقصر ، فمن مدّ فإنما جعله كسائر الأصوات ، و لا يكون المصدر في معنى الصوت مضموم الأول إلا ممدوداً ، لأنه يكون على (فعال) ... فأما الممدود فنحو : (العواء) ... ، و نظيره من الصحيح : (الصراخ) و (النباح) ، و من قصر فإنما جعل البكاء كالخزن"<sup>٤</sup> ، فهذا النص يفيد بكثرة مجيء المصادر على (فعال) فيما دلّ على صوت ؛ و يفيد أيضاً أن بناء (فعل) لا يفيد معنى الصوت ، ومثال ذلك : (البكاء) ، فهو الآن كالخزن .

٦- فعيّل : ذكر المبرد مجيء المصادر على (فعيّل) و مثل له بـ (الصنهيل) و (النسبيق) و نحوها<sup>٥</sup> ، و عدّه الرضي كثيراً في الدلالة على الصوت<sup>٦</sup> .  
و ما سيأتي من المصادر سماعي :

٧- علة : عدّ ابن الشجري الأصل في المصادر الثلاثية الفعل ، و ذكر مجيء مصدر باب (يعد) : أي المثال الواوي المحذوف الفاء في المضارع على وزن (علة) نحو : (عسدة) و (زنة) و (ثقة) ، و قال : إن أصلها (وعد) و (وزن) و (وثق) ، و أنهم أعلوه بحذف فائه لأمرين : أحدهما استتقال الكسرة في الواو ، والثاني أن هذه الواو قد اعتلت بالحذف في الفعل ،

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٢٨٦/١ ، عثر عن فرقٍ بأنه اسم فاعل و هو عند كثير من الصرفيين صفة مشبهة ، و ينظر ما يأتي في بحثنا في بحث اسم الفاعل و الصفة المشبهة .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ١٤٤/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكتاب ٢٢٣/٢ .

<sup>٤</sup> الكامل ١٨٩/١ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٢٤٣/١ .

<sup>٦</sup> ينظر شرح الشافيه ١٥٥/١ .

و المصدر تابع للفعل في صحته و اعتلاله ، و حسن اعتلال المصدر من هذا أنه جاء خلافاً للأصل على (فعل) و الأصل (فعل) ، فلما أعلوه بإسقاط فائه نقلوا حركة هذه الفاء إلى عينه كي لا يسقطوا حرفاً و حركة ، ثم عوضوا من الفاء تاء في نهاية المصدر فجاء على (علة)<sup>١</sup> .

٨- فعلة : ذكر ابن الشجري مجيء بعض المصادر على هذا الوزن غير مرادٍ منها الدلالة على المرة نحو : (الصولة) و (الرحمة)<sup>٢</sup> .

٩- فعال : ذكر المبرد بضعة مصادر جاءت على (فعال) و أفعالها ثلاثية جوفاً ، وقال إنها اعتلت لاعتلالها أفعالها نحو : لاذ لياذا<sup>٣</sup> .

١٠- فَعُول : قال المبرد : "و لم يأت من المصادر شيء مفتوح الأول إلا أشياء يسيرة قالوا: "توضّات وضوءاً حسناً" و "تطهّرت طهوراً" و "أولعت بالشيء ولوعاً" إن عليه لـ (قبولاً) و "وقدت النار وقوداً" و أكثرهم يجعل الوقود الحطب ، و الوقود : المصدر<sup>٤</sup> ، كما أنه كان يرى اطراد فتح الفاء في الأسماء و ضمها في المصادر على (فَعُول)<sup>٥</sup> .

و يتفق المعافى معه في ذلك ، و زاد مصدرين آخرين جساء على (فَعُول) هي : (الوجوب) و قال : إن الكسائي رواه ، و إن الفراء أنكره ، و (الوجور) ، و قال : إن ابن الأعرابي رواه ، و إنه غريب و نادر<sup>٦</sup> ، و الأولى في ما جاء على (فَعُول) أن يعدّ من أسماء المصادر لا المصادر ، فقد ذكر ابن الحاجب أن الطهور اسم ما يتطهر به و عدّه من أسماء المصادر<sup>٧</sup> .

١١- فعل : نقل ابن الشجري عن سيبويه أنه يكون مصدرًا للفعل الثلاثي المعتل الآخر نحو : (قربته قري)<sup>٨</sup> .

١٢- فعل : نقل ابن الشجري عن سيبويه أن مصدر (هدى) جاء على (هدى) لأنه لم يأت على (فعل) كمنظائره فكانه نادر في بابه<sup>٩</sup> .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١٨٦/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٧٢/١ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٦٥٩/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٧٧٧/٢ ومسبق إلى ذلك في الكتاب ٢٢٨/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٧٧٧/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الجليس الصالح ٢٠٣/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٢٦/٤ ، وينظر ما يأتي في (الفرق بين المصدر واسم المصدر) .

<sup>٨</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٤٢٩-٤٣٠ ، وهذا القول في الكتاب ٢٣٠/٢ .

<sup>٩</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٤٢٩-٤٣٠ ، والكتاب ٢٣٠/٢ .

وقد ذكر المبرّد أن ما جاء على (فَعَل) من المصادر حروف يسيرة نحو : (الهُدَى) ،  
و (السُرَى) و ما أشبهه<sup>١</sup> ، و ربما عنى بقوله : "و ما أشبهه" مصادر الثلاثي معتل الآخر ، قال  
الرضي : قالوا : ليس في المصادر ما هو على (فَعَل) إلا (الهُدَى) و (السُرَى) و لندرتيه في  
المصادر يؤنثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع (هُدِيَّة) و (سُرِيَّة) و إن لم يُسمعا ، لكثرة (فَعَل)  
في جمع (فَعَلَة) ، و أما (تَقَى) فقال الزجاج : هو (فَعَل) ... و قال المبرّد : وزنه (تَعَل) ...<sup>٢</sup>

و وجه الخلاف في وزنه أن المبرّد كان يعدّ التاء في (تَقَى) زائدة ، و يعدّها الباقية من  
(اتَّقَى) بعد حذف الأولى التي هي بدل من الواو ، فبقي الفعل على (تَقَى) و منه (التَّقَى) ، و أن  
الزجاج كان يعدّ (تَقَى) مصدرًا للفعل (تَقَى يَتَقَى) و هو - عنده - فعل لازم ، و علّق على ذلك  
ابن سيده بأنه غير معروف لأنه لا يُعرف (تَقَى يَتَقَى) اللّازم هذا<sup>٣</sup> .

١٣- فَعَيْلَى : ذكر المبرّد أن الفَعَيْلَى إنما تُستعمل للدلالة على الكثرة و مثل لها  
بـ (القَيْتَى) و (الهَجَيْرَى) و (الرَّمَيَا)<sup>٤</sup> .

١٤- فاعِل : قال المبرّد : إن المصادر قلما تجيء على (فاعل) ، و ذكر من ذلك :  
(عافية) و (فالج) ، و ذكر مجيء المصادر على (فاعل) مع أن هذا البناء في الأصل لاسم  
الفاعل ، قائلاً : إنه كما يأتي اسم الفاعل في موضع المصدر ، كقولهم : ماء غور ، فكذلك جاء  
المصدر على (فاعل) ، نحو : (قَم قَائِمًا) : أي قياماً<sup>٥</sup> .

١٥- فَيَعُولَة : ذكر ابن الشجري أنه مختص بمعتل العين ، نحو : (بان بينونة) و اختلر  
قول سيبويه في وزنه<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ١٨٩/١ .

<sup>٢</sup> ينظر شرح الشافية ١٥٧/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المختصص (المجلد الرابع) ١٦٠/١٤ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٥٣١/١ . و القَيْتَى : تتبّع الغنائم ، اللسان (فتت) ٧٠/٢ . و الهَجَيْرَى : الذأب و العادة ، اللسان

(هجر) ٢٥٤/٥ . و الرَّمَيَا : الرمي ، اللسان (رمي) ٣٣٦/١٤ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ١٠٦/١ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٤٢٩/٢ .

ب) أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة :

و هذه الأبنية قياسيةً وسنرتبها بحسب عدد أحرف الزيادة في أفعالها :

١- إفعال : يجيء قياساً مصدرأ لـ (أفعل) غير معتل العين ، وقد ذكره ابن الشجري ،  
و مثل له بـ (إكرام) و (إحسان) <sup>١</sup> .

٢- إفالة : قال ابن الشجري : إن المصادر التي قياسها (إفعال) إذا جاءت من معتل  
العين تعتل لاعتلال أفعالها ، فمصدر (أقام) يأتي على إقامة ، وهكذا قياسه ، و قال في تعليل  
ذلك : إن أصله (إقوام) فوضعوا حركة العين على الفاء ثم قلبوا العين ألفاً لتحرُّكها في الأصل  
و انفتاح ما قبلها الآن فاجتمع ألفان ، فحذفوا الثانية لزيادتها ، ثم ألحقوه تاء التانيث عوضاً من  
المحذوف <sup>٢</sup> ، و هو في إيراده لهذه العلة متابع للصرفيين المتقدمين <sup>٣</sup> ، مع أنه لم يكن بحاجة إلى  
القول ببقاء العين متحركة بعد أن نُقلت حركتها إلى الحرف الذي قبلها ، إذ أنها صارت ساكنة  
و بعدها ألف فالتقى ساكنان فلزم حذف أحدهما .

٣- مفاعلة : ذكر المعافى قياسته في مصدر (فاعل) و مثل له بـ (قاتل مقاتلة) <sup>٤</sup> في  
حين مثل له ابن الشجري ممّا كان معتل الفاء بنحو: مواجهة ، و من معتل العين نحو : مغلورة ،  
و من معتل اللام نحو: مرامة ، و من المضاعف نحو: مرادة ، و لم يمتل لـ (ففعال) و هو  
مصدر (فاعل) أيضاً في هذا كله <sup>٥</sup> ، فهذا يرينا أن (المفاعلة) أكثر من (الفعال) في مصدر (فاعل).  
٤- ففعال : يجيء مصدرأ لـ (فاعل) إذ إنه قياسي في الصحيح منه ، و قد مثل له  
المعافى بـ (قاتل قتالاً) <sup>٦</sup> ، و إذا جاء مصدرأ لمعتل العين صحت العين فيه لصحة فعله نحو :  
(قاول قوآلاً) <sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٥/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٦-٣٥/٣ .

<sup>٣</sup> ينظر المنصف ٢٩١/١-٢٩٢ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس الصالح ٢٨٠/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٧/٣ .

<sup>٦</sup> ينظر الجليس الصالح ٢٨٠/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٦٥٩/٢ .

٥- تفعيل : ذكر ابن الشجري أنه قياسي في مصدر (فعل) صحيحاً نحو: (كلم) تكليماً ،  
و مثلاً بـ (وجه توجيهاً) ، وأجوف نحو : (عود تعويداً) (غيب تغييباً) ،<sup>١</sup> وقال : إن مثال  
التفعيل موضوع للمبالغة والتكثير<sup>٢</sup> .

٦- تفعلة : ذكر ابن الشجري أنها تأتي مصدرأ لـ (فعل) إذا كان معتل اللام نحو :  
(تغطية) و (تعدي) و غيرها ، وقال في علة عدم مجيئها على التفعيل إنهم استعملوا تضعيف  
الياء ، فلم يقولوا : التغطي و التعدي ، فحذفوا ياء التفعيل و عوضوا منها تاء التانيث<sup>٣</sup> .

٧- تفعّل : ذكر ابن الشجري أنه مصدر (تفعل) نحو : تذكر و تفكر<sup>٤</sup> .

٨- استفعال : ذكر ابن الشجري مجيئه قياساً مصدرأ لـ (استعمل)<sup>٥</sup> نحو : استخرج  
استخراجاً .

٩- استقالة : ذكر ابن الشجري أنه إذا كانت عين (استعمل) معتلة ، نحو (استقام) فإنه  
يأتي على (استقامة) ذاكراً علة ذلك بما سبق أن علل به مجيء مصدر (أقام) على (إقامة)<sup>٦</sup> .  
(ج) أبنية مصادر الأفعال الرباعية المجردة :

١- فَعَلَّل : يأتي مصدرأ للفعل الرباعي المجرد ، نحو : سَرَهف سِرْهفأ ، وقد ذكر ابن  
الشجري أن بعض التصريفيين يقولون : إنه الأصل في مصدر الرباعي المجرد ؛ لأنه مذكر ،  
إلا أن ابن الشجري لم يؤيد ذلك الرأي و لم يردّه<sup>٧</sup> .

٢- فَعَلَّلَة : ذكر ابن الشجري هذا البناء ، و عدّه القياس في مصادر الأفعال الرباعية  
المجردة ، ممثلاً له بـ (سرهف سرهفة) و (دحرج دحرجة) ، و ذكر أن بعض التصريفيين  
قالوا : إن التاء فيه عوض من ألف (فعلل) ، نحو : (سِرْهاف) و (دِحْرَاج)<sup>٨</sup> ، إلا أنه لم يأخذ  
بهذا القول بدليل أنه قال : إن التاء في (فَعَلَّلَة) ليست عوضاً من محذوف .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٦/١ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ١١٩/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٦/٣ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ١٥١/١ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٦/٣ .

<sup>٦</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٦/٣ .

<sup>٧</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٦-٣٧/٣ .

<sup>٨</sup> ينظر المصدر نفسه ٣٦-٣٧/٣ .



## الفرق بين المصدر و اسم المصدر

أشار المبرّد إلى أسماء المصادر مستخدماً مصطلح أسماء الأفعال تعبيراً عنها ، و قال :  
إنها تشترك المصادر في معانيها ، ممثلاً لها بـ (العطاء) ، فقال : إن العطاء يشترك الإعطاء في  
معناه ؛ و قال : إن المفعول المطلق يجيء من أسماء المصادر كما يجيء من المصادر ، ممثلاً  
لذلك بقولنا : (كَلَمْتَهُ تَكْلِماً ، و كَلاماً)<sup>١</sup> .

و ذكر ابن السجري أن المصدرين إذا تقاربا لفظاهما مع تقارب معنييهما جاز وقوع  
كل واحد منهما موقع صاحبه ، مستشهداً لذلك بقوله تعالى : "وَبَدَّلَ إِلَيْهِ كَبِيْرًا"<sup>٢</sup> ، فمصدر (تَبَدَّلَ)  
تَبَدَّلَ ، و التَّبَدُّل هو مصدر (بَدَّلَ) ، و ذكر ابن السجري أن التفعيل قد يجيء في موضع التفعُّل  
مستشهداً لذلك بقول الشاعر : "و للهدى تذكير" فيمن روى :

و تذكر رب الخورنق إذ أشرف يوماً وللهدى تذكير

و عقب على ذلك بقوله : "وكان القياس "وللهدى تذكر"<sup>٣</sup> .

و لم يقل إن ذلك من باب اسم المصدر .

إلا أن ابن الحاجب قد وضع الفرق بين المصدر و اسم المصدر في أماليه ، فقال :  
"الفرق بين قول النحويين مصدر و اسم المصدر أن (مصدر) هو الذي له فعل يجري عليه ؛  
كالانطلاق في (انطلق) ، و اسم المصدر هو اسم لمعنى ، و ليس له فعل يجري عليه ،  
كالقهرى ، فإنه نوع من الرجوع ، و لا فعل له يجري عليه من لفظه ، و قد يقولون : مصدر  
و اسم مصدر في الشينين المتقاربين لفظاً ، و أحدهما للفعل ، و الآخر للآلة التي يستعمل بها  
الفعل كالطهور ، و الطهور ، و الأكل و الأكل ، فالطهور المصدر ، و الطهور اسم ما  
يتطهر به ..."<sup>٤</sup> .

فمن ذلك يتضح أن تعريف اسم المصدر عند ابن الحاجب هو : اسم المصدر اسم لمعنى  
و ليس له فعل يجري عليه من لفظه .

و أسماء المصادر — عنده — نوعان : نوع لا فعل له من لفظه ، نحو : القهقري ؛  
و نوع يشابه المصدر في لفظه نحو : (الطهور) إذ يقارب لفظه لفظ (الطهور) .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ١٠٧١/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي ابن السجري ١٥١/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ١٥١/١ .

<sup>٤</sup> الأمالي النحوية ١٢٦/٤ .

و معظم الصرفيين على أن اسم المصدر هو "ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ،  
و خالفه بخلوه لفظاً أو تقديراً دون عوض من بعض ما في فعله"<sup>١</sup> .

أما النوع الأول من أسماء المصادر ، و هي التي لا فعل لها من لفظها نحو : (القَهْقَرَى)  
فليست بأسماء مصادر ، و قد أورد ابن الحاجب نفسه قول عدد من العلماء أن القَهْقَرَى صفة ؛  
لكنه اختار مذهب سيبويه و هو أنها اسم ليس له فعل ، و أن تقدير قولهم : "رجع القَهْقَرَى" هو:  
رجع رجوع القَهْقَرَى<sup>٢</sup> .

و المرجح أن ما جاء على (فَعُول) ، و عدّه المبرّد<sup>٣</sup> و المعافى بن زكريّا<sup>٤</sup> مصادر ،  
نحو : (تَطَهَّرَ طَهوراً) ، و (أولعت ولوعاً) ، و (توضأت وضوءاً) ، و (ثَقِيلٌ قَبولاً) ، ليست  
بمصادر و إنما هي أسماء مصادر ، لأن أفعالها مما زاد على الثلاثة ، و معلوم أن مصادر هذه  
الأفعال قياسية ، و أن الفَعُول ليس مصدرًا لها ، بدليل أن (طَهور) و (ولوع) و (وضوء) تنقص  
عن أفعالها ببعض الحروف ، فـ (طَهور) — مثلاً — ينقص عن (تَطَهَّرَ) بالتاء و إحدى  
الهامين ، و من الجائز أن تكون المصادر التي على (فَعُول) مصادر سماعية للأفعال الثلاثية  
المجرّدة إن صحّ أنهم قالوا : "قَبِلَ قَبولاً" و "وقد وقوداً" و "ولع ولوعاً"<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد . ابن مالك (٦٧٢هـ) . تح محمد كامل بركات . دار الكتاب للطباعة والنشر .  
مصر . ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م . ١٤٢-١٤٣ .

<sup>٢</sup> ينظر الأمالي النحوية ١٣٦/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٧٧٧/٢ ، و قد سبقه إلى ذلك سيبويه في (الكتاب) ٢٢٨/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس الصالح ٢٠٣/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر شرح الشافية (هامش التحقيق) ١٦٠/١ ، و قد سبقنا محققو الشافية إلى عدّ ما جاء على (فَعُول) أسماء  
مصادر لما زاد على الثلاثة أحرف من الأفعال .

## المصدر الميمي

هو مصدر مبدوء بميم زائدة<sup>١</sup>.

صوغه :

ذكر أبو العباس (ثعلب) أن المصدر يأتي على (مَفْعَل) بفتح العين إذا كان فعله على (فعل يفعل) و مثل لذلك بـ (كَبِرَ يَكْبُرُ مَكْبَرًا)<sup>٢</sup>، و ذكر المبرد أن المصدر الميمي من (فَعَلْ يفعل) يكون على (مَفْعَل) و مثاله : (مَنَاب)<sup>٣</sup>.

و كتب الصرف تقرر أن المصدر الميمي يُصاغ من الثلاثي قياساً على (مَفْعَل)<sup>٤</sup>. إلا المثال الواوي فإنه يُصاغ منه على (مَفْعِل) نحو : (مَوْعِد) و (مَوْجِل)<sup>٥</sup>.  
وقد جاء سماعاً على (مفعل) من الصحيح ، قال ثعلب : "قد يقال : (مكبر) و هو قليل"<sup>٦</sup>،  
و قوله : "إنه قليل" يدل على سماعيته في ذلك و نحوه .

و لثعلب قول في فتح ميم المصدر الميمي الثلاثي ، قال : إن الآلات يفرقون بينها و بين المصادر فتقال بالكسر<sup>٧</sup> ، والمصادر تُقال بالفتح<sup>٨</sup> ، وذلك يدل على أن الفتح في المصادر قياسي .  
و يصاغ المصدر الميمي مما زاد على الثلاثي بوزن اسم المفعول ، ذكر ابن الشجري ذلك ممثلاً له بـ (أكرمته مَكْرَمًا) و (حرجته مُنْحَرَجًا) و (قطعته مَقْطَعًا) و (استخرجت مُسْتَخْرَجًا)<sup>٩</sup>، و هي الطريقة نفسها التي يُصاغ بها اسما الزمان و المكان مما زاد على الثلاثي ، فنوع أمثله لتشمل المصدر الميمي من الثلاثي المزيد بحرف ، و من الثلاثي المزيد بحرفين و بثلاثة ، و من الرباعي المجرد ، و بيان قوله : إنه يُصاغ على صيغة اسم المفعول ، أننا نصوغ فعله المضارع مبنياً للمجهول ، و تبدل ياء المضارعة ميماً مضمومة .

<sup>١</sup> شذا العرف ٧٣ .

<sup>٢</sup> ينظر مجالس ثعلب ١/١٤٨ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٢/٦٠٨ .

<sup>٤</sup> ينظر كتاب سيويه ٢/٢٤٦-٢٤٧ .

<sup>٥</sup> ينظر شرح الشافية ١/١٧٠ .

<sup>٦</sup> مجالس ثعلب ١/١٤٨ .

• أي بكسر الميم .

<sup>٧</sup> ينظر مجالس ثعلب ٢/٥٤٥ .

<sup>٨</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١/٦٢ .

## مصدر الهيئة

عرّف المبرّد مصادر الهيئة بأنها "المصادر الذالّة على الحال الدائمة" ، ممثلاً لها بقولنا:  
 حسن (الجلسة) و (الركبة) و (المشية) و (النّيمة) ، قال : "كأنها خلقة"<sup>١</sup>.  
 صوغه :

للهيئة بناء واحد هو (فعلّة) ، و هو بناء قياسي كما ذكر المعافى<sup>٢</sup> ، و لا يُصاغ إلا من  
 الثلاثي المجرد ، و شدّ : (خمره) و (نقبة) و (عمّة)<sup>٣</sup>؛ لأن أفعالها مزيدة هي :  
 (اختمر) و (انتقب) و (اعتّم) .  
 وقد تأتي الفعلّة غير مراد منها الدلالة على الهيئة نحو: (الحجّة) و (النّسدة) و (العفوة) .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ١١٧٦/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس الصالح ١٢٥/٤ .

<sup>٣</sup> ينظر شذا العرف ٧٣ .

## مصدر المرة

عرفه ابن الشجري بأنه كل مصدر دخلته التاء لتبين عدد المرات<sup>١</sup>، أي عند مرّات حصول الفعل .

صوغه :

يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن (فَعْلَة) كما ذكر ابن الشجري و مثّل له بـ :  
(جَلَسْتُ جَلْسَةً وَ ضَرَبْتُ ضَرْبَةً) .

و عدّ الزُّجَاجِي القياس في (حجّة) الدالة على المرة فتح الحاء<sup>٢</sup>، و خالفه المعافي قائلاً :  
إن (الحجّة) مكسورة الحاء سواء أكانت للهيئة أو للمرة على رأي جمهور المحققين ، و قلل : إن  
الفراء و الأصمعيّ قالا : إنها إذا أريد بها المرة فتحت حاؤها ، و اختار المعافي رأي جمهور  
المحققين<sup>٣</sup>، و القول في ذلك كله : إن المطرّد في الدلالة على المرة (فَعْلَة)<sup>٤</sup> .

و ذكر ابن الشجري أن (الفَعْلَة) قد تأتي غير مراد منها المرّة نحو : (الصّولة) مصدر  
(صال يصول)<sup>٥</sup> .

و يصاغ مصدر المرة من الثلاثي المزيد و من الرباعيّ بزيادة التاء على وزن المصدر  
الغالب فيه نحو : (أعطيت إعطاءة) ؛ إلا إذا كان المصدر مختوماً بالتاء ، إذ تغني هذه التاء عن  
تاء المرة نحو : (قاتلته مقاتلة)<sup>٦</sup>، و قيل : يختص بوصف نحو : (قاتلته مقاتلة واحدة)<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٧/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر أخبار أبي القاسم ٣٩ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس الصالح ١٢٦/٤ ، و (اللسان) مادة (حجج) ٢٧/٢ ، فهو يؤيد ما ذكره المعافي ، إذ روى عن الأثرم و عن الكسائي أن العرب لم تقل فيها للدلالة على المرة سوى (حجّة) بكسر الحاء .

<sup>٤</sup> ينظر الكتاب ٢٢٩/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٤٦/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الكتاب ٢٤٦/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر هذا العرف ٧٣ .

## ثانياً : تصريف المشتقات

عرفنا - في بداية هذا الفصل - الاشتقاق ، وخلصنا إلى أن الكلمات العربية كلها مشتقة من جذور مفترضة ، إلا أن عادة الصرفيين جرت على أن المشتقات هي : اسم الفاعل و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة و صيغ المبالغة ، و اسم المكان و الزمان ، و اسم الآلة ؛ و مع قولهم بأن الفعل مشتق من المصدر فإنهم لم يدرسوا الأفعال في باب المشتقات ، بادئين بتعريفها:

المشتقات : هي أسماء و صفات يغلب صوغها من الأفعال للدلالة على معانٍ مختلفة ، و هي : اسم الفاعل و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة و صيغ المبالغة و اسما المكان و الزمان و اسم الآلة و اسم التفضيل .

## ١ - اسم الفاعل و الصفة المشبهة باسم الفاعل :

ندرس اسم الفاعل و الصفة المشبهة به معاً في هذا الباب ، لأن الفرق بينهما صوغاً ، لم يكن قد استقر في كتب الصرفيين المتقدمين ، و كان مدار التفريق بينهما نحويّاً ، و هو أن الصفة المشبهة تستحسن إضافتها إلى معمولها .

و وجدنا في كتب المجالس و الأمالي ما يدعم نيتنا في بحث اسم الفاعل و الصفة المشبهة معاً ، إذ لم يفرّق أصحاب المجالس و الأمالي بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة اصطلاحاً ، و أطلقوا عليهما المصطلح نفسه ؛ إلا ما كان من فصل ابن الحاجب بينهما في تعريفه لاسم الفاعل ؛ و هو ما سنتناوله لاحقاً .

و قد أشير إلى اسم الفاعل و الصفة المشبهة في (كتاب سيبويه) بمصطلح الاسم<sup>١</sup> ، و لم يفرّق سيبويه بين الصفة المشبهة و اسم الفاعل إلا في العمل ، و حينها أشار إشارة بالغة الأهمية إلى الفرق بينهما فقال : إن الصفة الشبهة لم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع<sup>٢</sup> ، فحدّد بذلك الفرق بينهما معنوياً ، و هو دلالة اسم الفاعل على التجدد و الحدوث ، و دلالة الصفة المشبهة على الثبوت و الدوام ، و قد أورد في هذا الباب كثيراً من الأبنية التي عدت أبنية خاصة بالصفة المشبهة ، و أورد - أيضاً - بناء (فاعل) فيها ، حين استشهد بقول الرّاجز :

لاحق بطنٍ بقرأ سمين<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> ينظر الكتاب ٢/٢١٩ .

<sup>٢</sup> ينظر الكتاب ١/٩٩ .

<sup>٣</sup> ينظر الكتاب ١/١٠١ .

فهذا يدلّ على أن دلالاتي الحدوث أو الدوام ، تستفادان في الأغلب من السياق ، و من  
القرائن اللفظية ، كالتوين ، و الإضافة ، و نحو ذلك .

و قد نهج المبرّد نهج سيبويه فلم يفرّق بين أبنية اسم الفاعل و أبنية الصفة المشبّهة ،  
و أطلق عليهما المصطلح نفسه ، و هو (الفاعل) <sup>١</sup> .

و يطلق الكوفيون على اسم الفاعل والصفة المشبّهة به مصطلح الفعل الدائم ، و قد ورد  
هذا المصطلح في (مجالس ثعلب) تعبيراً عن بناء من أبنية الصفة المشبّهة هو (فَعِيل) نحو :  
هَرِمَ <sup>٢</sup> .

و قد صرّح المعافى بمصطلح (الصفة المشبّهة) عندما تكلم على إضافة اسم الفاعل إلى  
معموله ، و جواز خفض هذا المعمول أو نصبه مستشهداً بقول الشاعر :  
الحافظو عورة العشيّة

و قال : إن البصريين من اللّغويين يسمّون هذا الباب باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل <sup>٣</sup> .  
لقد عدّ بناء (فاعل) من أبنية الصفات المشبّهة ، و ذلك لأنّ إضافته إلى معموله غيّرت  
دلالاته ، فصار دالاً على الثبوت بعد أن كان دالاً على التجدّد .

إلا أن الصرفيين المتأخرين بدؤوا ينظرون إلى الفرق بين اسم الفاعل و الصفة المشبّهة  
نظرة مختلفة ، فيحدّدون أبنية لاسم الفاعل و أخرى للصفة المشبّهة ، و نلاحظ ذلك في أمالي  
المرتضى ، و أمالي ابن الشجري ، و أمالي ابن الحاجب .

فقد أشار المرتضى إلى أبنية الصفة المشبّهة حين عدّ (أبيض) - في قول الشاعر :

و أبيضهم سربال طباخ -

من باب (حسن القوم وجهاً) ، و (شريفهم خلقاً) <sup>٤</sup> ، فهذه إشارة إلى أبنية الصفة المشبّهة .  
و قد أوضح ابن الشجري أكثر - قليلاً - قصده من الصفة المشبّهة ، عند تكلمه على  
إعمال اسم الفاعل و اسم المفعول ، و الصفة المشبّهة باسم الفاعل و إن لم يعتمدن ، ممثلاً لاسم  
الفاعل بـ (قائم غلامك) ، وللصفة المشبّهة بـ (ظريف أخواك) <sup>٥</sup> ، فعّد (ظريف) صفة مشبّهة ،  
و هي في جملة غير مختلفة عن الجملة التي أورد فيها اسم الفاعل ، ممّا يدلّ على أنه كان يفوق  
بينهما من حيث أبنيتهما .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ٦٨٠/٢ .

<sup>٢</sup> ينظر مجالس ثعلب ٤٠٠/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس الصالح ١٦٥/٤ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي المرتضى ٩٢/١ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣ .

و قد شرح ابن الحاجب تعريفه اسم الفاعل بأنه "ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث" قائلاً: "قولنا: 'ما اشتق من فعل' يشمل اسم المفعول و الصفة المشبهة، فإذا قلنا: 'لمن قام به' خرج اسم المفعول فإنه ليس قائماً به، وإنما هو واقع عليه، و قولنا: 'على معنى الحدث' يخرج الصفة المشبهة فإنها تدل على الثبوت على ما ذكر في حدها"<sup>١</sup>.

ففرق في تعريفه بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة، و هو في ذلك متابع للزمخشري و ابن يعيش، إذ يريان أن الصفة المشبهة تُصاغ من الفعل اللازم بمعنى الثبوت<sup>٢</sup>.

و إذا نظرنا إلى الأفعال التي تُصاغ منها أبنية الصفة المشبهة، و هي إمّا (فعل) أو (فعل) لازمين، فإنها تدل على صفات معينة يغلب أن يكون لها مُكث، نحو: الحلى و العيوب و الألوان، و الجمال و التّيج، و نحوها... و من ذلك نستدل على أن الصفات المشبهة إنما أفادت ما أفادت أفعالها من دلالة على الثبوت، و أنها إذا وضعت في سياق يفيد التجدد لأفادت التجدد و خرجت عن معنى الصفة المشبهة، و كذلك أسماء الفاعلين، فهي دالة على ما تدل عليه أفعالها من دلالات على التجدد، فإذا وضعت في سياق أو أحيطت بعوامل لفظية معينة لتغيرت دلالتها، و دخلت باب الصفة المشبهة، و الأمثلة على ذلك كثيرة، فمنها ما ذكره المعافى من قولهم: (أيفع الغلام فهو يافع)<sup>٣</sup>، و (يافع) هنا جاءت بلفظ اسم الفاعل ومعناها معنى الصفة المشبهة، ومنها المثال الذي استشهد به المعافى و أورده في هذا الباب، و من أمثلة استعمال الصفة المشبهة بمعنى اسم الفاعل، ما مثل به الرضى من قولنا: "كان هذا حسناً قبح أو سيّير حسناً، أو هو الآن حسناً فقط"<sup>٤</sup>.

و لما كانت أبنية اسم الفاعل و الصفة المشبهة قد بُحثت في كتب المجالس و الأمالي من غير تصريح بمصطلح يفرق بينها، فقد أثرنا بحثها معاً، كما فعل ابن مالك حين بحث في أبنية اسم الفاعل، و هذه الأبنية: فاعل، و فعل، و أفعل، و فعلان، و فَعِيل و فَعَل و فَعَل، و فَعِيل و فَعَال و فَعَلَى، و فَعَلَاءٌ. مخالفين بذلك ما قرره الزمخشري و تابعه فيه ابن يعيش و ابن الحاجب و الرضى و شراح الشافية و ابن أم قاسم المرادي من شراح الألفية من

<sup>١</sup> الأمالي النحوية ٤٨/٣-٤٩.

<sup>٢</sup> ينظر شرح المفصل . موفق الدين ابن يعيش . عالم الكتب . بيروت . د . د . ت . ٨١/٦ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس الصالح ٣٤٥/١ .

<sup>٤</sup> ينظر هامش التحقيق بشرح الشافية ١٤٧/١-١٤٨ نقلاً عن شرح الكافية للرضي ١٩١/٢ .

<sup>٥</sup> ينظر شرح عمدة الحافظ و عمدة اللائظ . كمال الدين محمد بن مالك . تح عنان عبدالرحمن الدوري . مطبعة العاني . بغداد . ١٢٩٧هـ - ١٩٧٧م . ٧٠٣-٧٠٦ . و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي . تح محمد محيي الدين عبدالحميد . د . د . ت . ١٣٤/٢-١٣٥ .



الفصل بينهما<sup>١</sup>، وعدّ بناء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد بناءً واحداً هو (فاعل) ، و ما عداه أبنية خاصة بالصفة المشبهة ؛ و عدّ ما جاء على (فاعل) بمعنى الصفة المشبهة اسم فاعل عومل معاملة الصفة المشبهة .

أبنية اسم الفاعل و الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد :

١- فاعل : يجيء بمعنى التجرد و الحدوث مصوغاً من (فعل) ، و قد مثّل له المبرّد

بـ (طائل) من (طاولني فطلته) فأنا طائل<sup>٢</sup> .

و قد سُمع هذا البناء في (أفعل) ، و مثّل له المعافى بـ (أفعل الغلام فهو يلغم) و (أورف

الظلّ فهو وارف) ، و (أورس الرمث فهو وارس) ، و قال : إنه من نوادر أبواب العربية لأنّه جاء على (أفعل) فهو (فاعل)<sup>٣</sup> .

و يجيء فاعل بمعنى الثبوت و الدوام ، و قد استشهد له المعافى بقول الشاعر :

"الحافظو عورة العشيّة"<sup>٤</sup>

٢- فَعِل : ذكر ثعلب أنه يقاس فيما دلّ على داء ، و مثّل له بـ (هَرم) و (فَزع)

و (مَرَض)<sup>٥</sup> ، و قاسه المبرّد فيما جاء فعله على (فَعِل) و مصدره (فَعَل) نحو : (هَوِي يهوي هَوَى فهو هَوِي) و (فَرِق يفرق فرقاً فهو فَرِق)<sup>٦</sup> .

٣- فَعِيل : أشار المبرّد إلى أنه يُصاغ من (فَعَل) بمعنى الفاعل نحو : (طسال فهو

طويل)<sup>٧</sup> فأصل (طال) : (طَوَّل) بدليل مجيء الفاعل منه على (فَعِيل) ، و ذكر ثعلب أنه يجيء ممّا دلّ على مرض نحو : (مريض) و (سَقِيم)<sup>٨</sup> .

٤- أَفْعَل و مؤنثه فَعْلَاء : مثّل له ثعلب بـ (أوجَل) و مثّل لـ (فَعْلَاء) بـ (حَسَنَاء) ،

<sup>١</sup> ينظر شرح المفصل ٦/٦٨ و ٨١-٨٣ ، و شرح الشافية ١/١٤٣ ، و شرح نقره كار من (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) . السيد جمال الدين الحسيني المعروف بـ (نقره كار) . علم الكتاب . بيروت . د . ت . ٣٨/٢ ، و توضيح المقاصد و الممالك بشرح ألفية ابن مالك . ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) . تح د . عبدالرحمن علي سليمان . مطبعة الكليات الأزهرية . ط ٢ . د . ت . ٤٣/٢-٤٥ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٦٨٠/٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الجليس الصالح ٣٤٥/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ١٦٥/٤ .

<sup>٥</sup> ينظر مجالس ثعلب ٤٠٠/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ٢٤٦/١ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٦٨٠/٢ .

<sup>٨</sup> ينظر المجالس ٤٠٠/٢ .

و قال : إنه لو كان لها مؤنث لكان على القياس : (أَحْسَن) ، أي أنه كان يرى قياسية (أَفْعَل) في مؤنث (فَعْلَاء) ، و أشار الشريف المرتضى إلى أنه يكون صفة مشبهة و إن لم يصرح بذلك ؛ فقال في (أبيض) : إنه يجري مجرى (حَسَن القوم وجهاً) ، و (شريفهم خلقاً) <sup>١</sup> .

٥- فَعْلَان و مؤنثه فَعْلَى : أشار المبرد إلى أن مؤنث (فَعْلَان) قد يجيء على (فَعْلَى) و لم يمثّل له <sup>٢</sup> ، و مثاله : (عَطْشَان) و (عَطْشَى) ، و هو كثير فيما دلّ على فراغ أو امتلاء <sup>٣</sup> .

٦- فَيَعَل : مثّل له ابن السجري بـ (صَيْرَف و جَيْدَر) و قال : إنه لا يجيء منه معتل العين <sup>٤</sup> ، و عدّه الرضّي من أبنية الصفة المشبهة <sup>٥</sup> .

٧- فَيَعِل : مثّل له ابن السجري بـ (سَيِّد) و (هَيِّن) و قال : إنه مختصر بمعتل العين <sup>٦</sup> ، و عدّه الرضّي من أبنية الصفة المشبهة <sup>٧</sup> .

٨- فَعَال : مثّل له ابن السجري بـ (جواد) و (جَبَان) صفتين لمذكر ، و (خَصَان) و (رَزَان) صفتين لمؤنث <sup>٨</sup> ، و عدّه ابن الحاجب من أبنية الصفة المشبهة <sup>٩</sup> .

٩- فَعِيل : أشار الشريف المرتضى إلى أنه يكون صفة مشبهة ، ممثلاً له بـ (شريفهم خلقاً) <sup>١٠</sup> . و (شريف) هنا صفة مشبهة .

١٠- فَعَل : مثّل له ثعلب بـ (رَجُلٍ حَسَنِ الوجة) ، و (حَسَنِ الوجة) ؛ و أطلق عليه مصطلح الفعل <sup>١١</sup> ؛ و يعني به الصفة المشبهة باسم الفاعل .

و لم تتطرق كتب المجالس و الأمالي إلى صوغ اسم الفاعل و الصفة المشبهة ممّا زاد على الثلاثي ، إلا ما كان من إشارة المعافى إلى أنهم قالوا في اسم الفاعل من (لَطَّ) : "مَلِطًا" على

<sup>١</sup> ينظر المجالس ١/٣٢٤-٣٢٥ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي المرتضى ١/٩٢ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ١/٢٢٢ .

<sup>٤</sup> ينظر شرح الشافية ١/١٤٤ .

<sup>٥</sup> ينظر أمالي ابن السجري ٢/١٧٠ .

<sup>٦</sup> ينظر شرح الشافية ١/١٤٩ .

<sup>٧</sup> ينظر أمالي ابن السجري ٢/١٦٩-١٧٠ .

<sup>٨</sup> ينظر شرح الشافية ١/١٤٩ .

<sup>٩</sup> ينظر أمالي ابن السجري ٢/٣٥١ .

<sup>١٠</sup> ينظر شرح الشافية ١/١٤٨ .

<sup>١١</sup> ينظر أمالي المرتضى ١/٩٢ .

<sup>١٢</sup> ينظر مجالس ثعلب ١/١٧٢-١٧٣ .

غير القياس ، لأن قياس (الطَّ) (مَلِطَ) ، و قياس (لَطَّ) (لَاطَ) ، و عَقِبَ على ذلك بقوله : "غير أن السَّماع لا اعتراض لأحد فيه ، و لا يُتْرَك للقياس بل يُتْرَك للقياس له"<sup>١</sup> .

فالقياس الذي أشار إليه هو قياس صوغ اسم الفاعل و الصفة المشبهة من الفعل الزائد على الثلاثة أحرف ، و ذلك بوزن مضارعه المبني للمعلوم و إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة و كسر ما قبل آخره ، نحو : (أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ) . و موقف المعاني من السَّماع والقياس واضح .

إعلال اسم الفاعل الجاري على فعله :

أشار المبرد إلى أن (فاعل) ممّا عينه واو أو ياء يعتل لإعتلال فعله و يصح لصحّته ، ممثلاً لإعلاله بـ (قائل) من (قال) ، و لصحّته بـ (عاور) من (عور) و (صايد) من (صيد)<sup>٢</sup> . و للدكتور عبدالصبور شاهين تعليل لإعلال اسم الفاعل نحو : (قائل) هو أن توالي الحركات في (قاول) و نحوها ممّا لا يسيغه الناطق العربي ، و بخاصّة في موضع النّسب في الصيغة ، و لذلك عمّد إلى إسقاط الانزلاق الذي هو الواو و الياء ، و أحلّ صوت الهمزة ، وهو في الحقيقة فاصل حنجريّ نبريّ بين الحركات المتعاقبة ، و ليس قلباً للياء و الواو همزة ؛ لأنه لا قرابة صوتيّة بينهما<sup>٣</sup> .

و لكنّ هذا التعليل و إن وضّح سبب نشوء الهمزة في صيغة (فاعل) ، فإنه لا يوضح سبب عدم نشونها في (مفاعل) - ممثلاً - نحو : (مُحَايِد) من (حَايِد) ، و لم يوضّح سبب صحّة العين في (عاور) و (صايد) ، لذا يبدو تعليل المتقدمين لهذه المسألة أكثر إقناعاً .

<sup>١</sup> الجليس الصالح ٤٣٧/١ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ٩٠١/٣-٩٠٢ .

<sup>٣</sup> ينظر المنهج الصوتي ١١٤-١١٥ .

## اسم المفعول

أشار ابن الحاجب في أماليه إلى معنى اسم المفعول بأنه ما اشتقَّ من فعل لمن وقع عليه<sup>١</sup>.

و يبدو أن مصطلح اسم المفعول لم يكن قد استقرَّ بعد في القرن الثالث الهجري ، إذ نرى المبرد يشير إليه بلفظ (المفعول)<sup>٢</sup> و ثعلباً يسميه (المفعول به)<sup>٣</sup>.  
صوغه :

أشار ابن الشجري في أماليه إلى أنه يصاغ من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (مفعول) ، إذ يذكر الخلاف في وزن (مقول) و (مبيع) بين علماء العربية ، و يقرَّر في أثناء ذلك أن أصلها كان ينبغي أن يكون (مقوول) و (مبيوع)<sup>٤</sup>.

و هو يصاغ مما زاد على الثلاثي على زنة مضارعه المبني للمجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة . و قد أشار المبرد إلى ذلك ، بقوله : " و كل مصدر زيدت الميم في أوله ، إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول"<sup>٥</sup>. و مثل لذلك بـ (مُنخَل) و (مُسَخَّرَج)<sup>٦</sup>.

و قد وردت في كتب المجالس و الأمالي صيغ أخرى تفيد معنى اسم المفعول هي :

- ١- فَعِيل : و قد مثل لها المبرد بـ (جريح) و (قتيل) و (صريع)<sup>٧</sup>.
- ٢- فَعُول : ذكر ثعلب أن (فَعُول) يكون بمعنى (فاعل) ، و يكون بمعنى (مفعول) - و قال : إنه إذا كان للمفعول دخلته الهاء ممثلاً لذلك بـ (حلوب) و (حلوبة)<sup>٨</sup>. و قد ذكر ابن الأنباري أن (فَعُول) صفة غير جارية على الفعل لذا تقع للمؤنث و المذكر بلفظ واحد<sup>٩</sup>. و نقول : إنه ربُّما عنى (فَعُول) بمعنى (فاعل) ، أما (فَعُول) التي بمعنى (مفعول) ، فربما أُلحقت الهاء

<sup>١</sup> ينظر الأمالي النحوية ٤٨/٣ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ١٧٢/١ .

<sup>٣</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣١٦/١ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣١٤/١ .

<sup>٥</sup> الكامل ١٧٢/١ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ١٧٢/١ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٦٥/١ .

<sup>٨</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣١٤/١ .

<sup>٩</sup> ينظر المذكر و المؤنث ١٣٢ .

بمؤنثها تقريباً بينها وبين (فَعُول) التي بمعنى (فاعل) ، و ربما - وهو الأرجح - أن تكون  
الناء قد ألحقت بها للمبالغة نحو قولهم : علامة ، و فروقة و ملولة .

و عدّ المبرّد ما جاء من (فَعُول) للفاعل و المفعول من الأضداد ، ممثلاً لذلك  
بـ (رَغُوْث) للحوار الذي يرضع ، و (رَغُوْث) للناقة المرضعة ، و شاة (حَلُوب) إذا كانت  
تُحَلَب ، و رجل حَلُوب إذا كان يحلب الشاة ، و غيرها من الأمثلة ، و قال : إنه كثير<sup>١</sup> .

٣- فِعْل : نكر المعافى أن (فَعْل) يجيء بمعنى (مَفْعُول) ممثلاً له بـ (نَبَّح) ، و (طَحَن) ،  
و (قَسَم) ، و قال : إنه يطرّد مجيء (فَعْل) بمعنى (مفعول) و (فَعْل) من لفظه بمعنى المصدر ،  
و جاء بأمثلة على ما سبق من المصادر نحو (نَبَّح) و (طَحَن) و (قَسَم)<sup>٢</sup> .

٤- فاعل : يجيء (فاعل) بمعنى (مفعول) ، و قد مثل الزجّاجي لذلك بـ (ماء داقق) و (عيشة  
راضية)<sup>٣</sup> . و استشهد المعافى لذلك بقول الشاعر جرير :

لقد لميتا يا أم غيلان في السرى و نمت و ما ليل المطي بنائم

و قال : إن مثل هذا كثير<sup>٤</sup> .

و يجيء المصدر مراداً منه اسم المفعول ، و قد مثل المبرّد لذلك بقولهم : رجل رضى ،  
و جامني الخلق : أي المخلوقين<sup>٥</sup> .

و نعدّ هذه الصيغ التي جاءت بمعنى اسم المفعول صيغ مبالغة من اسم المفعول ،  
فـ (فَعِيل) و (فَعُول) و (فَعْل) أبنية مبالغة ، و وقوع ، و وقوع المصدر بمعنى اسم الفاعل  
نحو : (رجل صَوْم) أبلغ من الوصف باسم الفاعل ، ففيه تصوير لتجسّم المعنى كله في  
الموصوف ، فرجل (صَوْم) تعني أنه لكثرة صومه كأنه صار بكلّيته صوماً<sup>٦</sup> ؛ و نحمل مجيء  
المصدر بمعنى اسم المفعول على هذا .

إعلال اسم المفعول المعتل العين بالحذف :

ذكر ابن الشجري في أماليه أن اسم المفعول مما اعتلت عينه يعتل بالحذف نحو قولنا في  
اسم المفعول من (باع) : "مَبِيع" ، و من (قال) : "مَقُول" ، و ذكر اختلاف الخليل و سيبويه مع  
أبي الحسن الأخفش في المحذوف أعين الكلمة أم واو اسم المفعول ، و ذكر احتجاجاتهم

<sup>١</sup> ينظر الكامل ١/١٣٨ .

<sup>٢</sup> ينظر الجليس الصالح ٤/١٤٩ .

<sup>٣</sup> ينظر أخبار أبي القاسم ٢٠٨ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس الصالح ١/٣٤٦ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٣/١٠٧١ .

<sup>٦</sup> تنظر حاشية المحقق بأمالى المرتضى ١/١٠٥ ، نقلاً عما ورد في حاشيتي الأصل المخطوط للأمالى .

لآرائهم و انتصر لمذهب الخليل و سيبويه و هو أن المحذوف هو واو (مفعول) ، و أن ميم اسم المفعول الباقية دلت على أن الصيغة هي صيغة اسم المفعول<sup>١</sup>.

### صيغ المبالغة

هي صفات تشتق من الأفعال الثلاثية المجردة - غالباً - للدلالة على كثرة اتصاف الذات بالحدث .

و قد أشار المبرد إلى دلالة صيغ المبالغة على أسماء الفاعلين بقوله : "يقال: رجل ضارب" للذي يضرب كثيراً كان منه ذلك أو قليلاً ، فإذا قلت : "ضرباً" و "قتالاً" فإنما يكثر الفعل و لا يكون للقليل<sup>٢</sup>.

و كان يُطلق عليه في كتب المجالس و الامالي مصطلحات مختلفة هي : "التكثير"<sup>٣</sup> ، و "المبالغة"<sup>٤</sup> و "العدول عن الفعل"<sup>٥</sup> . و قد أشار ثعلب إلى أن صيغ المبالغة لا تصاغ مما زاد على الثلاثة ، إذ قال : "لا يكون من (أفعل) (فعلال) إلا جبار و دراك و سار . و أنشد :  
لا بالحصور ولا فيها بسار

قال : جبار من أجبره ، و سار من أسارت : بقيت ، و سوار : مقاتل ، من ساوره"<sup>٦</sup>.  
فأورد في قوله : "سوار" و هو من (ساور) ، مما يرينا أنه كان يعدّه مما لا يكون فيه مبالغة من (أفعل) و كلاهما مما زاد على الثلاثة .

و سندرس صيغ المبالغة بحسب أبييتها بادنين بأكثرها شياعاً :  
١- فَعِيل :

أشار المعاني إلى أن مجيء (فاعل) على (فَعِيل) كثير جداً ، ممثلاً لذلك بـ (حافظ و حفيظ) ، و (راحم و رحيم) ذاكراً أنه من أبنية المبالغة<sup>٧</sup> . و من ذلك ندرك أن (فَعِيل) من

<sup>١</sup> تنظر تفصيلات هذا الخلاف في أمالي ابن الشجري ١/٣١٤-٣٢٠ .

<sup>٢</sup> الكامل ٣/٨٤٦ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ٣/٨٤٦ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس ٣/١٩٤ ، و أمالي المرتضى ٢/١٨٣ .

<sup>٥</sup> ينظر مجالس ثعلب ١/٣١٥ ، و يعنى بالفعل اسم الفاعل . و قد استخدم ابن الشجري مصطلح (العدول من فاعل) و هو بمعنى هذا ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٥ .

<sup>٦</sup> مجالس ثعلب ١/٣١٥ .

<sup>٧</sup> ينظر الجليس الصالح ٣/١٩٤ .

الصيغ القياسية في المبالغة .

و ذكر المعافى أن (فَعِيل) قد تجيء بمعنى (مُفَعِّل) مستشهداً بقوله تعالى : " وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَسِيرٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ " . و الشاهد مجيء (أليم) بمعنى (مؤلم)<sup>١</sup> ، و هو قليل ، لأن (فَعِيل) و غيرها من صيغ المبالغة يقل صوغها مما زاد على الثلاثة .

٢- فَعُول :

ذكر ثعلب بعضاً من أمثلتها نحو : (حَلُوب) ، و (صَبُور) ، و قال إنها معدولة من الفعل (يعني به اسم الفاعل) و قال أيضاً : إنها إذا كانت مفعولاً به أدخلوا الهاء ، و إذا لم تكن كذلك لم يدخلوا الهاء<sup>١</sup> . و يقصد بهذه الهاء تاء التأنيث . فهذه الصفات لا تؤنث بالتاء لأنها ليست جارية على الفعل<sup>٢</sup> .

٣- فَعَال :

أشار المبرد إلى صيغة (فَعَال) أشار المبرد إلى صيغة (فَعَال) تفيد التكثير<sup>٤</sup> . و ذكر ثعلب أن (فَعَالاً) لا يصاغ من (أفعل) إلا في حروف يسيره هي (جَبَّار) و (دِرَّاء) و (سَأَر)<sup>٥</sup> . و قال ابن الشجري إن (فَعَالاً) يكون معدولاً عن (فاعل) نحو : ضَرَّاب و قَتَّال و جَبَّار<sup>٦</sup> .

٤- مِفْعَال :

أشار المبرد إلى أنها تأتي لتكثير الفعل نحو : (مطعمان)<sup>٧</sup> . و ذكر ابن الشجري أن (مفعال) يكون معدولاً عن (فاعل) نحو : مطعمان و يكون معدولاً عن (مفعول) نحو : مطعم<sup>٨</sup> كـمـذا ذكر ابن الشجري أن (مفعالاً) يستوي فيه الذكور و الإناث قالوا : " امرأة مذكار و منثاثة"<sup>٩</sup> . و هذا تصريح منه بأن التاء لا تدخل (مفعال) للتأنيث . و قيل في سبب إلحاق التاء للتأنيث فسي هذا البناء كونه غير جار على الفعل<sup>١٠</sup> .

<sup>١</sup> ينظر الجليس ١٩٣/٣ - ١٩٤ .

<sup>٢</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣١٦/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المنكر و المونث ١٣٢ .

<sup>٤</sup> ينظر الكامل ٨٤٦/٣ .

<sup>٥</sup> ينظر مجالس ثعلب ٣١٥/١ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر الكامل ٢١٥/١ .

<sup>٨</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢ .

<sup>٩</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٥٨/١ .

<sup>١٠</sup> ينظر المنكر و المونث ١٣٢ .

٥- فَعِيل :

ذكر ابن الشجري أن مثال (فَعِيل) من أمثلة المبالغة في الوصف ، و منه : (رجل نال و مال) و الأصل (نَوَل) و (مَوَل)¹ . و صنفه ضمن الأبنية المعدولة للمبالغة ذاكراً منه : (أشبر) و (بَطِر) و (حَذِر) . و عدَّ ابن الحاجب و الرَضِيّ هذا البناء من أبنية الصفة المشبهة، إذا دلّ على البطر و الأشر ، فد (بطير و أشبر) عندهما من الصفات المشبهة² .

٦- فُعَال :

أشار ابن الشجري إلى مجيء هذا البناء في المبالغة . قال : "و يقال حَسَنٌ و حَسَنَةٌ ، فإذا بالغوا في الحُسْن قالوا "حُسَان" و "حُسَانَةٌ" مخفّفان ، فإذا أرادوا النهاية قالوا : "حُسَان" و "حُسَانَةٌ" متقلّان"³ .

٧- فُعَال :

من القول السابق الذي أوردها لابن الشجري يستفاد أن هذه الصيغة أبلغ في المبالغة من (فُعَال) .

٨- فِعِيل :

ذكر ابن الشجري أن (فِعِيل) من أبنية التكرير نحو : سَيِّئٌ و سَيِّئٌ و شَرِيْبٌ .

٩- فُعْلَان :

ذكر ابن الشجري أن (فُعْلَان) المعدول عن فاعل صيغة مبالغة ممثلاً لها بـ (الرحمن). قال : إن (الرحمن) أبلغ في الوصف من (الرحيم) و (الرحيم) أبلغ من (الراحم)⁴ و من هذا القول يستفاد أن هذه الصيغة في المبالغة أبلغ من (فَعِيل) .

١٠- فَعَل :

أشار الشريف المرتضى في أماليه إلى مجيء (فَعَل) بمعنى المبالغة حيث نقل عن الزَّجَّاج قوله: " إن الاسم بني على (فَعَل) كما يقال رجل (حَذَر) ، أي مبالغ في الحذر"⁵ .

¹ ينظر أمالي ابن الشجري ١/١٩٢ .

² ينظر شرح الشافية ١/١٤٤ .

³ أمالي ابن الشجري ١/٦٠ .

⁴ ينظر المصدر نفسه ١/٢٤٤ .

⁵ ينظر المصدر نفسه ٢/٣٤٥-٣٤٦ .

⁶ أمالي المرتضى ٢/١٨٢ .



## ١١- صفات المبالغة المختومة بالتاء :

تحدث المبرد عن تاء المبالغة فذكر أنها قد تلزم الاسم فتقع للمذكر و المؤنث على لفظ واحد ، نحو (رَبْعَةٌ) و (نَفْعَةٌ) و (صَرُورَةٌ) . و قال : إن هذا كثير لا تنزع التاء منه . ثم قال بجواز حذف التاء من (راوية) و (علامة) و (نسابة) إلا إنه أكد أنها لا تبلغ في المبالغة ما تبلغه التاء<sup>١</sup> . و ذكر في موضع آخر زيادة التاء في (نقيضة) قائلاً : إن التاء وقعت فيه للمبالغة لأن أصلها كالمصدر<sup>٢</sup> . فكانه كان يرى أن زيادة التاء للمبالغة أصلها زيادتها في المصدر نحو : شراسة و صرامة كما ذكر هو في موضع آخر<sup>٣</sup> .

و ذكر المعاقبي قول الفراء في زيادة التاء للمبالغة في الصفات نحو : (راوية) و (علامة) و (نسابة) في المدح ، و (هلباجة)<sup>٤</sup> و (فروقة) و (ملولة) في الذم . قال : إن الفراء زعم أن التاء زيدت فيها يراد بها أن الممدوح بمنزله الداهية و المذموم بمنزله البهيمة<sup>٥</sup> .

و ذكر ابن الشجري ما اعترض به البصريون على قول الفراء و هو أن المراد بتأنيث هذه الأوصاف المبالغة في الوصف ، لأنه قد جاء من هذا القبيل ما هو خارج عن معنى الداهية و البهيمة ، و ذلك نحو قولهم : "رجل ملولة" و "رجل صرورة" ، للذي لم يحجّ قط<sup>٦</sup> . و ذكر قول ابن درستويه في إنكار قول الفراء : "إن الداهية نفسها لم توضع للمدح خاصة و لكنها تطلق على الخير و الشر إذا جاوز الحد في الذم ... و إنما الداهية كقولهم للرجل : "راوية" فهي اسم من أسماء الفاعلين الجارية على أفعالها دخلته تاء التأنيث للمبالغة ، و كذلك إذا نموا الرجل بقولهم : (لحانة) و (هلباجة) و نحوهما ، على تشبيهه بالبهيمة ، فغير صحيح ، لأنه ليس في قولهم : "رجل لحانة" شيء من شبه البهيمة..."<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> ينظر الكامل ١/١٦٤ .

<sup>٢</sup> ينظر الكامل ١/١٦٣ .

<sup>٣</sup> ينظر الكامل ١/١٤٤ .

<sup>٤</sup> هلباجة : كسلان ، نولم . أمالي ابن الشجري ١/٢٥٨ .

<sup>٥</sup> ينظر الجليس الصالح ٤/١١٤ ، و المنكر و المؤنث لابن الأتباري ١٣٣ .

<sup>٦</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ١/٢٥٨ .

<sup>٧</sup> نفسه ٢/٢٥٦-٢٥٧ .

و قد ذكر ابن الشجري من صيغ المبالغة المختومة بالتاء (جَخَابَةٌ)<sup>١</sup> و (مَجْدَامَةٌ)<sup>٢</sup>. فإذا أحصينا أوزان ما ذكر لوجدناها تسعة أوزان معظمها إن جرد من التاء بقي على صيغة من صيغ المبالغة ، فهذا يرينا أن زيادة التاء فيها منحته معنى أبلغ في المبالغة . كما أن زيادة التاء في (فَعُول) نحو : (صَرُورَةٌ) أفادتها المبالغة . يقول ابن الشجري في إثبات أنها ليست للتأنيث : "ألا ترى أنهم لم يدخلوا الهاء في (فَعُول) وصفاً للمرأة ، نحو : امرأة صَبُورٌ"<sup>٣</sup>.

#### الأبنية المعدولة في النداء :

ذكر ابن الشجري في أماليه مجرء (مَفْعَلان) في النداء معدولاً عن فاعل و فعيل نحو : (يا مَكْذِبان) و (يا مَخْبِئان) و (يا مَكْرَمان) و قال : إنهم أرادوا المبالغة في ذلك كله . و ذكروا أن (فَعَل) معدول عن (فاعل) في النداء كما أن (فَعَال) معدولة عن (فاعلة) في النداء ، نحو : (يا لُكَع) و (يا نُكَاع) . و لكن لم يصرح بكونهما للمبالغة و إن ضمهما إلى باب ذكر ما عدل من مثال إلى مثال للمبالغة<sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> جخابة : الأحمق الذي لا خير فيه ، اللسان (جخب) ٢٥٤/١ .

<sup>٢</sup> أمالي ابن الشجري ٢٥٦/٢ . و مجدامة : رجل مجدامة : قاطع للأمور فيصل . اللسان (جذم) ٨٧/١٢ .

وقال ابن الشجري : المجدامة من الأدلاء الشديد السير القطاع للأرض ، أمالي ابن الشجري ٢٥٧/٢ .

<sup>٣</sup> أمالي ابن الشجري ٢٥٥/٢ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢ .

## اسم المكان و اسم الزمان

اسما المكان و الزمان اسمان موضوعان للزمان أو المكان باعتبار وقوع الفعل مطلقاً ،  
أي من غير تقييد بمكان أو زمان<sup>١</sup> .

صوغهما :

ذكر الزجاجي قاعدة صوغ اسمي المكان و الزمان من الفعل الثلاثي المجرد ، فقال:  
إنهما يصاغان مما مضارعه (يَفْعِل) على وزن (مَفْعَل) مستشهداً لذلك بقول العرب : "أنتت الناقة  
على مَضْرِبِهَا" : أي على وقت ضرابها<sup>٢</sup> ، فهذا هو مثاله لاسم الزمان ، و استشهد لاسم المكان  
ببيت لزياد الأعجم :

فما ترك الهاجون لي إن هجوتهُ      مَصِيحًا أراه في أديم الفرزدق  
و قال : إنه أراد مكاناً صحيحاً<sup>٣</sup> .

و ذكر قاعدة صوغهما مما قياس مضارعه (يَفْعِل) أو (يَفْعَل) ، و هي أنهما يصاغان  
على وزن (مَفْعَل) ممثلاً لذلك ب (المَذْهَب) و (المَشْرَب) و (المَعْلَم) من (يذهب) و (يشرب)  
و (يعلم) .

و يبقى أن يقال إنهما يصاغان من المثال الواوي على (مَفْعِل)° ، نحو : (مَوْعِد)  
و (مَوْجِل) .

و ذكر المبرد أنهما يصاغان مما زاد على الثلاثة بوزن اسم المفعول ، نحو : (مَقَام)  
و (مُسْتَخْرَج)° . و معنى ذلك أنهما يصاغان من الفعل بوزن المضارع المبني للمجهول ، بإبدال  
حرف المضارعة ميماً مضمومة.

<sup>١</sup> شرح الجاربردي (مجموعة الشافية) ٧٠/١ .

<sup>٢</sup> ينظر أخبار أبي القاسم ١٩٩-٢٠٠ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٠٠ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٢٠٠ .

<sup>٥</sup> ينظر الكتاب ٢٤٨/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الكامل ١٧٢/١ .

## اسم الآلة أو الإماء

هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على ما يستعان به في نيلك الفعل<sup>١</sup> أو على مكانه المخصوص . وقد أدخلنا الأنية في مفهوم اسم الآلة عملاً بمذهب المعافى إذ كان يعدّ الآلات أو الأدوات و الأواني باباً واحداً . فيمكن على أساس مفهومه هذا أن نطلق على اسم الآلة مصطلحاً آخر هو اسم الآلة أو المكان المخصوص للفعل . فقد قال المعافى : إن البسبب الأعم في الأواني و الأدوات كسر الميم ، ممثلاً لذلك — (مَحَلَب) : لإناء الحلب ، و (مِخْرَف)<sup>٢</sup> ، و (مِكْتَل)<sup>٣</sup> و (مِرْجَل) و (مِخْيِط) و (مِضْنَع) . و أشار إلى أن (مِفْعَل) ليس قياساً مطرداً فيها قائلاً : إن المَطْطِيبَ به الذي تغلط فيه العامة فتقول : (مَحَلَب) صوابه (مَحَلَب) بفتح الميم مثل (الْمَنْدَل) و هو العود<sup>٤</sup> .

و ذكر ثعلب أن الباب في ميم اسم الآلة الكسر نحو : (مِثْقَب) و (مِنْقَر) و (مِيزْد) ، و ذكر أن الضم لم يجئ إلا في (مُسْنَعَط) و (مُكْخَلَة) و (مُذْفَن) . فالملاحظ من هذا أن ثعلباً كان يعدّ (مُكْخَلَة) و (مُذْفَن) اسمي آلة ، و هذا يدل على أن مفهوم اسم الآلة حتى عند ثعلب الذي يصرّح بمصطلح (الآلة) فيه ، يشمل الأواني ؛ لأن سببويه أورد (مُكْخَلَة) و (مُذْفَن) في باب اسم المكان . و قال في علة ضمّ الميم فيهما و في نظائرها : إنها جعلت أسماءً للأوعية<sup>٥</sup> . أي : أسماءً لأماكن مخصوصة ، بخلاف دلالة اسم المكان على مكان حصول الفعل مطلقاً .

و مذهب ثعلب في عدّ (مُكْخَلَة) و (مُذْفَن) اسمي آلة (أو وعاء على الأرجح و لا فرق بين صوغهما كما ذكرنا) أوفق . أما قوله إنه لم يرد الضمّ إلا فيهما و في (مُسْنَعَط) فمخالف لما سمع عن العرب لأنه سُمِعَ أيضاً المُنْقَوِّ و المُنْخَل . و مما ضربوه لنا من الأمثلة يتضح أن (مِفْعَل) بناء شائع في أسماء الآلة أو الأنية ، و أن ثمة أبنية سماعية فيه هي (مِفْعَل) و (مِفْعَلَة) و (مِفْعَل) . و هناك بناءان شائعان آخران هما (مِفْعَلَة) نحو : (مِكتَسَة) و (مِفْعَال) نحو : (مِسْمَار) ، و أبنية سماعية كثيرة<sup>٦</sup> لن نحصيها هنا لأننا نقتصر في بحثنا على ما ورد في كتب المجالس و الأمالي .

<sup>١</sup> شرح الجاربردي ٧٣/١ .

<sup>٢</sup> مخرف : ما تجتني فيه الثمار . اللسان (خرف) ٦٤/٩ .

<sup>٣</sup> مكّتل : الزبيل الذي يحمل فيه التمر . اللسان (كّتل) ٥٨٣/١١ .

<sup>٤</sup> ينظر الجليس الصالح ٢٨٩/٢-٢٩٠ .

<sup>٥</sup> ينظر مجالس ثعلب ٥٤٥/٢ .

<sup>٦</sup> ينظر الكتاب ٢٤٨/٢ .

<sup>٧</sup> ينظر فيها شرح الثافية ١٨٦/١-١٨٨ .

## اسم التفضيل

و يسمى أيضاً (أفعل التفضيل) ، و هو اسم مصوغ من الفعل — غالباً — للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة ، و زاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة<sup>١</sup>.

و قد أشار المبرّد في أماليه إلى معنى التفضيل قائلاً : " و إنما يفاضل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد ، يقال هذا أكبر من هذا : إذا شاكله في باب"<sup>٢</sup>. و معنى ذلك أنه لا بد أن تكون بين المفضلّ و المفضول صفة مشتركة . و إلى ذلك أشار المرتضى أيضاً عندما شرح مجيء التفضيل لغير صفة مشتركة ، و ذلك في تفسير قوله تعالى : " مَالِ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا بَدَرْتُني إِلَيْهِ " ، فقال : " قد تُستعمل هذه اللفظة [أي أفعل التفضيل] في مثل هذا الموضع ، و إن لم يكن في معناها اشتراك على الحقيقة ، ألا ترى أن من خيّر بين ما يحبه و ما يكرهه جائز أن يقول : هذا أحبُّ إليّ من هذا " ، و إن لم يجز مبتدئاً أن يقول من غير أن يُخيّر بينهما : " هذا أحبُّ إليّ من هذا " . إن كان لا يحب أحدهما جملة ؛ و إنما يسوغ ذلك على أحد الوجهين دون الآخر ، من حيث كان المخيّر بين الشيئين لا يخيّر إلا و هما مرادان له ، أو ممّا يصحّ أن يريدتهما ، فموضوع التخيير يقتضي ذلك ، و إن حصل فيما ليس هذه صفته"<sup>٣</sup>. و وجه (أحب) في الآية على معنى (أهون) و (أسهل)<sup>٤</sup>. فهذا يرينا أنه كان يسري أن التفضيل لا يكون إلا بين شيئين يشتركان في صفة معينة ، و زاد أحدهما على الآخر فيها ، و أنه كان يقرّ أن يجيء خلافاً لذلك في موضع التخيير لا غير ، لأن المخيّر يظن أن المخيّر يريد أحدهما . و المخيّر يجيب بحسب ما سأله المخيّر .

و أركان التفضيل كما يتضح من الأمثلة السابقة هي : المفضلّ و المفضول ، و أفعل التفضيل و (من) الجارة . و أشار المبرّد إلى أنه قد تحنّف من و المفضول . مستشهداً لذلك بقوله تعالى : " يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى " : أي أخفى من ذلك<sup>٥</sup>.

و قد وضع الصرفيون البصريون شروطاً لصوغ (أفعل) التفضيل ، ذكر المرتضى عندها منها في أثناء كلامه على التعجب من العيوب الظاهرة ، و التعجب و التفضيل — عنده — يجريان مجرى واحداً في شروط صوغ كل واحد منهما ، و هذه الشروط هي :

<sup>١</sup> ينظر في تعريف (أفعل) التفضيل ، شذا العرف ٧٨ .

<sup>٢</sup> الكامل ٦٩٦/٢ .

<sup>٣</sup> أمالي المرتضى ٤٩٠/١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٤٩١/١ .

<sup>٥</sup> ينظر الكامل ٦٩٥/٢ - ٦٩٦ .

١- لا يجوز التفضيل من الأسماء ، و قد مثّل لذلك بأنهم لا يقولون : " ما أيداه ، و ما أرجله " فلا يتعجبون من اليد و الرجل لأنها خَلقتان ، و لا يتعجب و لا يفضل في الخلق . و إنما يقال في ذلك : " ما أشدّ يده و رجله ! " فكذاك التفضيل .

٢- لا يجوز التفضيل من الألوان و العيوب الظاهرة لأنها قد ضارعت الأسماء أو الخلق ، و لا يقال : " ما أسوده ! و ما أعوره ! " فلا يتعجبون من الألوان و العيون ، و كذلك التفضيل . و قيل : إن هناك علة أخرى لعدم جواز التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب الظاهرة ، هي أن أفعالها مما فوق الثلاثة<sup>١</sup> .

٣- لا يجوز التعجب و لا التفضيل ممّا زاد على الثلاثة . و لو قيل إن فعله (عور) ، قيل : هذا منقول من اعور و هو في الحكم زائد على ثلاثة أحرف يدل على ذلك صحة السواو فيه كما صحّت في (اسود)<sup>٢</sup> .

٤- لا يفاضل إلا فيما لا يجيء الوصف منه على (أفعل) . و نقل عن الفراء قوله : إنه يقال : "أفضل" . لأنه أزيد في الوصف من (فاضل) ، و لا يقال : "ما أبيض زيدا" لئلا ، يسقط التزيّد ، و لا يكون قبل أبيض وصف يزيد (أبيض) عليه ، يخالف لفظه لفظه ، كما خالف أفضل فاضلاً ، فلما فاتهم في (أحمر) و (أبيض) علم التزيّد أدخلوا عليه ما تبين الزيادة فيه و قالوا : "ما أظهر حمرة زيدا" ... لأن (أظهر) يزيد على ظاهر ...<sup>٣</sup> .

٥- لا يفاضل إلا بين شئين مشتركين في صفة قابلة للتزايد ، أو للتفاضل : و قد نقل المرتضى عن الفراء قوله : إن التعجب مبني على زيادة فصح أن يتقدّمها نقص و تقصير عن بلوغ التناهي ، فقالوا : "ما أعلم زيدا" . ليدلوا على زيادة علمه ، و لأنهم في قولهم : "عالم" و "علم" لم يبلغوا في التناهي مبلغ "أعلم" و لم يقولوا : "ما أبيض زيدا" . لأن البياض لا تأتي منه زيادة بعد نقص ، فعدلوا إلى التعجب بـ (أشدّ) و (أبين) و ما جرى مجراهما<sup>٤</sup> .

و عقب المرتضى على هذا القول بأنه غير سديد ، لأن الألوان قد تتأتى فيها الزيادة بعد نقص ، و قد تدخل فيها المفاضلة و قال : "ألا ترى أن ما حلّه قليل أجزاء البياض يكون أنقص

<sup>١</sup> ينظر أمالي المرتضى ٩٠/١ .

<sup>٢</sup> ينظر المصدر نفسه ٩٠/١ .

<sup>٣</sup> ينظر المصدر نفسه ٩٠/١-٩١ .

<sup>٤</sup> ينظر المصدر نفسه ٩١/١ .

<sup>٥</sup> ينظر المصدر نفسه ٩١/١ .

حالا في البياض مما حلّه الكثير من الأجزاء!"<sup>١</sup> و هو قول يدلّ على بُعد نظر ، و هو قول صائب .

و بقي من شرط صوغ أفعال التفضيل أن يكون الفعل الذي يصاغ منه أفعال التفضيل تاماً مثبتاً متصرفاً مثبتاً للمعلوم<sup>٢</sup> .

و قد أشار المرتضى إلى كيفية التفضيل مما تمّ تتوفّر فيه شروط صوغ أفعال التفضيل ، و هو أن يؤتى بـ (أفعل) مما توفّرت فيه الشروط ، و يؤتى بعده بمصدر الفعل المراد التفضيل منه ، نحو : "فلان أظهر بياضاً منك !" ، أو بالاسم المراد التفضيل منه ، نحو : "فلان أشدّ يداً من فلان !" . و كذلك التعجب .

و بقي أن نشير إلى أن مذهب البصريين عدم جواز التعجب من الألوان ، و أن مذهب الكوفيين جواز التعجب من البياض و السواد خاصة<sup>٣</sup> . ما عدا الفراء كما يتضح من النقول التي نقلها عنه المرتضى في عدم جواز التعجب من الألوان و من ضمنها الأبيض .

و يستشهد الكوفيون لصحة مذهبهم بأشعار العرب . و قد أورد المرتضى قسماً من هذه الاستشهادات ، و ردود البصريين عليها ، و انحاز إلى مذهب البصريين ، جاء في أمالي المرتضى :

و أنشد بعضهم معترضاً على ما ذكرناه قول الشاعر :

يا ليتني مثلك في البياض  
أبيض من أخت بني إياض

و أنشدوا أيضاً قول الشاعر :

أما الملوك فأنت اليوم الأهم  
لوماً و أبيضهم سربال طباح

فأما البيت الأول فإن أبا العباس المبرّد حملّه على الشذوذ ، و قال : "إن الشاذّ النادر لا يطعن في المعمول عليه و المتفقّ على صحته . و يجوز أيضاً أن يقال في البيت الثاني مثل ذلك . و قد قيل في البيت الثاني : " إن (أبيض) فيه ليس هو الذي للمفاضلة ، و إنما هو (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاه) ، و يجري ذلك مجرى قولهم : هو حسن القوم وجهاً ، و شريفهم خلقاً ، فكان الشاعر قال : و مبيضتهم . فلما أضافه انتصب ما بعده لتمام الاسم" . و هذا أحسن من حملّه على الشذوذ .

<sup>١</sup> ينظر أمالي المرتضى ٩١/١ .

<sup>٢</sup> ينظر شذا العرف ٧٩ .

<sup>٣</sup> ينظر في تفصيلات المسألة ( الإنصاف في مسائل الخلاف ) ١٤٨/١ و ما بعدها .

و يمكن فيه وجه آخر : أن يكون كناية عن اللؤم و البخل فحمل لفظ التعجب [التفضيل] على المعنى دون اللفظ<sup>١</sup>.

و تعقيبه هذا يدل على علم بالمعاني ، و مقدرة فائقة على الجدل ، و قد قال في تفسيره قوله تعالى : " وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهِيَ الْآخِرَةُ أَعْمَى وَأَصْلُ سَيْلًا " : إن (أعمى) الثانية في الآية للتفضيل ، لأن عمى القلب و ضلاله يتعجب منه بـ (أفعل) و إن لم يجز ذلك في عمى الجارحة<sup>٢</sup>.

و أورد الشريف المرتضى بعدد ذلك أبياتاً أخرى مما يحتج به الكوفيون على جواز التعجب من البياض و السواد . و أورد ردود البصريين عليها ، و تأويلاتهم و معظمها متكلفه ، ثم هو أيضاً قوة في البيت الأول :

"أبيض من أخت بني إباض"

هو : " و يحمل على أنه أراد من جعلتها و من قومها ، و لم يرد التعجب ، و تأوله على هذا الوجه أولى من حمله على الشذوذ"<sup>٣</sup>.

فهذا القول يرينا أنه لم يكن يرحب بحمل كلام العرب على الشذوذ ، و هذا جانب إيجابي . و يرينا مقدرة على الحجاج . لكننا نرد عليه بقوله هو : و هو أن الألوان قد تتأني فيها الزيادة بعد نقص ، و قد تدخل فيها المفاضلة ، و أن ما حله قليل أجزاء البياض يكون أنقص حالاً في البياض مما حله الكثير من الأجزاء . فضلاً عن أن كثيراً من شروط صوغ (أفعل) التفضيل لم ينظر في كلام العرب ، و إلا لأجيز صوغه مباشرة من كل ما منع صوغه منه إلا ما كان غير قابل للتفاوت و التفاضل ، نحو : الموت (موت الجسد) .

و يُدرَس في باب (أفعل) التفضيل (الأفعل) و (الفعلى) ، و هما صفتان للمبالغة في التفضيل . و قد مثل ابن الشجري لـ (أفعل) الذي مؤنثه (فعلى) بـ (الأكبر) و (الكبرى) و (الأفضل) و (الفضلى)<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> أمالي المرتضى ٩٢/١ .

<sup>٢</sup> ينظر أمالي المرتضى ٩٣/١ .

<sup>٣</sup> نفسه ٩٢/١ .

<sup>٤</sup> ينظر أمالي ابن الشجري ٣٤٩/٢ .



# المسألة

## الخاتمة

حظي الدرس الصرفي في كتب المجالس و الأمالي بحظ وافر من العناية ، لا سيّما في كتب (الكامل) و (الجليس الصالح الكافي و الأنيس الناصح الشافعي) و (أمسالي ابن الشجري) و (الأمالي النحوية) ؛ مما يبرهن على المكانة التي احتلها عم الصرف في القرن الثالث و ما تلاه من قرون . لأنه علم من علوم اللغة التي يؤدي إتقانها إلى صون الألسن من الخطأ ، و تنمية المقدرة على الاشتقاق ، و لأن علم الصرف دقيقة مباحثه ، عويصة مسائله ، عظيمة فوائده ، قوية صلته بسائر فروع اللغة . فقد كان لا بد من أن يحتل تلك المكانة العالية في كتب المجالس و الأمالي ، تلك الكتب التعليمية التي صورت لنا بجلاء الكيفية التي كانت تدرس بها علوم العربية و آدابها .

و للطبيعة التعليمية لكتب المجالس و الأمالي أثر في اختلاف طريقة عرض المادة الصرفية فيها ، عنها في الكتب المتخصصة في علم الصرف .

و نحن إذ بحثنا في كتب المجالس و الأمالي لم نكن نتوقع أن نجد فيها مادة علمية جديدة تضيف إلى ما أحاطت به كتب الصرف ، بل كان هدفنا أن نصل إلى اكتشاف الطريقة التي تمكنت بها هذه الكتب من عرض المادة الصرفية في صورة تبعد عنها الجفاف و الصعوبة اللذين تتسم بهما مباحثها و مسائلها .

و على الرغم من أننا لم نتوقع أن تضيف هذه الكتب مادة علمية جديدة ، فقد اهتدينا إلى جملة من المسائل التي كانت كتب المجالس و الأمالي سباقة إلى عرضها هي :

١- عرضت كتب المجالس و الأمالي لعدد من مسائل الخلاف بين علماء العربية و بين المدرستين البصرية و الكوفية في النحو ، قبل أن تبحث هذه المسائل في كتاب ( الإنصاف في مسائل الخلاف ) ، نحو : الاختلاف . في صوغ (أفعل) التفضيل من الألوان . و قد بينه المرتضى في أماليه ، و الخلاف في (أفعل) التعجب ، أسم هو أم صفة ؟ الذي كان ابن الشجري أسبق من أبي البركات الأنباري في عرضه .

٢- تجلت في كتب المجالس و الأمالي آراء العلماء الذين أمّلوها ، في المسائل الصرفية ما وافقوا فيه من سبقهم ، و ما اختلفوا فيه معهم ، و ما اكتشفوا من آراء جديدة . مسن نحو : مخالفة المبرد رأياً لسيبويه في سبب فتح عين (يأبى) في المضارع ، و ما جاء به من رأي استطعنا أن نجد تشابهاً بينه و بين رأي آخر ورد في (كتاب سيبويه) لتعليل فتح (يأبى) هو أنسها فَبَحَّتْ من أجل أن الألف في موضع اللام منها ، و هي عند المبرد- من حروف الحلق .

و إنما جعلها كذلك لما رأى الهمزة تلين فتصير إلى الألف . و هذا الرأي مشابه لمسا ورد في كتاب سيبويه من أنهم شبهوا (يأبى) بـ (يقرأ) ففتحوا عينه .

و نحو : مخالفة المعافى من سبقوه في تصغير (دَوَيْهِيَّة) ، إذ رفض القول بتصغير التعظيم ، و بأنها من الأضداد ، و استتبط فيها معنى أوضحناه في باب التصغير .

و نحو : الحدّ الذي أوجده ابن الشجري للاسم . و غيرها من الآراء التي تفردوا بها أو وافقوا فيها أحداً و خالفوا آخر من علماء العربية و أشرنا إليها في مواضعها من هذا البحث .

و قد توزعت المادة الصرفية في كتبهم أبواب الصرف كلها ، و لعل في حجم بحثنا هذا ما يشير إلى حجم المادة الصرفية في كتب المجالس و الأمالي . هذه المادة الهائلة التي ليس حجمها وحده ما يهمنا ، بل الطريقة التي عولجت بها هذه المادة في كتبهم .

و قد سلكت كتب المجالس و الأمالي في تدريس الصرف سبيلاً واحدة في الغالب - إذ كانت المادة الصرفية تعرض في أثناء شرح أو تعليق على نص قرآني أو أدبي أو خبر و نحو ذلك ... أي أن المادة الصرفية كانت تُعرض في سياقها اللغوي ، لا منفردة مستقلة ، مما يزيل عنها الجفاف الذي تتسم به ، و يجعلها خادمة للنص مفسره له ، لا جداراً يحول بين السامع أو القارئ و فهم النص ، لذا كان أصحاب المجالس و الأمالي يكتفون - أحياناً - باللمحة أو الإشارة ، و كانوا يقطعون استرسالهم في الشرح الصرفي - و هذا كثير عند المعافى - كل ذلك كي لا يتسرب الملل إلى نفوس طلاب العلم .

و هذا يقودنا إلى موضوع آخر تجلّى بوضوح في كتب المجالس و الأمالي هو اعتلاؤهم بالجوانب التربوية من عملية التعليم و التعلم ، كالجانب الوجداني ، و الجانب الأخلاقي ، و الجانب الثقافي ، بالإضافة إلى الطرائق التي سلكوها في إيصال المادة المعرفية إلى طلابهم بالإكثار من الأمثلة و الشواهد ، و تبيين الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ، و تميمية القدرة على الحجاج و البرهنة .

و قد تفرّدت الأمالي المتأخرة ( أمالي ابن الشجري و أمالي ابن الحاجب ) بعرض المواد الصرفية مستقلة - أحياناً - على صورة دروس في الصرف ، فتجلّى في عرضها الأسلوب العلمي ، و كان يطغى على الأسلوب التعليمي أحياناً .

و خلاصة القول أن كتب المجالس و الأمالي قدّمت لنا الأسلوب الأمثل لتعليم اللغة العربية عامة ، و تعليم الصرف بوجه خاص ، و من خلال تحقيق التكامل بين فروع اللغة و علومها ، و دراسة و استنباط القواعد الصرفية و غيرها من قواعد اللغة من خلال السياق

اللغويّ ، و ما يعرض من نصوص تتمثل فيها جودة الاختيار بحيث تخدم جانباً تربوياً أو معرفياً أو ترفيهياً . مما يسهم في إيصال السادة العلمية و تسهيل استيعاب المتعلمين لها .  
و في ختام هذا البحث نوصي أقسام اللغة العربية في كليات التربية بالإفادة من كتب المجالس و الأمالي في طابعها العام لتدريس اللغة العربية ، و في اقتباس قسّم وافر من نصوصها التي يتحقّق فيها التكامل بين فروع اللغة العربية و آدابها ، و تضمينها مناهج طرائق تدريس اللغة العربيّة .

# فهرس المرآبم

## فهرس مراجع البحث

أبنية الصرف في كتاب سيويه . خديجة الحديثي . مكتبة النهضة - بغداد . ط ١  
١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

أخبار أبي القاسم الزجاجي . أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) . تحقيق  
الدكتور عبدالحسين المبارك . دار الرشيد - وزارة الثقافة و الإعلام سلسلة كتب التراث -  
بغداد ١٩٨٠م .

ارتشاف الضرب . لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) . تحقيق مصطفى أحمد النماس . مطبعة  
النسر الذهبي . ط ١ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

إصلاح المنطق . ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) . تحقيق أحمد محمد شساكر و عبدالسلام محمد  
هارون . دار المعارف بمصر . ط ٣ ١٩٧٠م .

الأعلام . خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . ط ٤ يناير ١٩٧٩م .

أمالي ابن الشجري . هبة الله بن علي بن محمد الحسن العلوي (ت ٥٤٢هـ) . تحقيق الدكتور  
محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط ١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

أمالي الزجاجي . أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) . تحقيق عبدالسلام  
هارون . المؤسسة العربية الحديثة للطبع و النشر و التوزيع - القاهرة . ط ١ ١٣٨٢هـ .

أمالي المرتضى (غرر الفوائد و درر القلائد) . الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي  
العلوي (ت ٤٣٦هـ) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربي - بيروت .  
ط ٢ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

الأمالي النحوية . ابن الحاجب (ت ٤٦٤هـ) . تحقيق هادي حسن حمودي . عالم الكتب  
و مكتبة النهضة العربية - بيروت . ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

إنباء الرواة على أنباء النحاة . القفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب المصرية  
- القاهرة . ١٣٦٩هـ .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين و الكوفيين) . أبو البركات عبدالرحمن بن  
محمد أبي سعيد الأتباري النحوي . دار الفكر - بيروت . د . ت .

البداية و النهاية . أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) . مكتبة المعارف -  
بيروت . ط ١٩٦٦م .

بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة . الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي  
(ت ٩١١هـ) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . د . ت .

تاريخ بغداد أو مدينة السلام من تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ . الحافظ أبو بكر أحمد بن علي  
الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) . دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع - بيروت . د . ت .

تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد . ابن مالك (٦٧٢هـ) . تحقيق محمد كامل بركات . دار  
الكتاب للطباعة و النشر - مصر . ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

التطبيق الصرفي . الدكتور عبده الراجحي . دار النهضة العربية - بيروت . ١٤٠٤هـ -  
١٩٨٤م .

التكملة . أبو علي الحسين بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) . تحقيق حسن شاذلي فرهود . ديوان  
المطبوعات الجامعية بالجزائر . ١٩٨٤م .

تهذيب سير أعلام النبلاء . شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
(ت ٧٤٨هـ) . تحقيق شعيب الأرنؤوط و أحمد فايز الحمصي . مؤسسة الرسالة . ط ٢  
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك . المرادي المعروف بابن أم قاسم  
(ت ٧٤٩هـ) . تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية . ط ٢  
د . ت .

جامع الدروس العربية . مصطفى غلاييني . راجعه و نقحه الدكتور عبدالمنعم خفاجة . المكتبة  
العصرية صيدا - بيروت . ط ٢٤ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

الجلس الصالح الكافي و الأئيس الناصح الشافي . أبو الفرج المعافى بن زكريا الشهرلوي  
الجزيري (٣٠٣ - ٣٩٠هـ) . تحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي و الدكتور إحسان عباس .  
عالم الكتب - بيروت . ط ١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

خزانة الأدب و لب لباب كلام العرب . عبدالقادر بن عمر البغدادي . المطبعة الأميرية الكبرى .  
بولاق . مصر . ١٢٩٩هـ . د . ت .

الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب المصرية .  
ط ٢ ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

دقائق التصريف . القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري) . تحقيق  
الدكتور أحمد ناجي القيسي و الدكتور حاتم صالح الضامن و الدكتور حسين تـورال . مطبعة  
المجمع العلمي العراقي - بغداد . ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

شذا العرف في فن الصرف . الشيخ أحمد الحملوي . دار إحياء التراث الإسلامي للنشر  
و التوزيع . بيروت . د . ت .



شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . د . ت .

شرح الجاربردي (من مجموعة الشافية من علمي الصرف و الخط) للجاربردي . عالم الكتب - بيروت . د . ت .

شرح الرضي على الكافية . رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي (ت ٦٨٦هـ) . تحقيق يوسف حسن عمر . جامعة قار يونس . ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

شرح شافية ابن الحاجب . رضي الدين الإسترابادي (ت ٦٨٦هـ) . تحقيق محمد أنور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبدالحميد . دار الكتب العلمية - بيروت . ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

شرح عمدة الحفاظ و عدة اللافظ . كمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ) . تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري . مطبعة العاني - بغداد . ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

شرح المفصل . موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) . عالم الكتب - بيروت . د . ت .

شرح الملوكي في التصريف . موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . المكتبة العربية بحلب . ط ١ . ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

شرح نقره كار على الشافية (مجموعة الشافية من علمي الصرف و الخط) (الجزء الثاني)) . السيد جمال الدين الحسيني المعروف بنقره كار . عالم الكتب - بيروت . د . ت .

الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها . لأبي الحسين أحمد بن فارس . تحقيق مصطفى الشويمي . مؤسسة أ . بدران للطباعة و النشر - بيروت . ١٩٦٤م .

العبر في خبر من عبر . الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) . تحقيق فؤاد سيد . سلسلة التراث العربي بالكويت . ١٩٦١م .

الفصل في ألوان الجموع . عباس أبو السعود . دار المعارف بمصر . ١٩٧١م .

قضايا صرفية . أحمد عبدالعظيم عبدالغني . دار الثقافة للنشر و التوزيع بالقاهرة . ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

الكامل في اللغة و الأندب و النحو و التصريف . الإمام أبو العباس المبرد . تحقيق زكي مبارك و أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر . ط ١ ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م .

كتاب الأمالي . أبو عبدالله محمد اليزيدي (ت ٣١٠هـ) . إصدار عالم الكتب - بيروت . ط ٢ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

كتاب الأمالي . أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي . إصدار المكتب التجاري - بيروت . د . د . ت .

كتاب سيبويه . أبو بشر عمرو بن قنبر . المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر . ط ١ ١٣١٧هـ .

كتاب العين . الخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق الدكتور مهدي المخزومي و الدكتور إبراهيم السامرائي . دار الشؤون الثقافية - بغداد . ط ١ ١٩٨٠م .

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . حاجي خليفة (١٠١٧هـ - ١٠٦٧هـ) . إصدار دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع - بيروت . ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

لسان العرب . ابن منظور . دار صادر - بيروت . ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

اللغة العربية معناها و مبناها . للدكتور تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ط ٢  
١٩٧٩ م .

ليس في كلام العرب . الحسين بن أحمد بن خالويه . تحقيق أحمد عبدالغفور العطار . دار العلم  
للملايين - بيروت . ط ٢ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

مجالس ثعلب . أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) . تحقيق عبدالسلام محمد  
هارون . دار المعارف - مصر . ط ٢ ١٩٦٠ م .

المختص . أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة . المكتب التجاري للطباعة  
و النشر و التوزيع - بيروت . د . د . ت .

المذكر و المؤنث . أبو بكر بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) . تحقيق الدكتور طارق عبد عون  
الجنابي . وزارة الأوقاف و الشئون الدينية - الجمهورية العراقية . مطبعة العاني . ط ١  
١٩٧٨ م .

المزهر في علوم اللغة و أنواعها . جلال الدين السيوطي . تحقيق محمد أحمد جادالمولى و علي  
محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية . مطبعة عيسى البابي  
الخليبي . د . د . ت .

معجم الأبناء . ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) . دار المستشرق - بيروت . د . د . ت .

معجم البلدان . ياقوت الحموي . دار صادر للطباعة و النشر - بيروت . ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

المقتضب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) . تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة .  
عالم الكتب - بيروت . د . د . ت .

المتع في التصريف . ابن عصفور الإشبيلي . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . دار المعرفة - بيروت . ط ١ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

المنصف (شرح التصريف) . أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق إبراهيم مصطفى و محمد أمين . مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده - مصر . ط ١ ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

المنهج الصوتي للبنية العربية . عبدالصبور شاهين . مؤسسة الرسالة . د . ت .

وفيات الأعيان . أبو العباس شمس الدين ابن خلكان . تحقيق الدكتور إحسان عباس . دار صادر - بيروت . د . ت .

In the Name of Allah,  
-----  
the Most Merciful, the Most Compassionate  
-----

An Excerpt

of

Study and Teaching of Arabic Language Morphology as  
Conducted in the Books of Philological Séances and  
Dictations, and its Discourses during the Period 3rd.  
through 7th. Centuries A.H. (8th. through 12th.  
Centuries A.D.)

A Thesis

Submitted by: 'Iṭidāl 'Umar Muḥsin 'Al-Kathīrī

In Partial Requirement for the M.A. Degree  
in the University of Aden, Yemen.

Supervised by:  
Professor Doctor Ṭāriq  
'Abd 'Awn 'Al-Djannābī.